

Bājūrī

...

حاشية الامام شيخ الاسلام
الشيخ البيجورى على
السموقندية في
البيان
٢.

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

الحمد لله الذي خصنا بالبيان وجعلنا من الفائزين بدار الجنان والصلاح
والسلام على سيد ولد عدنان وعلى آله وصحبه ذوى العلم والعرفان (أما بعد)
فيقول ابراهيم البيجورى وفقه الله لطرق السعادة ورزقه الحسنى وزيادة
قد سألتنى بعض الاخوان أصلح الله لى وله الحال والشان كتابة زكية على
المقدمة المسماة بالسمرقندية تبين مرادها وتكشف لثامها مع الاختصار
والإيضاح والافهار والافصاح فلما انشرح صدرى لذلك والله أعلم بما
هنالك أجبته لما طلب متوسلا بسيد العرب فقلت وبالله التوفيق (قوله
بسم الله الرحمن الرحيم) ابتداء المؤلف بالبسملة ثم بالحمدلة اقتداء بالكتاب
العزیز وعملابروا بقی خبر کل امر ذی بال لا یبدأ فیہ الخ لکن اقتصر كثیرون
على البسملة لان فیہا جدا والعمل على الاقتصار علیہا فی نحو الاكل واعلم
أنه ینبغی لکل شارع فی فن أن یتکلم على البسملة بطرف مما یناسب الفن الذى
یشرع فیہ لمقتضیین أحدهما حق البسملة والاخر حق ذلك الفن ونحن
الاثن شارعون فی فن البیان فیذبحی أن یتکلم علیہا بطرف مما یناسبه فنقول

أصل وضع الباء للاصاق وهو قسمان حقيقى وكافى قولك أمسكت بزيدا إذا قبضت على شئ من جسمه ومجازى كما فى قولك مررت بزيدا قال بعضهم والاشبه أن الاصاق هـ مجازى لأن زمن التألف بعد زمن ذكر الاسم إذا الالفاظ أعراض سـ الـه تنقضى بمجرد النطق وبكون أصل وضع الباء ما ذكر علم أن استعمالها فى الاستعانة انما هو على سبيل المجاز وحينئذ يحتمل أن يكون مجازا مرسلابا أن تنقل الباء من الارتباط على وجه الاصاق الى مطلق ارتباط ثم ان استعماله فى الارتباط على وجه الاستعانة لكونه فردا من ذلك المطلق كان مجازا مرسلابا بمرتبته وان نقلت من ذلك المطلق الى الارتباط على وجه الاستعانة كان مجازا مرسلابا بمرتبته والعلاقة على كل دائرة بين الاطلاق والتقييد ويحتمل أن يكون مجازا بالاستعانة لاتباعه بأن يشبه مطلق الاستعانة بطلاق الاصاق بجماع الارتباط فى كل تفسرى التشبيه من الكليات للجزئيات فتستعار الباء الموضوع للاصاق الجزئى للاستعانة الجزئية ولا بد هنا من مجاز آخر لأن الاستعانة حقيقة بالذات لا بالاسم وذلك بأن يشبه مطلق ارتباط بين اسم المستعان به والمستعان فيه بمطلق ارتباط بين ذات المستعان به والمستعان فيه فيفسرى التشبيه من الكليات للجزئيات فتستعار الباء من المشبه به للمشبه ويلزم على ما ذكر ابتناء المجاز على المجاز والحق جوازه لوقوعه فى القرآن قال تعالى ولاكن لا تواعدوهن سرافاق أصل السر ضد الجهر نقل أو لا الى الوط لكونه لا يقع غالبا الا فيه فالعلاقة الحسابية والمحلبة ثم نقل له قد لكونه سبب الوط غالبا فالعلاقة السببية والمسيبية ومعنى الاسم مادل على معنى لكن ليس المراد به هنا هـ هذا الامر الكلى بل المراد به ما صدقانه كالحالى والرازق والمحيى والمميت الى غير ذلك وهل هو حينئذ حقيقة أو مجاز خلاف لانهم اختلفوا فيما لو استعمال الكلى فى جزئياته كما لو استعملت الانسان فى زيد وعمرو وخالد الى غير ذلك فقل انه حقيقة وقيل انه مجاز وهذا الخلاف مبنى على الخلاف فى اللام الواقعة فى تعريف الحقيقة وهو الكامة المستعملة فيما وضعت له فقل

انما الام الاجل وينبغي عليه أن ما ذكر حقيقة وقبل انهما لام التعدية وينبغي
عليه أن ما ذكر مجاز وازافة الاسم الى ما بعده حقيقة ان أريد بالاضاف
اليه الذات ومجازية ان أريد به اللفظ وذلك بأن يشبهه مطلق ارتباطين
المتضايقين على وجه البيان بطلاق ارتباط بينهما على وجه التعمين فيسرى
التشبيه من الكلمات للجزيئات فتستعار صورة الاضافة من المشبه به
للمشبه استعارة تبعية فان قيل صورة الاضافة ليست بكلمة مع أن الجواز
المصطلح عليه هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الخ أجيب بأنهم وان
م تكن كلمة حقيقة هي في قوة الكلمة والله علم على الذات الاقدس فهو علم
شخصي جزئي لكن لا يجوز أن يقال ذلك الا في مقام التعليم والتحقيق أن
اعلم الشخصي من قبيل الحقيقة خلافا لمن زعم أنه واسطة بين الحقيقة والمجاز
معلا بأنه لا بد فهم ما من الوضع الذي يخص لغة بعينها والاعلام ليست كذلك
بل كما تكون في لغة العرب تكون في لغة العجم مثلا وكان مقتضى الظاهر
خطاب المستعان به بأن يقال باسمك فيكون هنا التفات على مذهب السكاكي
لانه لا يشترط تقدم ما يناسب المقام وهو ما اختلف في كونه حقيقة أو مجازا
والرحمن الرحيم صفتان مشتقتان من الرحمة وهي رقة في القلب تقتضى
الاحسان أو ارادته وهذا المعنى مستحيل عليه تعالى باعتبار مبدئه وهو
الرقة جائز باعتبار غايته وهي الاحسان أو ارادته فيتعين أن يراد من الرحمة
في حقه تعالى معناها باعتبار غايته وحينئذ تكون مجازا مرسلا أصليا
من اطلاق اسم السبب وازادة السبب ويكون الرحمن الرحيم مجازا مرسلا
تبعيا كذلك ويصح أن يكون في الكلام كتابة اصطلاحية وهي لفظ أطلق
وأريد لازم معناه فان قيل الكتابة يصح فيها ارادة الحقيقة وما هنا ليس كذلك
أجيب بأن المراد من ذلك هوكون المعنى السكاكي لا ينافي المعنى الحقيقي
وان منع منه مانع خارجي كما هنا وقدر حذف السعد في الكلام استعارة تمثيلية
ولا يخفى ما فيها من اساءة الادب ولذلك تركناها بما لها وما عليها وهذا كله
بجانب المقتضى لما يجب الشرع فلا قرب كما أفاده السيد الصفوى أن ذلك

حقيقة شرعية ثم ان هذه الجملة قد دخلها مجاز بالحذف بناء على أن الباء حرف جر أصلي متعلق بمحذوف تقديره أو أضاف مثلاً ومجازاً بالزيادة بناء على أنها حرف جر زائد لا يحتاج لمتعلق وبناء على ما قاله بعضهم من أن الأصل بآله فألقم الاسم فرقا بين اليقين والتمين أي زيد فرقا بين القسم والتبرك ومجازاً بالتقديم والتأخير بناء على أن الأصل بآله الاسم فقدم وأخروا وقال في الاتقان نقلنا عن البرهان أن ذلك ليس بمجاز والحق أن كلا من هذه المجازات ليس داخل في المجاز بمعنى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الخ وإنما هو داخل في المجاز بمعنى مطلق التصور وهو ارتكاب خلاف الأصل وبهذه هذا كله فجملة البسملة مجاز عن كسب لأنها موضوعة للإخبار وقد استعملت في الإنشاء وما ينفى التنبه له أن الرحمن محتص به تعالى وما قول أهل الإمامة خطاباً بالمسئلة الكذاب * وأنت غيث المورى لازات رحمانا * فمن تهنئهم في كفرهم وأجاب بعضهم أيضاً بأن المختص إنما هو المعترف بخلاف المنكر فإن قيل يلزم على ذلك أن الرحمن مجاز لا حقيقة له مع أن المجاز فرع الحقيقة أجب بأنه يلتزم ذلك وقولهم المجاز فرع الحقيقة امر أغلبي والكلام على البسملة كثير وشهير وفي هذا القدر كفاية (قوله المجد الخ) لما كانت البسملة متضمنة للاعتراف بأن الفعل لا يتم إلا بعونه اسمه تعالى فاسب تعقيبها بالمجد ثناء عليه تعالى وشكره حيث أن الأمر كله منه وإليه وإنما عبر المصنف بالجملة الأسمية دون الفعلية مع أنها الأصل إذا كان المستند إليه مصدراً كما هنا فالأصل حدث حمد الله فحذف الفعل مع فاعله ورفع المصدر وأدخلت عليه أل على ما فيه من عدم المجهى القوى كما قاله بعض المحققين لأن الجملة الأسمية تدل على الدوام بخلاف الفعلية فإنها تدل على التجدد على المشهور وفيها ما واستشكل ما ذكر من أن الجملة الأسمية تدل على الدوام بقول الشيخ عبد القاهر إجماع هذا الفن في قولك زيد منطلق أنه لا يفيد الاثبات الانطلاق لزيد وأجاب السعد التفتازاني بأن الشيخ نظر لاصل الوضع وغيره فنظر لقرائن المقام فتوصل أن الجملة الأسمية تدل على الثبوت بوضعها وعلى الدوام بما

أقترن بهما من قرائن المقام ووقع للعظمة بهما كلام مردود كما بسطه الغنيمي
 فليراجع (قوله الواهب العظيمة) كذا في نسخ وفي نسخ أخرى قه واهب
 العظيمة ولا يخفى أن الأولى ترجع إلى الثانية بتقدير لفظ الجلالة وعلى كل
 منهما ففي كلام المصنف تعليق الحكم بمشتق وقد تقرر أن تعليق الحكم بمشتق
 يؤذن بعلية ماسنه الاشتقاق فكانه قال الحمد لله أهيبته العظيمة فيكون قد علل
 ثبوت الحمد لله بتلك الهبة مع أن الحد ثابت له تعالى لذاته لا لعلله وبحاجب بأنه
 لم يرد تعليل الثبوت وإنما أراد تعليل انشاء التثناء الذي تضمنته الجملة ويمكن
 أن يقال أنه خلق الحكم بالذات الأقدس وعبر عنه بعنوان الواهب إشارة إلى
 أنه سبحانه وتعالى دائم الواهب على عباده بحيث لا يخلو أدنى دقيقة عن أن
 يكون له فيها امداد عليهم والمراد بالعظيمة جميع العطايا فتكون أُل
 للاستغراق وهي الداخلة على الحقيقة من حيث تحته قه في جميع الأفراد
 وعلامتها أن يصح حلول كل محلهما أو بعض العطايا فتكون أُل للعهد
 الخارجي وهي الداخلة على فرد من أفراد الحقيقة إذا كان ذلك الفرد
 معلوما للمخاطب وعلى هذا فالعهد هو العظيمة التي نزلت بها سورة
 الضحى والتسوية فيها لاستقبال الاستبلاء على جميع ما شأله وعودها
 بدليل أن حصول رضاء صلى الله عليه وسلم متأخر عن خروج جميع عصاة أمته
 من النار لما روى أنه لما نزلت قال صلى الله عليه وسلم إذا الأرضى وواحد من
 أمته في النار وقبل هو العظيمة التي نزلت بها سورة البقرة وكل من العظيمة
 معلوم عند أهل العلم والملائكة مقام التثناء الأول لما فيه من العموم ثم إن
 الواهب هو المعطى بدون عوض والعظيمة اسم لشيء المعطى لكن المراد بها
 هنا الشيء لا بوصف كونه معطى فيكون في كلامه تجريداً والشيء الذي يؤل
 إلى كونه معطى فيكون في كلامه مجازاً الأول لئلا يلزم تحصيل الحاصل كافي
 قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً فلا فله سلبه فيكون المصنف قد أشار بطرف
 إلى أنه يؤلف في المجاز حيث ذكر في مطلع كلامه ما يحوج إلى المجاز كذا قيل
 والحق أن لا شجر يد ولا مجاز لأن تحقق الوصف للمفعول به مقارن لتفعل

فحين تعلق الاعطاء بالشئ يتصف بكونه عطية كما أنه حين تعلق الضرب بعمود
 مثلا يتصف بالمضروبية وحين تعلق القتل به يتصف بالمقتولية وهكذا ولذلك
 شنع السبكي في عروس الافراح على من جعل الحديث المذكور من مجاز
 الأول بئى أنه قد تنقز في علم الكلام أن أسماء تعالى توقيفية أى يتوقف
 جواز اطلاقها عليه تعالى على ورودها عن الشارع وحينئذ فكيف
 يطلق المصنف الواهب عليه مع أنه لم يرد وأجيب بأنه جرى على طريقة من
 يكتب في ورود المادة ولو بصيغة أخرى كما هنا فإنه وردت المادة في قوله تعالى
 هب لمن يشاء آثاماً الآية وفي الأسماء الحسنى حيث عطف فيها الواهب أو على
 طريقة من يجوز اطلاق كل ما يدل على الكمال وإن لم يرد على أن التحقيق
 أن محل التوقف على الورد إذا كان الاطلاق على سبيل التسمية الخاصة
 دون ما إذا كان على سبيل الوصفية العامة وانضاح الفرق بينهما في الحادث
 أن عبد الله مثلا يطلق على كل أحد بالاعنى الوصفى ولا يلزم أن يكون علما لكل
 أحد هذا كله على تسليم عدم ورود الواهب وأما على وروده كما عزا بعضهم
 لابن حجر في شرحه على المنهاج في باب العقيدة فلا اشكال ولا جواب فتعطين
 (قوله والصلاة الخ) انما أتى بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لخبر كل كلام
 لا يدأ فيه بذكر الله تعالى ثم بالصلاة على فهو أقطع أصح كتع وهو وإن كان
 ضعيفا يعمل به في فضائل الاعمال ونسب من صلى على في كتاب لم تزل الملائكة
 تستغفر له مادام اسمي في ذلك الكتاب وقد أفرد المصنف الصلاة عن السلام
 وهو مكروه كعكسه لا مر الله به ما جيعا حيث قال يا أيها الذين آمنوا صلوا
 عليه وسلموا تسليما وقد أنكر النووي على مسلم ذلك لما ذكر لكن تعقب بأنهم
 نصوا على أن الواو لا تدل على الجمع المطلق ولا دلالة في القرآن في الذكر
 على القرآن في الفعل دليل أقيم الصلاة وآتوا الزكاة ولذلك ذهب غير واحد
 من العلماء إلى أنه لا يكره ذلك نعم هو خلاف الأولى كما لا يشكره مسلم ومع ذلك
 فالمعتمد القول بالكرهية لكن يجاب عن المصنف بأنه ممن لا يرى كراهية
 الأفراد لأنه كان من أكبر أئمة الحنفية الذين لا يقولون بها وأعلم أن للصلاة

ثلاثة معان الاول لغوى فقط وهو الدعاء مطلقا وقيل بغير والثاني شرعى فقط وهو اقوال وأفعال مفتحة بالتسكير محتجة بالتسليم بشرائط مخصوصة والثالث لغوى شرعى وهو عند الجمهور بالنسبة لله الرحمة وبالنسبة لغيره من ملائكة وغيرهم الدعاء واختار ابن هشام في مغنيه أنه العطف بفتح العين وهو بالنسبة لله الرحمة الخ ويترب على هذا الخلاف أنهم من قبيل المشترك اللفظي على الاول وضابطه أن يحدد اللفظ ويتحدد المعنى كعين فانها موضوعة للياسرة بوضع والجار به بوضع ولذهب بوضع وأنهم من قبيل المشترك المعنوى على الثاني وضابطه أن يحدد كل من اللفظ والمعنى لكن تتعدد الافراد المشتركة في ذلك المعنى كاستدفاه موضوع الحيوان المقترس ونحوه أفراد مشتركة فيه والتحقيق الثانى لأن الاصل عدم تعدد الوضع (قوله على خير البرية) في كلامه استعارة تبعية حيث شبه مطلق ارتباط صلاة صلى عليه بطلاق ارتباط مستعمل بمستعمل عليه بجامع شدة التعلق في كل فسرى التشبيه من الكليات للجزئيات واستهتت على من جزئى من المشبه به لجزئى من المشبه وظاهر أن خير البرية هو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ولا ينافى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح خير البرية ابراهيم لانه مخصوص بغير النبي عليه الصلاة والسلام بغيرته صلى الله عليه وسلم مطلقة وأما خيرية ابراهيم فقدمية وانما اختار المصنف الوصف المذكور دون غيره لاندراج جميع كالاته صلى الله عليه وسلم فيه وهل خيريته صلى الله عليه وسلم على غيره بسبب عزايه التي اختص بها قال بعضهم نعم والتحقيق خلافه لان السيد أن يفضل من شاء على من شاء ولذلك قالوا قد يوجد في المفضل ما لا يوجد في المفاضل وليحذر من الالتفات الى ما يلزم ذلك من نقص غيره صلى الله عليه وسلم من سائر الانبياء نقصا نسبيا وان طلب على بعض المحيين ولا ينفى ان خيرا فعمل تفضيل فاصله اخبر نقات حركة الباء الساكن قبلها وحذفت الهمزة طلبا للنفقة وليكونه أفعول تفضيل لا يثنى ولا يجمع ولا يرد على ذلك قوله تعالى وانهم

و
ال
ج
ن

عندنا من المصطفين الاخبار لان الجمع فيه انما هو تلخيص مخفف خير بالتشديد
 وأصل بربية بربشة بوزن خطبة فعيلة بمعنى مفعولة من البرء وهو الخلق فضلت
 الهمة زيدا وأدغمت الياء التي قبلها فيم او قد جعل بعض الشراح آل في البزية
 للجنس ووجه بأن خيرته صلى الله عليه وسلم على الجنس تستلزم خيرته على
 جميع الافراد بطريق برهاني ويحتمل أن تكون للعمد الخارجي والمعهود من
 هذه النظام في سلك التفضيل من الانس والجن واللائكة لالهة الذهن
 لان المعهود الذهن فرد مبهم وهو يصدق باحق فرد وتفضيل الكامل
 على الناقص تنقيص بالاكامل ويحتمل أيضا أن تكون للاستغراق وحينئذ
 فيحتمل أن تكون للاستغراق الجبهي وان تكون للاستغراق الجموعي لانه
 صلى الله عليه وسلم كما هو خير من كل فرد خير من المجموع كما نص عليه الفخر
 في تفسيره وكونه للاستغراق الجموعي هو الاولى ليعكون المصنف
 قد نبه على أفضليته صلى الله عليه وسلم على المجموع المعلوم منها أفضليته
 على كل فرد بالاولى ولثلايرد ما يقتضيه الاستغراق الجبهي من تفضيل الكامل
 على الناقص بخصوصه وهو نقص لأن القضية عليه تتضمن قضايا بعدد
 الافراد فيقول الامر الى الخصوص وان أجيب عنه بأنه لا يلزم من تضمن الشيء
 لاشئ أن يعطى حكمه من كل وجه والذوق شاهد عدل وما ينبغي التنبيه له أن
 المراد بالناقص في قولهم تفضيل الكامل على الناقص نقص من بعد ناقصا
 عرفا والافضل لازم لكل تفضيل اذا المفضل لابد أن يكون ناقصا بالنسبة
 للافضل فتدبر (قوله وعلى آله الخ) لوقال وعلى آله العلمية الخ لكان أحسن
 سبكا وعلى مزبة كذا قال العصام وغرضه أنه لو قال ذلك لكان أرفع اقظا
 ومعنى أما الاول فلأن الاصل في السجع أن يكون مزدوجا بان يكون لكل
 فقرة ما يقابلها الا أن كل فقرة بمنزلة شطر وأما الثاني فلأن الفقرة الرابعة
 تصير كاللذيل للفقرة التي قبلها ولا يرد أنه حينئذ يكون المتعلق بالآل
 فقرتين مع كون المتعلق بالله تعالى فقرة واحدة وكذا المتعلق بالرسول لأن
 العبرة بملو المعنى لا بكثرة اللفظ ولا يخفى علو معنى الفقرة المتعلقة بالله

المتعلقة بالرسول على معنى الفقرتين المتعلقةين بالآل نعم يراد أن الفقرة
 الثالثة تصير أقصر مما قبلها وأحسن السجع مائة أوت فقره ثم ما طالت فيه
 اللاحقة عن السابقة فلا يستحسنون قصيرة بعد طويلة وحينئذ لا يكون
 ما ذكرنا حسن سبكا ويجب أن لا نعتبر السابقة واللاحقة مطلقا بل كل فقرة
 وثانية ما فقط فنعتبر الأولى والثانية ثم الثالثة والرابعة وهكذا والرابعة
 هنا أطول من الثالثة ولا نطرق لكون الثالثة أقصر من الثانية هذا واعترض
 على المصنف بأنه قد أهمل الصلاة على الأصحاب وأجيب بأنه لا إهمال
 لدخولهم في الآل لأنه في كلامه بمعنى الاتباع في العمل الصالح كما هو الأنسب
 بقوله ذوى النفوس الزكية ويحتمل ولو في مجرد الإيمان ويراد به كأن نفوسهم
 طهارتهم من دنس الكفر وقد اختار كثيره تفسيره بذلك في مقام الصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم لكن محله عند عدم القرينة والافسر بحسبها بل
 جعل العصام في كلام المصنف أيها ما حسنا والمتبادر أن مراده به الإيهاام
 الاصطلاحي المسمى بالتورية وهو أن يكون للفظ معنيان أحدهما قريب
 والآخر بعيد ويراد البعيد لقرينة خفية ولفظ الآل له هنيان أحدهما
 قريب وهو أهل بيته والآخر بعيد وهو الاتباع وقد أريد منه المعنى البعيد
 لقرينة خفية وهي مقام الدعاة وقيل حال المصنف فانه يقتضى أنه لا يهمل
 الأصحاب وأنه أراد بالآل ما بهمهم ويحتمل أن مراده به الإيهاام اللغوي
 وهو القامع معنى في الوهم أى الذهن وذلك المعنى أن أتباعه صلى الله عليه وسلم
 كعباله وقرابته في كمال رأفته بهم وعطفه عليهم وقيامه بما يصلح ظواهرهم
 وبواطنهم - حيث غفون عنهم بلفظ الآل الذى هو فى الأصل عيال الرجل
 وقرابته تقتضيان (قوله ذوى النفوس الزكية) أى أصحاب النفوس
 النامية فى الهدى أو الطاهرة من الأدناس ويلزم من ذلك فلاحها وهو
 الظفر بالمقود والدليل على هذا لزوم قوله تعالى قد أفلم من زكاهوا ولم
 من ذلك أن تفسير بعض الشراح للزكية بالمطهنة تفسيرا باللازم فان قيل
 فلا قال المصنف ذوى العقول الزكية لأن العقل به كمال الانسان وبه

ذوى النفوس الزكية

تفاوت مراتب الخلق فكان هو الاول بالوصف بالحكمة أجيب بأن زكاة
النفس يستلزم زكاة العقل بالطريق الأولى لأن ميل النفس الى الشهوات
والعقل الى الكالات في كانت نفسه زكية كان عقله بذلك أولى وهذا كما
ترى. بنى على تباين النفس والعقل وهو احد قولين وذلك أنه قيل بتباينهما
فالنفس معنى لطيف رباني به حياة الانسان والعقل قوة للنفس بها تستعبد
للعلم الضرورية والنظرية وقيل باتحادهما والاختلاف انما هو بالاعتبار
وعليه فهم الطيف ربانية لكن باعتبار ميلها الى الشهوات تسمى نفسا وباعتبار
ميلها الى الكالات تسمى عقلا والتحقيق الاول وان قال الشيخ المولى في
كبره ان التباين بينهما خلاف التحقيق كيف هذا مع أن بعض الفضلاء قال
ان اتحادهما مذهب الحكماء فليراجع (قوله أما بعد) قد أجمع المحققون على
أن فصل الخطاب هو أما بعد كما نقله السعد التفتازاني عن ابن الاثير قال لان
المتكلم يفتتح كلامه في كل أمر ذي بال بذكر الله وتحميده والصلاة على نبيه
فاذا أراد أن يخرج الى غرضه فصل بينه وبين ذلك بقوله أما بعد وقد يختصر
بعضهم فيقول وبعد لكن السنة أما بعد لما صح أن النبي صلى الله عليه وسلم
خطب فقال أما بعد أخرجه الشيخان والتحقيق أن أملنى عبارة المصنف
ومخوفا المجرى التام كيد بخلافها في نحو قولك جاء القوم أما زيد فراكب وأما
مروفاش وأما بكر فمعمول وهم جرافا فافيه للتأ كيد مع التفصيل ولذلك
قال الرضى انما موضوعا اثنين أحدهما على الدوام وهو التأ كيد والآخر
في بعض المواضع وهو التفصيل وقال بعضهم انما موضوعا لهما إذا تأخرا
للتأ كيد مع التفصيل في جميع استعمالاتها والزم تقدير الجمل وبعض
المفصل اذا لم يصرح بهما وفيه تكاف من ثلاثة أوجه الاول تقدير الجمل
والثاني تقدير بعض المفصل والثالث اعتبار قرينة على هذين المقتدرين
ولذلك تعقبه الفاضل العصامي صارعا في التكاليف لا يجهلها عانيا ووجه
افادة أما للتأ كيد أنك اذا قلت أما زيد فقائم مثلا كان المعنى مهما يكن شيء
في الدنيا يكن قيام زيد ومادامت الدنيا موجودة لا تخلو عن شيء ففي هذا

انما لام الاجل وينبني عليه أن ما ذكر حقيقة وقبل انها لام التعدية وينبني
 عليه أن ما ذكر مجازا وضافة الاسم الى ما بعده حقيقة ان أريد بالمضاف
 اليه الذات ومجازية ان أريد به اللفظ وذلك بأن يشبه مطلق ارتباط بين
 المتضايقين على وجه البيان بطلق ارتباط بينهما على وجه التبيين فيسرى
 التشبيه من السكيات للجزيئات فتستعار صورة الاضافة من المشبه به
 المشبه استعارة تعبية فان قيل صورة الاضافة ليست بكلمة مع أن المجاز
 المصطلح عليه هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الخ أجيب بأنها وان
 زكن كلمة حقيقة هي في قوة الكلمة والله علم على الذات الاقدس فهو علم
 شخصي جزئي لكن لا يجوز أن يقال ذلك الا في مقام التعليم والتحقيق أن
 اعلم الشخصي من قبيل الحقيقة بخلاف من زعم أنه واسطة بين الحقيقة والمجاز
 معللا بأنه لا بد فمما من الوضع الذي يخص لغة بعينها والاعلام ليست كذلك
 بل كما تكون في لغة العرب تكون في لغة العجم مثلا وكان مقتضى الظاهر
 خطاب المستعان به بأن يقال باسمك فيكون هنا التفات على مذهب السكاكي
 لانه لا يشترط تقدم ما يناسب المقام وهو ما اختلف في كونه حقيقة أو مجازا
 والرحمن الرحيم صفتان مشتقتان من الرحمة وهي رقة في القلب تقتضي
 الاحسان أو ارادته وهذا المعنى مستفصل عليه تعالى باعتبار مبدئه وهو
 الرقة جائز باعتبار غايته وهي الاحسان أو ارادته فيتعين أن يراد من الرحمة
 في حقه تعالى معناها باعتبار غايته وجبئذ تكون مجازا مرسلا أصليا
 من اطلاق اسم السبب وارادة المسبب ويكون الرحمن الرحيم مجازا مرسلا
 تبعيا كذلك ويصح أن يكون في الكلام كتابة اصطلاحية وهي لفظ أطلق
 وأريد لازم معناه فان قيل الكتابة يصح فيها ارادة الحقيقة وما هنا ليس كذلك
 أجيب بأن المراد من ذلك كون المعنى السكائي لا يتأني المعنى الحقيقي
 وان منع منه مانع خارجي كما هنا وقدر حفيد السعد في الكلام استعارة تمثيلية
 ولا يخفى ما فيها من اساءة الادب ولذلك تركها بما عالجها وما عليها وهذا كله
 بحسب المقتضى لما يجب الشرع فلا قرب كما أفاده السيد الصفوي أن ذلك

حقيقة شرعية ثم ان هذه الجملة قد دخلها مجاز بالحذف بناء على أن الباء
 حرف جر أصلي متعلق بمحذوف تقديره أو أضاف مثلاً ومجازاً بزيادة بناء على
 أنهم حرف جر زائد لا يحتاج لمتعلق وبناء على ما قاله بعضهم من أن الأصل
 بالله فأقم الاسم فرقابين اليمين واليمين أي زيد فرقابين القسم والتبرك
 ومجازاً بالتقديم والتأخير بناء على أن الأصل بالله الاسم فقدم وأخروا ن قال
 في الاتقان نقل عن البرهان أن ذلك ليس بمجاز والحق أن كلا من هذه المجازات
 ليس داخل في المجاز بمعنى السكامة المستعملة في غير ما وضعت له الخ وإنما هو
 داخل في المجاز بمعنى مطلق التصور وهو ارتكاب خلاف الأصل وبه هذا
 كله فجملة البسمة مجازية **سكب** لأنها موضوعة للاخبار وقد استعملت
 في الانشاء ومما ينبغي التنبيه له أن الرحمن مختص به تعالى وأما قول أهل العامة
 خطأ بالسبيلة الكذاب * وأنت غيث الجورى لأزات رحمانه فمن تهنتهم في
 كفرهم وأجاب بعضهم أيضاً بأن القصاص إنما هو المعترف بخلاف المنكر فإن
 قيل يلزم على ذلك أن الرحمن مجاز لا حقيقة له مع أن المجاز فرع الحقيقة
 أوجب بأنه يلتزم ذلك وقولهم المجاز فرع الحقيقة امر أعلى والكلام على
 البسمة كثير وشهير وفي هذا القدر كفاية **(قوله الحمد الخ)** لما كانت البسمة
 متضمنة للاعتراف بأن الفعل لا يتم إلا بعونه اسمه تعالى فاسب تعقيها بالحمد
 ثناء عليه تعالى وشكره حيث أن الأمر كله منه وإليه وإنما عبر المصنف بالجملة
 الاسمية دون الفعلية مع أنها الأصل إذا كان المستند إليه مصدراً كما هنا فإن
 الأصل حدث حمد الله فحذف الفعل مع فاعله ورفع المصدر وأدخلت عليه
 أل على ما فيه من عدم المجرى القوي كما قاله بعض المحققين لأن الجملة الاسمية
 تدل على الدوام بخلاف الفعلية فإنها تدل على التجدد على المشهور وفيها
 واستشكل ما ذكر من أن الجملة الاسمية تدل على الدوام بقول الشيخ عبيد
 لقاهر إمام هذا الفن في قولك زيد منطلق أنه لا يفيد الاثبات الانطلاق لزيد
 وأجاب السعد التفتازاني بأن الشيخ نظر لأصل الوضع وغيره نظر لقرائن
 القام فتوصل أن الجملة الاسمية تدل على الثبوت بوضعها وعلى الدوام بما

افترن بهما من قرائن المقام ووقع للعظمة مدحنا كلام مردود كما بسطه الغنيمي
فليراجع (قوله لواهب العظمة) كذا في نسخ وفي نسخ أخرى لله واهب
العظمة ولا يخفى أن الأولى ترجع إلى الثانية بقدر لفظ الجلالة وعلى كل
منهما ففي كلام المصنف تعليق الحكم عشتق وقد تقرر أن تعليق الحكم عشتق
يؤذن بعظمة ما منه الاشتقاق فكانه قال الحمد لله اهبت العظمة فيكون قد علل
ثبوت الحمد لله بتلك الهبة مع أن الحمد ثابت له تعالى لذاته لا لعله وبحجاب بأنه
لم يرد تعليق الثبوت وإنما أرا دتعليل انشاء الثناء الذي تضمنته الجملة ويمكن
أن يقال أنه خلق الحكم بالذات الاقدس وعبر عنه بعنوان الواهب إشارة إلى
أنه سبحانه وتعالى دائم المواهب على عباده بحيث لا يتخلو أدنى دقيقة عن أن
يكون له فيها امداد عليهم والمراد بالعظمة جميع العطايا فيكون أُل
للاستغراق وهي الداخلة على الحقيقة من حيث تحته في جميع الافراد
وعلاقتها أن يصح حلول كل محلهما أو بعض العطايا فيكون أُل للعهد
الخارجي وهي الداخلة على فرد من أفراد الحقيقة إذا كان ذلك الفرد
معه لولا المتطابق وعلى هذا فالعظمة المعهودة هي العظمة التي نزلت بها سورة
الضحى والتسوية فيها الاستقبال الاستبلاء على جميع ما تناوله عمومها
بدليل أن حصول رضا صلى الله عليه وسلم متأخر عن خروج جميع عصاة أمته
من النار لما روى أنه لما نزلت قال صلى الله عليه وسلم إذا لا أرضى وواحد من
أمتي في النار وقيل هو العظمة التي نزلت بها سورة البقرة وكل من العظمتين
معلوم عند أهل العلم والالتم لمقام الثناء الا في مافية من العموم ثم إن
الواهب هو المعطى بدون عوض والعظمة اسم لكشي المعطى لكن المراد بها
هنا الشيء لا بوصف كونه معطى فيكون في كلامه تحريداً والشيء الذي يؤل
إلى كونه معطى فيكون في كلامه مجازاً الا في قول لا يلزم تحصيل الحاصل كما في
قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيله لا فله سلبه فيكون المصنف قد أشار باطاف
إلى أنه يؤلف في المجاز حيث ذكر في مطلع كلامه ما يجوز إلى المجاز كذا قيل
والحق أن لا تحريداً ولا مجازاً لأن تحقق الوصف للمفعول به مقارنة للمفعول

نحن نعلق الاعطاء بالشيء يتصف بكونه عطية كما أنه حين نعلق الضرب بعمرو
 مثلاً يتصف بالمضروبية وحين نعلق القتل به يتصف بالمقتولية وهكذا ولذلك
 شفع السبكي في عروس الافراح على من جعل الحدب المذكور من مجاز
 الاول بقى أنه قد تنقز في علم الكلام أن أسماء تعالى توقيفية أى يتوقف
 جواز اطلاقها عليه تعالى صلى ورودها عن الشارع وحيدة ~~فكيف~~
 يطلق المصنف الواهب عليه مع أنه لم يرد وأجيب بأنه جرى على طريقة من
 يكتفى بورود المادة ولو بصيغة أخرى كما هنا فإنه وردت المادة في قوله تعالى
 يجب ان يشاء انما الالائية وفي الاسماء الحسنى حيث عطف فيها الواهب أو على
 طريقة من يجوز اطلاق كل ما يدل على الكمال وان لم يرد على أن التحقيق
 أن محل التوقف على الوجود اذا كان الاطلاق على سبيل التسمية الخاصة
 دون ما اذا كان على سبيل الوصفية العامة وايضا الفرق بينهما في الحادث
 أن مبدأ الله مثلا يطلق على كل أحد بالمعنى الوصفى ولا يلزم أن يكون عمالكل
 أحد هذا كله على تسليم عدم ورود الواهب وأما على وروده كما عزا بعضهم
 لابن حجر في شرحه على المنهاج في باب العقيدة فلا اشكال ولا جواب فنقطن
 (قوله والصلاة الخ) انما أتى بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لخبر كل كلام
 لا يبدأ فيه بكراهة تعالى ثم بالصلاة على فهو أقطع أصح كتع وهو وان كان
 ضعيفاً يعمل به في فضائل الاعمال ونيل من صلى على في كتاب لم تزل الملازمة
 تستفّر له مادام اسمى في ذلك الكتاب وقد أفرد المصنف الصلاة عن السلام
 وهو كرهه كعكسه لاصر الله بهم ما جيعا حيث قال يا أيها الذين آمنوا ضلوا
 هابه وسلوا تسليما وقد أنكر النووي على مسلم ذلك لما ذكر لكن تعقب بأنهم
 نصوا على أن الأوالات تدل الاعلى الجمع المطلق ولا دلالة في القرآن في الذكر
 على القرآن في الفعل بهليل أقيموا الصلاة وآؤا الزكاة ولذلك ذهب غير واحد
 من العلماء الى أنه لا يكره ذلك نعم هو خلاف الاولى كما لا يشكره مسلم ومع ذلك
 فالتمس القول بالكراهة لكن بحجاب عن المصنف بأنه ممن لا يرى كراهة
 الافراد لانه كان من أكبر أئمة الحنفية الذين لا يقولون بها واعلم أن للصلاة

ثلاثة معان الاول لغوى فقط وهو الدعاء مطلقا وقيل بغير والثاني شرعى فقط وهو أقوال وأفعال مفتوحة بالتكبير محتقة بالتسليم بشرائط مخصوصة والثالث لغوى شرعى وهو عند الجمهور بالنسبة لله الرحمة والنسبة لغيره من ملائكة وغيرهم الدعاء واختار ابن هشام فى مغنيه أنه العطف بفتح العين وهو بالنسبة لله الرحمة الخ ويترب على هذا الخلاف أنهم من قبيل المشترك اللفظى على الاول وضابطه أن يحدد اللفظ ويتحدد المعنى كعين فانها موضوعة للباسرة بوضع والجارية بوضع والذهب بوضع وأنهم من قبيل المشترك المعنوى على الثانى وضابطه أن يحدد كل من اللفظ والمعنى لكن تتعدد الافراد المشتركة فى ذلك المعنى كاستدقائه موضوع الحيوان المفترس وتخصه افراد مشتركة فيه والتحقيق الثانى لأن الاصل عدم تعدد الوضع (قوله على خير البرية) فى كلامه استعارة تبعية حيث شبهه بطلق ارتباط صلاة بصلى عليه بطلاق ارتباط مستعمل بمستعمل عليه بجماع شدة التعلق فى كل فسرى التشبيهية من الكليات للجزئيات واستعيرت على من جزئى من المشبه به لجزئى من المشبه وظاهر أن خير البرية هو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ولا ينافى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم فى الحديث العظيم خير البرية ابراهيم لانه مخصوص بغير النبي عليه الصلاة والسلام بغيرته صلى الله عليه وسلم مطلقة وأما خبرية ابراهيم فقيمة وانما اختار المصنف الوصف المذكور ودون غيره لاندراج جميع كالاته صلى الله عليه وسلم فيه وهل خبريته صلى الله عليه وسلم على غيره بسبب من اياه التى اختص بها قال بعضهم نعم والتحقيق خلافه لان السيد أن يفضل من شاء على من شاء ولذلك قالوا قد يوجد فى المفضول ما لا يوجد فى الفاضل وليحذر من الالتفات الى ما يلزم ذلك من نقص غيره صلى الله عليه وسلم من سائر الانبياء نقصا نسبيا وان طلب على بعض المحبين ولا يخفى ان خبره أفضل تفضيل فاصله أخير نقات حركة الباء الساكن قبلها وحذفت الهمزة طلبا للتحفة وليكونه أفضل تفضيل لا يثنى ولا يجمع ولا يرد على ذلك قوله تعالى وانهم

و
ج
ج

عند فاعل المصطفين الاخبار لان الجمع فيه انما هو تخفيف غير بالتشديد
 وأصل بربية بربشة بوزن خطيبة فعيلة بمعنى مفعولة من البرء وهو الخلق فقلت
 الهمزة ياء وأدغمت الياء التي قبلها فيم او قد جعل بعض الشراح آل في البرية
 للجنس ووجهه بأن خيرته صلى الله عليه وسلم على الجنس تستلزم خيرته على
 جميع الافراد بطريق برهاني ويحتمل أن تكون للعمد الخارجي والمعهود من
 عهد له انتظام في سلك التفضيل من الانس والجن واللائكة لا للمعهد الذهني
 لان المعهود الذهني فرد مبهم وهو صدق باحق فرد وتفضيل الكامل
 على الناقص تنقيص بالاكامل ويحتمل أيضا أن تكون للاستغراق وحينئذ
 فيحتمل أن تكون للاستغراق الجمعي وان تكون للاستغراق الجموعي لانه
 صلى الله عليه وسلم كما هو خير من كل فرد خير من المجموع كما نص عليه الفخر
 في تفسيره وكونه للاستغراق الجموعي هو الاولى ليسكون المصنف
 قد نبه على أفضليته صلى الله عليه وسلم على المجموع العلوم منها أفضليته
 على كل فرد بالاولى ولثلايرد ما يقتضيه الاستغراق الجمعي من تفضيل الكامل
 على الناقص بخصوصه وهو نقص لأن القضية عليه تتضمن قضايا بعدد
 الافراد فيقول الامر الى الخصوص وان أجيب عنه بأنه لا يلزم من تضمن الشيء
 لشيء أن يعطى حكمه من كل وجه والذوق شاهد عدل وما ينبغي التنبه له أن
 المراد بالناقص في قولهم تفضيل السكامل على الناقص نقص من بعد ناقصا
 عرفا والاولى لازم لكل تفضيل اذا المفضل لابد أن يكون ناقصا بانه
 للأفضل قد بر (قوله وعلى آله الخ) لو قال وعلى آله العلية الخ لكان أحسن
 سبكا وعلى مزية كذا قال العصام وغرضه أنه لو قال ذلك لكان أرفع لفظا
 ومعنى أما الاول فلأن الاصل في السجع أن يكون مزدوجا بان يكون لكل
 فقرة ما يقابلها الا أن كل فقرة بمنزلة شطر وأما الثاني فلأن الفقرة الرابعة
 تصير كالذي قبل لفقرة التي قبلها ولا يرد أنه حينئذ يكون المتعلق بالآل
 فقرتين مع كون المتعلق بأه فقرة واحدة وكذا المتعلق بالرسول لأن
 العبارة بملق المعنى لا بكثرة اللفظ ولا يخفى علو معنى الفقرة المتعلقة بالله

المتعلقة بالرسول صلى الله عليه وسلم معنى الفقرتين المتعلقةين بالآل نعم يراد أن الفقرة
 الثالثة تصير أقصر عما قبلها وأحسن السجع مانته أوت فقره ثم ما طالت فيه
 الإلحقة عن السابقة فلا يستحسنون قصيرة بعد طويلة وحينئذ لا يكون
 ما ذكره أحسن سبكا وبحاجب بالانتهى السابقة والملاحقة مطلقا بل كل فقرة
 وثانية ما فقط فتعتبر الأولى والثانية ثم الثالثة والرابعة وهكذا والرابعة
 هنا أطول من الثالثة ولا تنظر لكون الثالثة أقصر من الثانية هذا واعترض
 على المصنف بأنه قد أهمل الصلاة على الأصحاب وأجيب بأنه لا إهمال
 لدخولهم في الآل لانه في كلامه بمعنى الاتباع في العمل الصالح كما هو الانسب
 بقوله ذوى النفوس الزكية ويحتمل ولو في مجرد الإيمان ويراد به كانوا نفوسهم
 طهارتهم من دنس الكفر وقد اختار كثيرة فسيبره بذلك في مقام الصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم لكن محله عند عدم القرينة والافسر بحسبها بل
 جعل العصام في كلام المصنف أيها ما حسنا والمتبادر أن مراده به الإيهام
 الاصطلاحي المسمى بالتورية وهو أن يكون للفظ معنيان أحدهما قريب
 والآخر بعيد ويراد البعيد القرينة خفية ولفظ الآلهة معنيان أحدهما
 قريب وهو أهل بيته والآخر بعيد وهو الاتباع وقد أريد منه المعنى البعيد
 اقترينة خفية وهي مقام الدماء وقيل حال المصنف فانه يقتضى أنه لا يهمل
 الأصحاب وانه أراد بالآل ما يهملهم ويحتمل أن مراده به الإيهام اللفظي
 وهو القاء معنى في الوهم أي الذهن وذلك المعنى أن أتباعه صلى الله عليه وسلم
 كعباله وقربائه في كمال رأفته بهم وعطفه عليهم وقيامه بما يصلح ظواهرهم
 وبواطنهم حيث عنون عنهم بلفظ الآل الذي هو في الأصل عيال الرجل
 وقربائه فقفطن (قوله ذوى النفوس الزكية) أي أصحاب النفوس
 النامية في الهدى أو الطاهرة من الدناس ويلزم من ذلك فلا حسا وهو
 الظاهر بالمقصود والدليل على هذا لزوم قوله تعالى قد أفلم من زكاه وعلم
 من ذلك أن تفسير بعض الشراح للزكية بالمفطرة ففسر بالالزام فان قيل
 هـ لا قال المصنف ذوى العقول الزكية لأن العقل به كمال الانسان وبه

ذوى النفوس الزكية

تفاوت مراتب الخلق فكان هو الاول بالوصف بالزكاء أوجب بأن زكاء
النفس يستلزم زكاء العقل بالطريق الأولى لأن ميل النفس الى الشهوات
والعقل الى الكمالات فمن كانت نفسه زكية كان عقله بذلك أولى وهذا كما
نرى من على تغاير النفس والعقل وهو أحد قولين وذلك أنه قيل بتغايرهما
فالنفس معنى لطيف رباني به حياة الانسان والعقل قوة للنفس بها تستعد
للعلم الضرورية والنظرية وقيل باتحادهما والاختلاف انما هو بالاعتبار
وعليه فهما الطيف ربانية لكن باعتبار ميلهما الى الشهوات تسمى نفسا وباعتبار
ميلهما الى الكمالات تسمى عقلا والتعريف الاول وان قال الشيخ المولى في
كبره ان التغاير بينهما خلاف التحقيق كيف هذا مع أن بعض الفضلاء قال
ان الاتحاد هما مذهب الحكماء فليراجع (قوله أما بعد) قد أجمع المحققون على
أن فصل الخطاب هو أما بعد كما نقله السعد التفتازاني عن ابن الاثير قال لان
المتكلم يفتتح كلامه في كل أمر ذي بال بذكر الله وتحميده والصلاة على نبيه
فاذا أراد أن يخرج الى غرضه فصل بينه وبين ذلك بقوله أما بعد وقد يختصر
بعضهم فيقول وبعد لكن السنة أما بعد لما صح أن النبي صلى الله عليه وسلم
خطب فقال أما بعد أخرجه الشيخان والتحقيق أن أما في عبارة المصنف
ونحوها مجرد التأكيد بخلافها في نحو قولك جاء القوم أما زيد فراكب وأما
عمر وفاش وأما بكر فمعمول وهم جرافة فيه للتأكيد مع التفصيل ولذلك
قال الرضي انما موضوعه اثنين أحدهما على الدوام وهو التأكيد والآخر
في بعض المواضع وهو التفصيل وقال بعضهم انما موضوعه له ماداما فلهما
للتأكيد مع التفصيل في جميع استعمالاتها والتزم تقدير الجملة وبعض
المفصل اذا لم يصرح بهما وفيه تكلف من ثلاثة أوجه الاول تقدير الجملة
والثاني تقدير بعض المفصل والثالث اعتبار قرينة على هذين المقدرين
ولذلك تعقبه الفاضل العصام بأنه صار عانيا التكلفات لا يجدها عانيا ووجه
افادة أما للتأكيد أنك اذا قلت أما زيد فقامت مثلاً كان المعنى مهم ما يكن شيء
في الدنيا يكثر قيام زيد وما دامت الدنيا موجودة لا تخلو عن شيء ففي هذا

تحقيق وجود قيام زيد لا محالة لربطه بمقطوع به وهذا المعنى مستلزم للتأكيـ
 د كما هو ظاهر وعلم من ذلك أن أمنا ثابتة عن اسم الشرط وفعله وهو الذى اشهر
 لكن التحقيق أنها ثابتة عن اسم الشرط فقط كما نص عليه ابن الحاجب وأما
 فعله فقد التزموا تقديم اسم ما بعده الفاء عليها ليكون كالعرض عنه وتوضيح
 ذلك أن أصل أمنا زيد فقام ملامهما ما يكن شئ في الدنيا فزيد فقام حذف اسم
 الشرط وأقيمت أمنا فقامه وحذف فعله وقدم زيد ليكون كالعرض عنه وهذا
 كما ترى صريح في أن الظرف هنا من ممولات الجزاء وقدم لما ذكر وهو أولى
 من جعله من ممولات الشرط كما أفاده بعض محققى المغاربة من أنه حيث
 طلب الابتداء في الامر ذى البال الشامل للقول بالسملة وما معها كان
 لتقييده بكونه بعد ما ذكر وجهه ولاداعي تقييد الشرط بذلك فتدبر (قوله
 فان الخ) أى فاقول ان الخ وانما قد ردنا ذلك لان جواب الشرط لا بد أن
 يكون مستقلا عن فعل الشرط وما هنا ليس كذلك فان ذكر معنا
 الاستعارات وما يتعلق بها ماض عن وجود شئ في الدنيا حالا أو استقبالا
 أعنى في حال التعليق أو في الزمن المستقبل بالنسبة له ولانه يشترط أن يكون
 مضمون جملة الجواب منسبيا عن مضمون جملة الشرط ومتربيا عليه ولا كذلك
 ما هنا فان كون معانى الاستعارات وما يتعلق بها قد ذكرت في الكتب
 الخ أمر متحقق في نفسه وان لم يوجد شئ في الدنيا حال التعليق أو بعده لكن
 يعكس على تقدير القول ما صرحوا به من أنه يجب حذف الفاء اذا حذف
 القول كما ذكره الاشعور في شرح قول ابن مالك

وحذف ذى الفاعل في تراذا * لم يك قول معها قد نبذا

وبجواب أن ذلك غير متفق عليه لما ذكره السيوطى في همع الهوامع من
 القول يجوز أن ذكر الفاء حينئذ قبل قولها بوجوب ذكرها في هذه
 الحالة لعل المصنف جرى على أحد هذين القولين وتخلص بعضهم من ذلك
 كما حدث جعل قوله فاردت الخ جواب الشرط وقوله فان معانى الخ
 عليه فتكون العلة مقدمة على المعلول وعليه فلا بد من جعل أردت بمعنى

أريد وهذا الايم الان كانت الخطبة متقدمة على التأليف كما هو الغالب
 الصكن المتبادر من عبارة المصنف خلافة فليست اتمل (قوله معاني
 الاستعارات) اضافة معاني الى الاستعارات من اضافة المدلول للدال وقد
 اعترض الفاضل العصام على المصنف بأنه لا وجه للجمع في عبارة بالقسبة
 لانه اضاف اليه لان الاستعارة امر كلي لا تعدد له حتى يصح جمعها فكان
 الصواب أن يقول معاني الاستعارة وأشار الشيخ المولى الى الجواب بأن
 لفظ الاستعارات في كلام المصنف ليس جمعا للاستعارة التي هي امر كلي
 حتى يرد ما ذكر بل للاستعارة التي هي امر جزئي وذلك لان كلاما من المعاني
 الثلاثة له اسم خاص وهو استعارة مصرحة واستعارة مكنية واستعارة
 تخيلية فيكون المصنف قد اراد بالاستعارات الاسماء الثلاثة الا أنه حذف
 العجز من كل وجع الصدر ونحوه ولا على العهد المدلول عليه بأل وأجاب
 بعضهم ايضا بان الكلي وان كان واحدا في ذاته له تعدد باعتبار افراد
 فيصح جمعه بهذا الاعتبار فتأمل (قوله وما يتعلق بها) أي من الاقسام
 والقرائن أخذ من قوله فيما يأتي لتحقيق معاني الاستعارات وأقسامها
 وقرائنها فكل من الاقسام والقرائن متعلق بها لكن جهة التعلق مختلفة
 لان تعلق الاقسام بها متعلق بوضع فان تقسيم الشيء الى أقسامه توضيح له
 وتعلق القرائن بها متعلق بقيم فان حقيقة الاستعارة لا تتم الا بالقرينة لكونها
 مأخوذة في مفهومها كما سأتى في كلام المصنف (قوله قد ذكرت الخ) لم
 يقل قد ذكر ابان التثنية كما هو مقتضى الظاهر لما علمت من أن ما يتعلق بها
 شيان الاقسام والقرائن فبالنظر اليهما مع المعطوف عليه صارت الاشياء
 ثلاثة فلذلك عبر بقوله قد ذكرت ويحتمل أنه عبر بذلك نظر للافراد ولا يخفى
 أن معنى الذكر التلطف وهو لا يكون في الكتب لانها مجموع الورق والنقوش
 كما ينسبده كلام الجوهرى والنقوش فقط كما قاله بعضهم وعلى كل فالذي فيها
 انما هو النقش وحينئذ يحتاج الى أن يراد من الذكر النقش على سبيل
 الجواز المرسل التبجي من باب اطلاق اللازم واردة الملزوم لانه يلزم من

النقش الذكر عادة والتلازم العادي كاف عند علماء البيان فان قيل مقتضى
 عبارة المصنف على هذا أن الذي نقش في الكتب هو معاني الاستعارات
 وما يتعلق بها مع أن الذي نقش فيها انما هو النقوش الدالة على الالتقاط
 الدالة على ذلك أجيب بانه على حذف مضافين والتقدير قد ذكرت دوال
 دوالها فليست اتمل (قوله في الكتب) المراد بها ما يشمل كتب المتقدمين ووزر
 المتأخرين فاندفع بذلك ما عسى أن يقال بناء على أن مراده هنا ما كتب
 المتقدمين بقرينة التعمير بها بعد في جانبهم ومقابلتهما بوزر المتأخرين هي وان
 ذكرت في كتب المتقدمين مفصلة عبارة الضبط ذكرت في زبر المتأخرين مجملة
 مضبوطة فلا يلزم له الاداعي لتأليف هذه الرسالة ووجه اندفاعه أنا لان لم
 أن المراد بالكتب خصوص كتب المتقدمين بل المراد بها ما هو أهم فتدبر
 (قوله مفصلة) حال من الضمير في قوله ذكرت وكذا قوله عبارة الضبط
 فهو حال متردفة ويصح أن يكون حالاً من الضمير في قوله مفصلة فيكون
 حالاً متداخلة والمراد بكونها مفصلة أنها مفرقة مشتملة وان كان الحروف
 أن المفصل هو الذي انضحت دلالة والالام يصح جعل ذلك سبباً لتأليف هذه
 الرسالة فتأمل (قوله عبارة الضبط) أي عبارة اضبطها اعلى من يطلع على
 تلك الكتب لتفرقها وتشتتها فيها ويعلم من ذلك أن قوله عبارة الضبط من ذكر
 اللازم بهذا المزوم كذا قيل وفي كلام بعض المحققين خلافه ونصه وقوله
 عبارة الضبط حال مقيدة لقوله مفصلة لان المفصل قد لا يكون عبارة الضبط إذ
 لا تقصير مراتب متفاوتة اه بتصرف وهو الذي ارتضاه شيخنا (قوله
 أردت الخ) معطوف على جملة فان معاني الاستعارات الخ من عطف السبب
 على السبب فالفاء لا سببية (قوله ذكرها) أي ذكر معاني الاستعارات وما
 يتعلق بها من الاقسام والقرائن ولا بد من تقدير مضافين ان أريد من الذكر
 النقش كما تقدم والتقدير حينئذ ذكر دوالها فان أريد منه حقيقة
 وهي التلطفة بمرضاف فقط والتقدير حينئذ ذكر دوالها فتدبر
 (قوله مجملة) مقابل لقوله مفصلة وقوله مضبوطة مقابل لقوله عبارة الضبط

في الكتب مفصلة عبارة الضبط فاردت ذكرها بمجملة مضبوطة

وكان الاحسن في المقابلة أن يقول سهولة الضبط بمعنى أنه سهل ضبطها على
 من يطلع عليها لكن المصنف عبر بذلك بمبالغة في سهولة ضبطها فلما كانت سهولة
 الضبط جذا لمن يطلع عليها كانت كأنها مضبوطة بالفعل وقد علمت ان المراد
 بكونها بمجمله كونها بمجموعة وان كان المعروف أن الجممل هو الذي لم تنضح
 دلالة اذ لا يصح ارادة هذا المعنى هنا لان المفرق خير منه كما هو ظاهر (قوله
 على وجه الخ) متعلق بقوله ذكرها لكن يقطع النظر عن تقييده بقوله بمجمله
 مضبوطة والاقتضى كونها ذكرت في كتب القوم بمجمله مضبوطة وحينئذ
 يتدافع سابق الكلام ولاحقه فتدبر (قوله نطق به كتب المتقدمين) فيه
 اما استعارة تصريحية تبعية فيكون قد شبه الدلالة الواضحة بالنطق بجامع
 ايضاح المعنى في كل واستعار النطق للدلالة ثم اشتق من النطق بمعنى الدلالة
 المذكورة نطق بمعنى دل دلالة واضحة واما مجاز مرسل تبني فيكون قد أطلق
 المازم وهو النطق وأراد اللازم وهو الدلالة الواضحة ثم اشتق من النطق
 بمعنى الدلالة المذكورة نطق بمعنى دل دلالة واضحة واما استعارة ممكنة فيكون
 قد شبه الكتب بالانسان ذي نطق واستعار اسم المشبه به للمشبه ثم حذفه
 ورمى اليه بشئ من لوازمه وهو النطق واما مجاز عقل فيكون قد أسند
 النطق لغير من هو له كما في قولك أنبت الربيع البقل فتدبر (قوله ودل عليه
 نيز المتأخرين) عبر في جانب المتقدمين بالنطق وفي جانب المتأخرين بالدلالة
 لان من عادة المتقدمين الاطناب في العبارة حتى تنضح دلالاتها فكانت اناطقة
 بعد لولها بخلاف المتأخرين فان من عادتهم الابهاز فيها فيكون في دلالاتها
 خفاء ما والمراد بنز المتأخرين كتبهم ان قرئ بعضهم أوله وثانيه أو كلامهم ان
 قرئ بكسر أوله وسكون ثانيه والاول أنسب والثاني أشمل فتنبه (قوله
 فنظمت الخ) معطوف على قوله فاردت الخ من عطف المسبب على السبب
 لان من أراد شيئا تسبب عنه فعله قال بالواو والنظم في اللغة جمع اللائ في السلك
 والمراد منه هنا التأليف فيكون في كلامه استعارة تصريحية تبعية أو مجاز
 مرسل تبني فعلى الاول يكون المصنف قد شبه التأليف بالنظم بجامع الجمع

على وجه نطق به كتب المتقدمين ودل عليه نيز المتأخرين فنظمت

كل واسعة عار النظم للتأليف ثم اشتق من النظم بمعنى التأليف نظمت بمعنى
ألفت وعلى الثاني يكون قد أطلق المزموم وهو النظم وأراد اللازم وهو
التأليف ثم اشتق من النظم بمعنى التأليف نظمت بمعنى ألفت والمراد على هذا
بالتأليف مطابق الضم على وجه الالف لانه اللازم للنظم بالمعنى الحقيقي
وان كان المناسب هنا فردا منه فنأتل (قوله فراند عوائد) من اضافة
المشبه به للمشبه كجبن الماء في قول الشاعر

والريح تعبت بالفصون وقد جرى * ذهب الاصيل على لجين الماء

وعلى هذا فالاصل عوائد شبيهة بالفرائد في النفاضة هذا ان جعل ذلك تركيبا
اضافيا فان جعل تركيبا توصيفيا والمعنى فراند صفتها انهم افراند كان في
كلامه استعارة تصريحية حيث شبه طوائف المسائل بمعنى افراند
واستعار اسم المشبه به للمشبه وقد اعترض الفاضل العصام على المصنف بانه
لو قال فراند فوايد لك كان احسن ورد بان غاية ما فيه مراعاة نكتة انظية وهي
الجناس المضارع الذي هو توافق الكلمتين في عدد الحروف وهما اثنا
وترتيبهما مع اختلافهما في حرفين متقاربي الخرج وفيما قاله المصنف مراعاة
نكتة معنوية وهي أن هذه الفراند عائدة اليه من كلام القوم وليست من
مخترعانه فيكون مطابقا لقوله فيما تقدم على وجه الخ لا يقال التعبير بالفرائد
فيه مراعاة كل من النكتتين لما هو معلوم من أن معنى العائدة ما اكتسبه
من علم أو غيره والاكتساب يفيد عدم الاختراع لانما منع ذلك اذا لاكتساب
بمعنى التحصيل وهو شامل لما هو بطريق النقل عن القوم ولما هو بطريق
الاستنباط من كلامهم فلا تتم مطابقة هذا التعبير لقوله فيما تقدم على وجه
الخ ثم قد يقال ليس في التعبير بالعوائد مراعاة النكتة المذكورة لاحتمال
أن تسميتها عوائد باعتبار عودها من المصنف على من بعده فلا تتم المطابقة
السابقة فتدبر (قوله لتحقيق الخ) متعلق بنظمت واللام تعليلية والمراد
من التحقيق ذكر الشيء على الوجه الحق كما هو أحد معنييه لا اثبات الشيء
بدليل كما هو المعنى الآخر وهذا أحد الالفاظ الخمسة التي توجد في كلامهم

فراند عوائد لتحقيق

قوله الجناس المضارع المناسب للاحق لتباعد الخرج اه

وثانها التدقيق وهو إثبات المسئلة بدليل على وجه فيه دقة وقيل اثبات
 دليل المسئلة بدليل آخر وثالثها الترتيق وهو التعبير بما في العبارات الخلو
 ورابعها التتميق وهو مراعاة النكات المعانية والمحسنات البدئية وخامسها
 التوفيق وهو جعل العبارة سالمة من الاعتراض التصوي وقد لوح العصام
 الى الاعتراض على المصنف بأنه كما حقق معاني الاستعارات وأقسامها
 وقرائنها حقق الترشيح فكان عليه أن يذكر في الديباجة كما ذكر هذه الثلاثة
 فيها قال وكأنه أدرجه في القرائن لأن كلام من الترشيح وقرينة المكنية من
 ملامات المشبهة وقد أجاب بعضهم بأنه انما ذكر الترشيح فيما يأتي تبعاً
 للمرشحة فهو غير مقصود لانه فلا يحتاج لذكره في الديباجة التي من شأنها
 أن تذكر فيها المقاصد وبزيد هذا الجواب قوله فيما يأتي العقد الاقول في
 أنواع المجاز حيث لم يقل وفي الترشيح مع أنه ذكر فيه ولا يخفى أن ما قيل في
 الترشيح يأتي في التجريد أيضاً وان لم يتعرض له العصام فتفطن (قوله معاني
 الاستعارات) أي معنى الاستعارة التصريحية ومعنى الاستعارة المكنية
 ومعنى الاستعارة التخيلية وأورد على المصنف أن معنى الاستعارة
 التصريحية لا يحتاج الى التحقيق لظهوره وعدم الخلاف فيه وأجيب بأن
 تسلط التحقيق على المعاني باعتبار أكثرها وهو معنى المكنية والتخيلية على
 أن تحقيق الشيء لا يتوقف على خفاءه ولا على الاختلاف فيه لانه كما تقدم
 ذكر النفي على الوجه الحق خفياً كان أو ظاهراً متفقاً عليه أو مختلفاً فيه
 فتنبه (قوله وأقسامها) أي أقسام الاستعارات الثلاثة وقد اعترض
 العصام على المصنف بأنه لا أقسام للمكنية حتى يحققها ثم اعترضه بأنه
 زل المذهب فيها من إزالة الأقسام قال على أن عود الضمير المتصل بأقسامها
 الى الاستعارات لا يستلزم أن يكون لكل منها أقسام بل أن يكون لمجموعها
 أقسام اه ورد الاعتراض من أصله بأن المكنية تنقسم كفرها الى أصلية
 وتبعية والى تمثيلية وغير تمثيلية والى مرشحة ومجردة ومطلقة ومثال
 الأصلية أن ثبت المنية أظفارها يزيد فشبهت المنية بمعنى السبع واستعير لفظ

معاني الاستعارات وأقسامها

المشبه به للمشبه ثم حذف وأثبت شيء من لوازمه وهو الارتفاع كما سيأتي
 ومثال التبعية أعجبت أراقة الضارب دم زيد فشبهه بالضرب بمعنى القتل
 واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق منه قاتل ثم حذف وأثبت شيء من
 لوازمه وهو أراقة الدم لأن أكثر ما يستعمل في القتل وبقيّة الأمثلة لا تخفى
 على من له الملم بالفن (قوله وقرأتها) أي قرائن الاستعارات الثلاثة وقد
 اعترض العصام على المصنف بأنه لم يحقق الأقرينة الاستعارية بالكناية
 وأجيب بأن جمع القرائن باعتبار أفراد قرينة الاستعارة بالكناية أو الأقوال
 فيها ورد الأعراس من أصله بأنه ان أراد بقوله أنه لم يحقق الأقرينة
 الاستعارية بالكناية أنه لم يبين الأقرينتها فهو ممنوع لانه بين قرينة المصراحة
 أيضا حيث قال فلا تعد قرينة المصراحة تجريدًا فانه يفهم من ذلك القول
 أن قرينة المصراحة من ملائمتها المستعار له وذلك بيان لقرينتها غاية الأمر
 أنه بيان إجمالي لا تفصيلي وان أراد أنه لم يبين الأقرينتها تفصيليًا فهو مسلم
 لكن تحقيق الشيء لا يتوقف على البيان التفصيلي بل يحصل بالبيان
 الإجمالي أيضا نعم التحقيق بالبيان التفصيلي أكمل وان أراد أنه لم يصدر
 بعنوان التحقيق الأقريني فسلم أيضا لكن كلام المصنف لا يقتضي التصدير
 بعنوان التحقيق ألا ترى أنه لم يصدر عقده الأقسام بالتحقيق على أن هذا
 الاعتراض لا يرد إلا ان جعل قوله أقسامها وقرأتها عطفًا على قوله معاني
 الاستعارات كما هو المتبادر من سوق كلامه بخلاف ما لو جعل عطفًا على
 قوله تحقيق معاني الخ فافهم (قوله في ثلاثة عقود) أي في ثلاثة سلوك وهي
 الخيوط قبل النظم فيها أو ما بعد النظم فيها فتسمى سموطًا جمع سموط بضم
 السين المهملة وسكون الميم وبالطاء المهملة آخره فعلى كل من الخالتين
 لا تسمى الخيوط وحدها عقود بل مع المنظوم فيها فالعقود مجموع المنظوم
 والمنظوم فيه الذي هو القلادة إذا علمت ذلك علمت أن لفظ العقود مجاز
 مرسل علاقته الكلبة والجزئية لا الأولى وان جرى عليه الشارح ومن هنا
 نخره لأن الخيوط وحدها لا تنزل إلى كونها عقودًا وان كانت تنزل

الى ذلك مع ما نظم فيها وقد تقدم أن قوله فرائد عوائد من اضافة المشبهة
 للمشبه ان جعل تركيبا اضافيا فان جعل تركيبا توصيفيا كان افظ الفرائد
 استعارة تصريحية وعلى كل فلفظ العقود ترشيح للتشبيه أو للاستعارة
 وحينئذ يجوز كما سيأتي أن يكون باقيا على معناه ويجوز أن يكون مستعارا
 لمباحث الرسالة فيكون المصنف قد شبهها بمعنى العقود بهما مع استعمال كل
 على ألفائس واستعار اسم المشبهة للمشبهة على طريقة الاستعارة
 التصريحية وقد اعترض العصام على المصنف بأن كلامه يقتضي أن لكل
 من الثلاثة المتقدمة التي هي معاني الاستعارات وأقسامها وقرائنها
 عقد من الثلاثة عقود وأنهم مرتبة هكذا قال والاول حق دون الثاني
 ووجه حكمة الاول فيما زعم أنه حقق الاقسام في عقد وحقق الاستعارة
 بالكناية في عقد وحقق قرينتها في عقد لكن هذا لا يتم الا لو كان المراد بمعاني
 الاستعارات خصوص معنى الاستعارة بالكناية وبقرائنها خصوص قرينة
 المكينة وليس كذلك فهمه اذ قوله والاول حق ليس بحق وزد الاعتراض
 من أصله بأن كلامه انما يقتضي كون تلك الثلاثة المذكورة في هذه الثلاثة
 بحيث لا يخرج عنها ولا شك أن الامر كذلك والمساعدة شاهد صدق على
 ذلك وكفى بما قرينة على المراد فان دأب المحققين النظر للواقع ثم تنزيل
 الالفاظ عليه حسبما أمكن لا العكس فقد بر (قوله العقد الاول) انما
 وصفه بالاول مع أنه حيث ذكره أو لا علم أنه هو الاول ايمكون الكلام جاريا
 على نسق واحد وذلك لانه يحتاج في كل من العقدين الاتيين الى التعبير
 بالثاني والثالث لطول العهد وحينئذ يحتاج في هذا العقد الى التعبير بالاول
 لما ذكرنا من (قوله في أنواع الجواز) الظرفية هنا من ظرفية الدال
 في المدلول لان أنواع الجواز معان والعقد الاول ألفاظ بناء على ما هو المختار
 في أسماء التراجم كالباب والفصل من أنها أسماء للالفاظ المخصوصة الدالة
 على المعاني المخصوصة فان قيل الظرفية يشترط فيها أن يكون للمظروف
 تحيز للظرف احتموا وما هنا ليس كذلك أجيب بأن الظرفية هنا مجازية

(العقد الاول في أنواع الجواز)

لاحقيقية وحينئذ يحتمل أن المصنف شبه مطلق ارتباط الابدال بمدلول بمطلق
ارتباط طرف بطرف فصرى التشبيه من الكلمات للجزئيات واستعار
لفظ في من جزئ من المشبه به لجزئ من المشبه على طريق الاستعارة
التصريحية التبعية ويحتمل أنه شبه العقد الاول مع أنواع المجاز بطررف
مع طرفه واستعار لفظ المشبه به للمشبه وحذفه ورمز اليه بشئ من لوازمه
وهو في على طريق الاستعارة بالكناية ويحتمل غير ذلك ثم ان الاضافة في قوله
أنواع المجاز للعهد والمعهود ما ذكره المصنف لا للاستغراق لانه لم يذكر جميع
الأنواع في هذا العقد بدليل أنه لم يذكر الممكنة فيه وقال بعضهم يصح
جعلها للاستغراق لذكره الممكنة ضمنا في قوله الكلمة المستعملة في غير
ما وضعت له الخ لانها داخله في ذلك كما سيأتي بيانه والالم تكن من المجاز
وقد اعترض العصام على المصنف في كل من المضاف والمضاف اليه
ومحصل الاعتراض في الاول أنه لو أبدل الأنواع بالاقسام لكان أوضح لانه
قد عبر أولا بالاقسام في قوله لتحقيق معاني الاستعارات وأقسامها والتعبير
هنا بالأنواع ربما يوهم المغايرة وجوابه أن المراد بالأنواع هنا الاقسام
لاطلاق النوع على القسم كثيرا ومحصل الاعتراض في الثاني ان الاولى
التعبير بالاستعارة بدل المجاز لان المقصود في هذه الرسالة تحقيق معاني
الاستعارات وأقسامها وقرائنها كما ذكره المصنف قبل وانما ذكر المجاز المرسل
فيما يأتي استطرادا وجوابه أن ال في المجاز للعهد والمعهود هو المجاز
بالاستعارة وأما ما أجاب به بعضهم من أن الترجمة انما تقع لما لم يذكر
والمصنف قد ذكر المجاز المرسل فلا يلاقي كلام العصام كل الملافة لان
ملحظه أن الاولى الترجمة بالمقصود دون غيره فتدبر (قوله وفيه ست فرائد)
من ظرفية الاجزاء في الكل وان شئت قلت من ظرفية المفصل في الجملة
لان الفرائد أجزاء للعقد الاول وهو كل لها ولاشك أن الاجزاء مفصلة
والكل مجمل فالعبارتان متساويتان (قوله القرينة الاولى) يأتي هنا
في وصفها بالاولى ما تقدم قرينا في قوله العقد الاول وقد ذكر غير واحد

وفيمنه فرائد (القرينة الاولى)

ان الفريضة الاولى مبتدأ وبجمله قوله الجواز المفرد الخ خبر وتعب بأن ما بعد
 التراجم أحكام مقصودة في نفسها فلا يناسب جعلها تابعة لغيرها كما ذكره
 السهرقندي في شرح الرسالة العضدية قال اول جملة الخبر محذوف كما أشار
 اليه السارح بقوله في تقسيم الجواز الى الاستعارة وغيرها وهكذا يقال
 في نظائره وقد تعرض المصنف في هذه الفريضة لتقسيم الجواز الى مجاز مرسل
 والى مجاز بلا استعارة باعتبار العلاقة وهذا هو التقسيم الشافعي وأما
 التقسيم الاول فهو تقسيم الجواز الى مجاز عقلي وهو اسناد الشيء لغير من هو
 له كما في قولك أنبت الربيع البقل ومجاز اخوي وهو ما سيذكره المصنف بقوله
 أعني الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الخ وكما ينقسم الجواز الى هذين
 التسميتين تنقسم الحقيقة الى حقيقة عقلية وهي اسناد الشيء لمن هو له كما
 في قولك أنبت الله البقل وحقيقة لغوية وهي الكلمة المستعملة
 فيما وضعت له قائل (قوله الجواز) هو في الاصل مصدر ميمي يصلح للزمان
 والمكان والحدث ثم نقل للكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الخ ولم يختلف
 في أن الزمان ليس منقولاً عنه لعدم المناسبة بينه وبين هذه الكلمة وانما
 اختلف هل المنقول عنه المكان أو الحدث فقال بالاول الخطيب القزويني
 وبالثاني الشيخ عبد القاهر وعليه فالمناسبة بين المنقول عنه والمنقول اليه أن
 هذه الكلمة جائزة أو مجوزة من المعنى المنقول عنه الى المعنى المنقول اليه
 فهو ما بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول وأما على الاول فالمناسبة بين
 المنقول عنه والمنقول اليه أن هذه الكلمة طريق لحضور معناها الجوازي
 ونوقش بأن مقتضى ذلك أن تسمى الحقيقة مجازاً أيضاً بل هي أولى بالتسمية
 بذلك لانها طريق لحضور معناها بنفسها بخلاف تلك الكلمة فانها طريق
 لحضور معناها بواسطة القرينة وأجيب بأن علة التسمية لا توجهها بخلاف
 علة الوصفية فانها توجهها والفرق بينهما أن الاولى مجرد مناسبة ولا كذلك
 الثانية فاذا سميت شخصاً بعبد الله لانصافه بالعبودية تعالى فلا يلزم أن
 يسمى غيره بذلك وان كان متصفاً بها واذا وصفت شخصاً بكونه أجراً لانصافه

بلون الحجرة لزم أن يتصف بذلك كل من اتصف باللون المذكور فتدبر (قوله المفرد) انما قيد بذلك مع عدم تقييد القوم به لئلا يقع في تعريفه ما وقع في تعريفهم من التجوز في الكامة وتوضيح ذلك أن القوم لم يقيدها بالماز بالمفرد وعرفوه بأنه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الخ ثم قدموه الى مفرد ومركب فتنا في ظاهر التعريف وظاهر التقسيم لان ظاهر التعريف يقتضي أن المراد الجواز المفرد وظاهر التقسيم يقتضي أن المراد الجواز مطلقا فكان ذلك داعيا لتأويل الكلمة بما يشمل الكلام مجازا للدفع ذلك التنا في وقد يقال المقسم في كلامهم الى مفرد ومركب ليس عين المعرف بأنه الكلمة الخ بدليل أنهم ذكره عند التقسيم. ظهر احيث قالوا والجواز اما مركب واما غيره ولو كان عينه لكان المقام للاضمار فتأمل (قوله أعني) أي به فصلته محذوفة للعلم بها (قوله الكلمة) المراد بها ما يشمل الاسم والفعل والحرف كما هو مصطلح النحاة ويعلم من أخذ الكلمة بنسائها في التعريف أن كلاما من الجواز بالحدف والجواز بالزيادة ونحوهما غير داخل في ذلك لانه ليس بمعنى الكلمة بل بمعنى آخر كما سبق في البسملة اذا علمت ذلك علمت أن ذكرهم لذلك في الجواز المرسل ليس على ما ينبغي فتدبر (قوله المستعملة) الذي في كتب النحويين ان الكلمة قول مفرد قالوا والقول اللفظ المستعمل في شذ الكلمة انما يقال للمستعمل لكن أهل البيان أرادوا بها مطلق اللفظ المفرد فزادوا والمستعملة لخراج المهمل والموضوعة قبل الاستعمال فكل منهما ليس بمجاز كما أنه ليس بحقيقة لاعتبار الاستعمال في تعريفها أيضا كما تقدم (قوله في غير ما وضعت له) خرج بهذا القيد الحقيقة فانما الكلمة المستعملة في ما وضعت له كما مر ولا يخفى أن ما في كلام المصنف اسم موصول أو نكرة موصوفة وعلى كل فوضعت صلة أو صفة جرت على غير ما هي له لانها رفعت ضميرا يعود على غير الموصول أو الموصوف وحينئذ قالوا يجب الإبراز الآن يقال المصنف جرى على طريقة الكوفيين المجوزين لعدم الإبراز عند أمن اللبس كما هنا لا على طريقة البصريين الموجبين للإبراز مطلقا لا يقال الخلاف انما

هو في الوصف وأما الفعل فيجوز عدم الابرار فيه عند أمن اللبس اتفاقاً
 كما نقله بعضهم عن الراعي لا نأقول برّد ذلك ما في التصريح وغيره من حكاية
 الخلاف مع الفعل أيضاً فإن قيل ما من صيغ العموم لأنها اسم موصول
 أو نكرة موصوفة في سياق النفي وكل منهما ما يعم وقد تقرّر عندهم من القواعد
 أنه إذا تقدمت أداة النفي على أداة العموم يكون الكلام من باب سلب
 العموم ونفي الشمول فيصدق بنفي البعض كما في قولك لم آخذ كل الدراهم
 وحينئذ يكون التعريف صادفاً بالمشارك الذي استعمل في بعض ما وضع له
 كعين إذا استعملت في أحدهما نفي الآخر ذلك كلمة مستعملة في غير كل ما
 وضعت له الخ أجيب بأن ذلك أمر أعلي لا كلي فها هنا على خلاف الغالب
 على حد قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور ورد السؤال من أصله بأن
 سلب العموم كعموم السلب لا يكون إلا في مقام ذكر فيه حكم متعلق بأداة
 العموم كما في المثال المذكور ولا كذلك ما هنا فتكون أداة النفي متوجهة
 إلى جميع الافراد نحو لا رجل بقي أن كلام المصنف يقتضي أن المجاز ليس
 بموضوع وبه قال بعضهم والتحقيق أنه موضوع لكن بالوضع النوعي كأن
 يقول الواضع وضعت كل سبب أيدل على مسيئه بالقرينة وهكذا وأجاب
 بعضهم بأن المنفي في كلام المصنف انما هو الوضع الاول الاصل فلا يشافي
 أنه موضوع بالوضع الثانوي التبعي وبه يرجع الخلاف لفظياً فليتأمل
 (قوله لعلاقة) بفتح العين لانه لاكثر في المعنوية كما هنا واللام متعلقة
 بالاستعملة بعد تقييدها بقوله في غير ما وضعت له وخرج بهذا القيد الغلط كما
 في قولك خذ هذا الفرس مشيراً إلى كتاب فانه ليس بمجاز كما أنه ليس بحقيقة
 وقد اعترض العصام على المصنف بأن قيد القرينة مفرغ من اشتراط العلاقة
 في اخراج الغلط لانه لا قرينة معه ورد بأن لا تسلّم أنه ليس مع الغلط قرينة
 فان الإشارة قرينة على أنه ليس المراد بالفرس معناه الحقيقي لا سيما إذا
 انضم إلى ذلك إشارة حسية بنحو اصبع على أن المروف عنهم أنه لا يعترض
 بالتأخر على المتقدم واعلم أن هذا القيد يعني عما زاده بعضهم من قيد

في اصطلاح الخطاب لم يصير التعريف جامعاً مانعاً وتوضيح ذلك أنه أورد
على هذا التعريف أنه غير جامع وغير مانع أما الأول فلأنه لا يشمل لفظ الصلاة
مثلاً إذا استعمله الشرعي في الدعاء أو اللغوى في الاقوال والافعال فإنه
مجاز مع أنه غير داخل في التعريف لأنه كلمة مستعملة فيها وضعت له فإنه
موضوع لفظة الدعاء وشراً للاقوال والافعال وأما الثاني فلأنه يشمل ذلك
إذا استعمله الشرعي في الاقوال والافعال أو اللغوى في الدعاء فإنه حقيقة
مع أنه داخل في التعريف لأنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له فزاد بعضهم
القديم المذكور ليتحقق الجمع والمنع وما قيل من أنه لا يحتاج إليه في الجمع
لأن لفظ الصلاة مثلاً على الاستعمال الأول يصدق عليه أنه كلمة مستعملة
في غير ما وضعت له كما يصدق عليه أنه كلمة مستعملة فيها رخصت له ويكتفى
بالصدق ولو من بعض الوجوه يلزم عليه التحكم في الجمع والمنع لأن
لفظ الصلاة مثلاً على الاستعمال الثاني يصدق عليه أنه كلمة مستعملة فيها
وضعت له كما يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له فالخروج
من بعض الوجوه حاصل كالصدق من بعض الوجوه فأمّا أن يكتفى ببعض
الوجوه فيها ما أولاً فيها وقد علمت أنه يفتى عن هذه الزيادة قول المصنف
العلاقة لأن اللام لاجل ولفظ الصلاة مثلاً إذا استعمله الشرعي في الدعاء
أو اللغوى في الاقوال والافعال لا شك أنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له
لأنه لا علاقة بمخلافه إذا استعمله الشرعي في الاقوال والافعال أو اللغوى
في الدعاء فإنه ليس كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لاجل علاقة بعدم
ملاحظة العلاقة في هذه الحالة قد بر (قوله مع قرينة) الأولى وقرينة
لأن ادخال اللام لاجل على العلاقة وجعل القرينة من تعلقات صفاتها
بقتضى أن العلاقة هي الأصل في القصد والقرينة تابعة لها وليس
كذلك فإن قبل العطف كذلك أجيب بأنه وإن كان كذلك لكن المعطوف
مقصود بالحكم كالمعطوف عليه بخلاف الصفة ومتعلقاتها فإنها مجرد
التقييد وقوله مانعة الخ علم منه أن الجواز لا يتوقف على القرينة المعينة

مع قرينة مانعة

وهو كذلك نعم يتوقف عليها من حيث الاعتماد اديه عند البلغاء والفرق
 بين المانعة والمعيبة أن الاولى لا تنفع عن المراد وانما تمنع من ارادة المعنى
 الاصلى بخلاف الثانية فانها تنفع عن المراد ويلزم من ذلك أنها تمنع من
 ارادة المعنى الاصلى فكل معينة مانعة ولا عكس ومثال الاولى في
 الحمام من قولك رأيت بحرا في الحمام ومثال الثانية يعطى من قولك رأيت
 بحرا يعطى وخرج به هذا القيد الكناية لان قرينه لا تمنع من ارادة المعنى
 الاصلى فليست بجاز كما أنها ليست بحقيقة على الراجح ومثاله قولك زيد
 كثير الرماذ فانه كناية عن الكرم بقرينة المدح وهذه القرينة لا تمنع من ارادة
 المعنى الاصلى وهو الاخبار بكثرة الرماذ فليست امل (قوله عن ارادته) يؤخذ
 منه امتناع الجمع بين الحقيقة والجواز من أجاز من الاصوليين فقد رأى
 أن القرينة تمنع من الحقيقة وحدها بخلاف ما لو كانت مع الجواز ولا يخفى
 أن الجمع بين الحقيقة والجواز غير عموم الجواز اذا الاول يعتبر فيه شخص
 المعنيين وأما الثاني فيعتبر فيه كل واحد منهما ولذلك كان من الجواز قد بر
 (قوله ان كانت علاقته الخ) هذا التفصيل هو الطريقة المشهورة وهناك
 طريقة ثانية وهي أن كل مجاز فهو واستعارة ولا مشاحة في الاصطلاح وعلى
 الطريقة الاولى فالمعتبر في التقسيم انما هو ملاحظة العلاقة فان لوحظ أن
 العلاقة غير المشابهة فجاز مرسل وان لوحظ أنها المشابهة فاستعارة مثلا
 اذا أطلق المشرق على شفة الانسان مجازا عن شفة البعير فان أريد أن العلاقة
 الاطلاق والتقييد كان مجازا مرسلان وأريد بها المشابهة كان استعارة
 فالمدار على ملاحظة العلاقة لا على وجودها فتأمل (قوله غير المشابهة)
 أى كاعتبار ما كان واعتبار ما يكون واعتبار السمية والسمية والكناية
 والحزنية والحالية والمحلية والاطلاق والتقييد والمجاورة الى غير ذلك وقد
 ناقش بعضهم في بعضها وبالجملة فلا يقول على قولهم علاقات المجاز خمسة
 وغيرهم أو نحو ذلك فان بعضها يرجع الى بعض ومثال الاولى قوله تعالى

عن ارادته ان كانت علاقته غير المشابهة

وَأَنَّا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ فَإِنَّ الْمُرَادَ الَّذِينَ كَانُوا يَتَامَى بِقَرْنَةِ الْأَمْرِ بِإِتِّمَانِهِمْ
 أَمْوَالَهُمْ أَذَلَا يُؤْمَرُ بِذَلِكَ الْإِبْعَادُ بِلَوْغِهِمْ وَلَا يَتَمَّ بِعَدِّ الْبُلُوغِ وَمِثَالُ الثَّانِيَةِ
 قَوْلُهُ تَعَالَى أَنِّي أَرَانِي أَهْصِرُ خَرًا فَإِنَّ الْمُرَادَ مَا يَكُونُ خَرًا بِقَرْنَةِ قَوْلِهِ أَهْصِرُ إِذَا
 لَا يَهْصِرُ إِلَّا الْعَنْبُ وَفِي لُغَةِ بَعْضِ الْعَرَبِ أَطْلَاقُ الْخَرِّ عَلَى الْعَنْبِ وَعَلَيْهَا خَالِ الْيَتَامَى
 مِنْ بَابِ الْحَقِيقَةِ وَمِثَالُ الثَّلَاثَةِ رَعَيْنَا الْغَيْبَ فَإِنَّ الْمُرَادَ الثِّبَاتَ الَّذِي سَبَبَهُ
 الْغَيْبَ بِقَرْنَةِ قَوْلِهِ رَعَيْنَا وَبَقِيَّةُ الْأَمْثَلِ لَا تَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ الْمَامُ بِالْفَتْحِ (قَوْلُهُ
 فَجَازَ مَرْسِلًا) إِنَّمَا وَصَفُوهُ بِالْإِرْسَالِ لِأَنَّهُمْ أُرْسِلُوا عَنْ ادِّعَاءِ أَنَّ الْمَشْبَهَ فَرَدَمِنْ
 أَفْرَادِ الْمَشْبَهَةِ الَّذِي بَنِيَ عَلَيْهِ الِاسْتِعَارَةُ وَقِيلَ لِأَنَّهُمْ أُرْسِلُوا عَنْ التَّقْيِيدِ
 بِعِلَاقَةِ وَنَوْقِشٍ فِيهِ بِأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ إِلَّا فِي الْكُلِّيِّ دُونَ كُلِّ نَوْعٍ لِأَنَّهُ مَخْتَصٌّ بِالعِلَاقَةِ
 الَّتِي اعْتَبِرَتْ فِيهِ وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ لَوْ حُظِيَ الْكُلِّيُّ فِي أَصْلِ التَّسْمِيَةِ (قَوْلُهُ وَالَا)
 أَيْ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عِلَاقَتُهُ غَيْرَ الْمَشَابَهَةِ بِأَنَّ كَانَتْ الْمَشَابَهَةُ لِأَنَّ نِيَّ النَّبِيِّ
 اثْبَاتٌ وَمَا يُبْنَى التَّنْبِيهُ لَهُ أَنَّ الْإِنْفِخَ هَذَا الْمَوْضِعَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى لَا تَنْصُرُوهُ
 فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ لَا تَنْفِرُوا بِهِمْ عَذَابًا أَلِيمًا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ أَصْلُهَا إِنْ الشَّرْطِيَّةُ
 الْمُدْعَاةُ فِي لَا النَّافِيَةِ فَلَيْسَتْ أَدَاةُ اسْتِنَاءٍ كَمَا قَدْ تَبَيَّنَ مِنْهُ بِبَعْضِ الْقَاصِرِينَ
 فَإِذَا قَالُوا لَكَ شَخْصٌ اسْتِنَاءٌ هُنَا مُتَّصِلٌ أَوْ مُنْقَطِعٌ تَغْلِيظُ طَالِكٌ فَلَا يَحْسُنُ
 جَوَابُهُ إِلَّا بِأَنَّ تَقْوِيلَهُ مُتَّصِلٌ بِالْجَهْلِ مُنْقَطِعٌ عَنِ الْفَضْلِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ اتَّصَلَ
 بِالْجَهْلِ وَانْقَطَعَ عَنِ الْفَضْلِ حَيْثُ جَعَلَ هُنَا اسْتِنَاءً لِاحْتِمَالِهِ وَإِنَّمَا يَتَرَدَّدُ فِي
 كَوْنِهِ مُتَّصِلًا أَوْ مُنْقَطِعًا (قَوْلُهُ فَاسْتِعَارَةُ مُصَرَّحَةٌ) اعْتَزَّضَ بِأَنَّهُ كَانَ الْأَوَّلَى
 تَرَكُ التَّقْيِيدَ بِالْمَصْرُوحَةِ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الْعِلَاقَةِ الْمَشَابَهَةِ أَنَّ يَكُونُ
 الْجَازَ اسْتِعَارَةً مُصَرَّحَةً بَلْ قَدْ يَكُونُ اسْتِعَارَةً مَكْنِيَّةً وَأُجِيبَ بِأَجْوَبَةٍ مِنْهَا
 أَنَّهُ قَدْ بَدَّ بِالْمَصْرُوحَةِ لِأَنَّهُمْ أَحْمَلُوا الْأَتَاقَ بِخِلَافِ الْمَكْنِيَّةِ كَمَا سَأَلْنَا فِي بَيَانِهِ فِي الْفَقْدِ
 الثَّانِي وَمِنْهَا أَنَّ الْمَكْنِيَّةَ خَارِجَةٌ مِنَ التَّعْرِيفِ لِأَنَّهُ عَلَى الْخُتَارِ لَفْظُ الْمَشْبَهَةِ
 الْمَحْذُوفُ وَلَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ كَلِمَةٌ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي غَيْرِهَا وَمُضْطَفٌّ لَهُ إِذَا لَاسْتِعْمَالُ
 بَعْدَ الْحَذْفِ وَمِنْهَا مَا قَرَّرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْمَكْنِيَّةَ خَارِجَةٌ عَنِ الْمَوْضُوعِ كَمَا
 يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ تَقْيِيدُ الْقَرْنَةِ بِالْمَانَعَةِ عَنْ ارَادَةِ الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّةِ لِأَنَّ قَرْنَةَ

بما ذكره من ذلك لا فاسفارة منه رحمه

المكنية ليست مانعة عن ارادته بل رمز اليه وفي كل من هذين الجوابين نظر
 لانه يلزم على كل منهما أن المكنية ليست من أقسام الهماز المعرف بما ذكر
 وليس كذلك وحسب ذلك فالوجه أنها داخل في التعريف ويراد المستعملة ولو
 بالقوة والممانعة ولو بواسطة اضافتها الى المشبه وبالجملة لو وافق المصنف غيره
 في عدم التقييد لكان أولى فقدر (قوله الفريدة الثانية) تعرض المصنف
 في هذه الفريدة الى تقسيم الاستعارة الى أصلية والى تبعية باعتبار المستعار
 لذى هو لفظ المشبه به كما يرشد لذلك قوله ان كان المستعار الخ فتأمل (قوله
 ان كان المستعار الخ) انما عبر بلفظ المستعار ولم يعبر بلفظ الاستعارة مع أن
 مقتضى الظاهر التعبير به لأن لفظ المستعار نص في المقصود وهو لفظ المشبه به
 بخلاف لفظ الاستعارة فانه كما يطلق على ذلك يطلق على المعنى المصدرى وهو
 لا يصح أن يراد هنا كما لا يخفى (قوله اسم جنس أى اسم الخ) انما لم يقل من
 أول الامر ان كان المستعار اسم غير مشتق ليوافق القوم في تعبيرهم باسم
 الجنس ثم يفسره بالاسم غير المشتق وانما فسر بذلك مع أن التفسير من
 وظائف الشراح لئلا يتوهم أن المراد ما ساقف الذكر أى ما أفاد معناها كما
 هو مصطلح النحاة وليس كذلك لانه بهذا المعنى لا يشمل علم الجنس كاسامة مع
 أن الاستعارة فيه أصلية ويشمل الاسم المشتق مع أن الاستعارة فيه تبعية
 ولذلك قال العصام في أطول اسم الجنس في عرف النحاة لا يشمل اسامة
 ويشمل الاسم المشتق فلا يصح أن يقصد هنا ما هو في عرفهم اظهروا أن اسامة
 يرعى استعارة أصلية والحال ناطقة استعارة تبعية بل لا يصح أن يقصد هنا
 الا الاسم غير المشتق ولعلمهم اصطلاحوا الى ذلك ~~لكن~~ اعترض
 بأنه يشمل العلم الشخصي مع أن الاستعارة متممة فيه لانها مبنية على ادعاء
 أن المشبه فرد من أفراد المشبه به المستلزم لان يكون المشبه به كلبا ورد بأن
 العلم الشخصي خارج عن المقسم الذى هو الاستعارة لانه لا يكون مستعارا
 ومحل امتناع الاستعارة في العلم الشخصي اذ لم يتضمن وصفية بواسطة
 اشتاره بصفة كريد وعمر ووبكر الى غير ذلك وأما اذا تضمن وصفية بواسطة

(الفريدة الثانية) ان كان المستعار اسم جنس أى اسم

ما ذكر كاتم ومادروس حبان الى غير ذلك فلا تمنع فيه الاستعارة لأويله حينئذ
 بكلي وتكون الاستعارة فيه حينئذ أصلية عند الجمهور ولانه كاسم الجنس
 لكون الصفة المفهومة خارجة عن مدلوله بخلاف المشتق لكن قد صرح
 السبكي في عروس الافراح بانها تابعة لتأويله بالمشتق هذا ومنع السعدى
 التلويح والسيد في شرح المفتاح كون الاستعارة مبنية على خصوص ادعاء
 أن المشبه فرد من أفراد المشبه به وادعى كل منهما أنها قد تكون مبنية على
 ادعاء أن المشبه عين المشبه به اذا كان جرياً بل هذا أتم وأبلغ وبذلك صرح
 العصام كما نقله المولوى في تعريب الرسالة الفارسية بعد أن نقل اتفاق
 القوم على ما تقدم قدبر (قوله غير مشتق) أى ولولنا وبلا فيدخل في
 المشتق المتنى هنا والمنبت فيما يأتى أسماء الافعال الجامة كصومه
 وهيئات وأره لانها فى ~~حكم~~ الافعال ويدخل فيه أيضاً المصغر كرجل
 والمنسوب كقرشى فان كلاهما فى حكم المشتق وكيفية تقرير الاستعارة
 فى أسماء الافعال أن يقال فى هيئات من لا يعنى عسر شهناء العسر بالبعد
 واستعرنا البعد للعسر واشتقينا من البعد بمعنى العسر بعد معنى عسر وجمنا
 هيئات بمعنى بعد المستعار لمعنى عسر كما قاله معرب الرسالة الفارسية
 وكيفية تقريرها فى المصغر أن يقال فى رجل مثل ما يعنى متعاطى ما لا يليق
 شهناء تعاطى ما لا يليق بالصغر واستعير الصغر لتعاطى ما لا يليق واشتق
 من الصغر بمعنى متعاطى ما لا يليق صغير بمعنى متعاطى ما لا يليق وجعل
 رجل بمعنى صغير المستعار لتعاطى ما لا يليق وكذا يقال فى قرشى
 بمعنى المتخلق بأخلاق قرىش هذا هو الذى ينبغى التحويل عليه خلافاً
 لبعضهم (قوله فالاستعارة أصلية) أى لانها أصل بالنسبة للتبعية
 كما يشعر بذلك قوله فيما يأتى لجرانها الخ ولا يخفى أن الأصلية نسبة
 للأصل من نسبة الخاص للعالم أن نظرها هو ماله الكلى فان نظرها لمراد منه
 هنا كانت تلك النسبة من نسبة الشيء الى نفسه مبالغة ووجه المبالغة
 ملاحظة هذا الامر باغ النهاية حتى صار ما عداه حقيراً بالنسبة اليه فغير

عبر
 عن
 قول
 السبكي
 فى
 شرح
 المفتاح
 فى
 تعريف
 الاستعارة
 بالبعد

أن ينسب إلى نفسه أو أن هذا الأمر لكانه يقدر العجز منه ثم ينسب الأمر
 للعجز فنأمل (قوله والا) أي والايكن المستعار اسم جنس بالمعنى المذكور
 بأن كان فعلاً أو حرفاً أو اسماً مشتركاً ولو تأويله كما علم مما مر فمثال الأول قوله
 نطق الحمار بكذا وتقرر الاستعارة فيه أن تقول شبهت الدلالة الواضحة
 بالنطق واستعير النطق للدلالة الواضحة واشتق من النطق بمعنى الدلالة
 المذكورة نطق بمعنى دل دلالة واضحة هذا إذا كانت الاستعارة فيه باعتبار
 صفة وأما إذا كانت الاستعارة فيه باعتبار هيئة كما في قوله تعالى أتى أمر
 الله فتقرر ها هنا يقال شبه الاتيان في المستقبل بالاتيان في الماضي واستعير
 الاتيان في الماضي للاتيان في المستقبل واشتق منه أتى بمعنى أتى هكذا قال
 القوم وهو مقتضى عموم قول المصنف لجريانها الخ وبحث فيه العصام بأن
 حقيقة المصدر في كل من الماضي والمستقبل واحدة فكيف تحقق استعارته
 في أحد هما في الآخر وبيان الشيء يختلف باختلاف قده فهو وإن كان
 واحد بالذات يختلف بالاعتبار ومثال الثاني قوله تعالى فالتقطه آل
 فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً وتقرر الاستعارة فيه أن تقول شبه مطلق
 ترتب أمر على أمر لا يناسب؛ مطلق ترتب أمر على أمر يناسب واستعير اسم
 الثاني وهو العلية للأول وسرى التشبيه من الكلمات للجزئيات واستعير لفظ
 اللام من جزئ من المشبه به لجزئ من المشبه هكذا قال القوم وهو مقتضى
 عموم قول المصنف لجريانها الخ لكن التحقيق ما قاله العصام من أن الاستعارة
 في الحرف ليست الانابة للتشبيه الواقع في المتعلق من غير استعارة في لفظه
 لعدم قائدها هنا بخلافها في لفظ المصدر فإن قائدها فيه الاشتقاق منه هذا
 ومقتضى عبارة الكشف أن هذه الآية من قبيل الاستعارة بالكناية ونسبها
 معنى التعليق في الآية وادعى طريق الجواز أنه لم يكن داعيتهم إلى
 الالتقاط أن يكون لهم عدواً وحزناً بل أن يكون لهم حبيباً وابناً غير أن ذلك
 لما كان نتيجة التقاطهم وغيره شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لا جله انتهت
 واختار بعضهم أن هذه الآية ليست من باب الجواز أصلاً لأن المعنى فالتقطه

آل فرعون لظن أن يكون لهم عدوا حزنا فاللام على حقيقتها لانهم البيان
 الساعث لهم على الالتقاط ومثال الثالث قولك الحال لظقة بكذا وفقرير
 الاستعارة فيه ظاهر عامر (قوله فالاستعارة تبعية) لا يخفى أن التبعية
 نسبة للتابع من نسبة الخاص للعام أن نظرا فهو الكلى فان نظرا للمراد
 منه هنا كانت تلك النسبة من نسبة الشيء الى نفسه مباينة كما تقدم
 في الاصطلاح (قوله لجريانها الخ) علة لتسميتها تبعية والضمير للاستعارة لكن
 بمعنى الاستعمال لا بمعنى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الخ وان كان
 هو المراد فيما تقدم فيكون في كلام المصنف استخدام وهو أن يذكّر اللفظ
 بمعنى ويصاد عليه الضمير بمعنى آخر وجه ما يدفع ما يترأى في كلامه من جريان
 الشيء في نفسه على أنه لا يبعد أن يراد بها الكلمة المذكورة ويكون جريانها
 في اللفظ المذكور ومن جريان الكلى في الجزئي فتدبر (قوله في اللفظ
 المذكور) أي ولو بالقوة كما في الجملة المقدرة المستغنى عنها بنم المجاب بها
 سؤال من قال أفتلت زيدا بمعنى أضربته ضربا شديدا بقريضة الحال فان
 التقدير نعم قتله بمعنى ضربته ضربا شديدا بالقريضة المذكورة فقتل في الجملة
 المقدرة استعارة تبعية لجريانها في اللفظ المذكور بالقوة بعد جريانها
 في المصدر كما في تعريب الرسالة الفارسية (قوله بعد جريانها الخ) استشكله
 العصامي في أطوله حيث قال هذا مشكل جدا إذ لا يخفى على مستعير لمشتق
 أو حرف أنه لا يتكلم أو لا بالمصدر أو متعلق معنى الحرف ولا يستعير شيئا
 منهما اه ودفع هذا الاستشكال بأن المراد بعد جريانها في القوة والاعتبار
 لا في الفعل واللفظ حتى يرد ذلك فتدبر (قوله في المصدر) أي ولو مقدرا فلا
 يمتنع بالمشتق الذي لم يسمع له مصدر كما قاله الشيخ ياسين (قوله ان كان
 المستعار مشتقا) أي بأن كان فعلا أو اسما مشتقا ولو تأويلا كما تقدم (قوله
 وفي متعلق الخ) معطوف على قوله في المصدر والمناسب أن يقرأ متعلق بفتح
 اللام وان كان المتعلق نسبة بينهما لأن الأولى أن يعتبر الكلى أصلا والجزئي
 فرعاً فتدبر (قوله ان كان حرفا) أي ان كان المستعار حرفا كما لا يخفى (قوله

فلاستعارة تبعية لجريانها في اللفظ المذكور بعد جريانها في المصدر ان كان المستعار مشتقا وفي متعلق معنى الحرف ان كان حرفا

والمراد بـ (ل) معنى الحرف الخ) انما عبرة قوله والمراد مع أنه لا يعبر به الا في
 مقام يوهم خلاف المراد لانه قد اشترى أن متعلق معنى الحرف ما يذكري بيان
 متعلق معنى الحرف كالعامل والمجرور فرعيان يوهم أن المراد به ذلك فذقعه
 بقوله والمراد بـ (ل) معنى الحرف الخ) وانما لم يكن ذلك مراد الان العامل
 والمجرور في نحو قوله تعالى ولا صلبنكم في جذوع النخل لم تبحر الاستعارة فيه ما
 حتى تكون الاستعارة في الحرف تابعة لها فتأمل (قوله ما يعبر به عنه
 الخ) ما واقعة على معنى كلى أخذ من البيان المذكور به وحينئذ فلا بد
 من تقدير مضاف في كلام المصنف والاصل ما يعبر به لان المعنى
 لا يعبر به وانما يعبر باللفظ الدال عليه وتوضيح ذلك أنه اذا أريد بيان معنى
 الحرف وهو المعنى الجزئي عبر عنه بالمعنى الكلى فيقال في بيان معنى
 من في نحو قولك سرت من البصرة معناها الابتداء وفي بيان معنى في
 في نحو قولك الماء في الكوز معناها الظرفية وفي بيان معنى على
 في نحو قولك جلست على السطح معناها الاستعلاء وهكذا فهذه المعاني
 نسب مطلقة وليست معاني الحروف لان معانيها نسب جزئية وهي الابتداء
 الخصوص والظرفية الخصوصية والاستعلاء المخصوص وهكذا ولا يخفى أن
 هذا مبنى على ما هو التحقيق من أن الحروف كاسماء الاشارة وأسماء
 الموصول جزئيات وضعوا واستعملوا كاجزى عليه العضد والسيد ومن
 وافقه ما لا على مقابله من أنها كليات وضعوا جزئيات استعملوا كاجزى
 عليه السيد ومن وافقه فعلى الاول يكون الواضع قد استخضر الجزئيات
 بالقانون الكلى ثم وضع لها فالكلى آلة في الوضع لا موضوع له وعلى الثاني
 يكون قد استخضر الكلى ثم وضع له وعلى كل منهما فهم مستعمله في
 الجزئيات فالخلاف ليس الا في الوضع كما هو موضح في رسالة الوضع (قوله
 من المعاني المطلقة) بيان ما لو كانت المعاني المطلقة تسمى المعاني السككية
 والمعاني العامة (قوله وأنكر التبعية السكاكية) أى جعلها مرجوحة
 كما يرشد لذلك قول المصنف فيما بآتي واختار السكاكية رد التبعية الخ وانما

والمراد بـ (ل) معنى الحرف ما يعبر به عنه من المعاني المطلقة كالابتداء ونحوه وأنكر التبعية السكاكية

عبر بذلك هنالان المرجوح منكرو مذوى العقول الراجحة فالانكار مبني
على الرجحان لاعلى الوجوب وقد اعترض بعضهم على المصنف بأن هذه
الرسالة مبنيّة على الاختصار والمناسب لذلك أن لا يذكر ههنا الاحتفاء
بذكره فيما سيأتي أو يستوفى الكلام عليه ههنا حتى لا يحتاج لاعادته فيها
بأني وأجيب بأنه ذكره ههنا استطراد المناسبة مقام التبعية وأخرب بذلك
الى محله ومثل ذلك لا يعاب قنأتم (قوله وردها الى المكينة) ظاهر هذه
العبارة أنه ردت نفس التبعية الى نفس المكينة وليس كذلك لأنه يرد نفس
التبعية الى قرينة المكينة ويرد قرينة التبعية الى نفس المكينة ففي نقطة
الحال بكذا يجعل الحال التي جعلها القوم قرينة التبعية استعارة بالكناية
ويجعل نقطة التي جعلها القوم استعارة تبعية قرينة المكينة وفي قوله تعالى
فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن التي
جعلها القوم قرينة التبعية استعارة بالكناية ويجعل الالام التي جعلها
القوم استعارة تبعية قرينة المكينة وأجيب بأن في كلام المصنف حذف
مضاف والتقدير وردها الى قرينة المكينة كما أشار اليه الشارح اه وأجيب
أيضاً بأن المراد وردها الى تركيب المكينة فان قيل ماذا ذكره السكاكي
لا يظهر الا اذا كانت قرينة التبعية لفظية كما في المثالين المذكورين بخلاف
ما لو كانت حالية كما في قولك قتل زيد عر اعني أنه ضربه ضرباً شديداً بقرينة
الحال أجيب بأنه فرض كلامه في تركيب يحمل التبعية والمكينة ولا
كذلك ما اذا كانت القرينة حالية هذا وفصل بعضهم تفصيلاً حسناً وهو ان
دلت القرينة على جريان الاستعارة في المشتق أو في الحرف فالاحسن أن
يجعل الاستعارة تبعية وان دلت على جريانها في غير ذلك فالاحسن أن يجعل
الاستعارة ممكنة وان لم تدل على شيء منها فكل منهما حسن فليست أمثل
(قوله كما ستعرفه) الكاف للتشبيه ومما وصولة والمعنى أن ما ذكره المصنف
ههنا كالذي ستعرفه فيما سيأتي واعتراض بان الذي ذكره ههنا عين ما سيذكره فيما
يأتي فيلزم على ذلك تشبيه الشيء بنفسه وأجيب بأن المشبه والمشبه به وان

(الفريدة الثالثة) ذهب السكاكي إلى أنه كان المستعار له

ان هذا بالذات اختلافا لا اعتبارا فبا اعتبارا ذكره هنا مشبه وبا اعتبارا ذكره فيما
سبق مشبه به وهكذا يقال في نظائره قدبر (قوله الفريدة الثالثة)
نعم المصنف في هذه الفريدة لتقسيم الاستعارة الى الحقيقية والى تخيلية
با اعتبار المستعار الذي هو المشبه كما بر شد ذلك قوله ان كان المستعار له الخ
لكنه سلك في هذا التقسيم مذهب السكاكي لانه خاص به دون غيره من
الجمهور اذ الاستعارة عندهم لا تكون الا حقيقية مصرحة كانت او ممكنة
واما التخيلية عندهم فهي مجاز عقلى وليست من الجاهز اللغوى لان التجوز
انما هو في الالفاظ وعليه تقسيمها استعارة تسمى كاسياني (قوله السكاكي)
نسبة لسكاك فريدة باليمن واسمه يوسف وكتبته أبو يعقوب (قوله الى أنه)
الضمير للمحال والشان وقد فسره بقوله ان كان المستعار له الخ لان القاعدة أن
ضمير الحال والشان يفسره ما بعده كما في قوله تعالى قل هو الله أحد الى آخر
السورة بناء على أن الضمير للمحال والشان (قوله ان كان المستعار له الخ)
مقتضاه أن السكاكي لم يذكر الا هذين القسمين وليس كذلك لانه ذكر في
المفتاح ثلاثة أقسام حقيقية على القطع وتخيلية على القطع ومحتملة لهما
أن كان المستعار له صالحا للعمل على ما له تحقق وعلى ما ليس له وذلك
كالافراس والرواحل في قول زهير

حضا القلب من سلمي وأقصر باطله • وعزى أفراس الصبا ورواحله

يريد الاخبار بأنه ترك ما كان يرتكبه من المحبة والجهل والتي زمن الصبا
فشبهه في نفسه الصبا بالجهة التي يتخذها أفراس ورواحل كالمج والتجارة
بجامع الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة في كل وحذف اسم المشبه
به وأثبت شيئا من لوازمه وهو الافراس والرواحل فالافراس والرواحل
يحتمل أن يكون استعارة حقيقية ان جعل المستعار له أمرا محققا حسيا
وهو ما يكون سببا لاتباع التي من المال والاعوان أو جعل أمرا محققا
مفعلا وهو دواعي النفس وشهواتها ويحتمل أن يكون استعارة تخيلية ان
جعل المستعار له أمرا متخيلا وهو ما تخيله القوة المفكرة للصبا من الصورة

عبر بذلك هنا لان المرجوح متكرره منذ ذوى العقول الراجحة فالانكار مبني
على الرجحان لاعلى الوجوب وقد اعترض به ضمهم على المصنف بأن هذه
الرسالة مبنية على الاختصار والمناسب لذلك أن لا يذكرها هنا لاختصار
بذكره فيما سياتى أو يستوفى الكلام عليه هنا حتى لا يحتاج لاعادته فيها
بأق وأجيب بأنه ذكرها هنا استطراد المناسبة مقام التبعية وأخرى بسط ذلك
الى محله ومثل ذلك لا يعاب فتأمل (قوله وردها الى المكينة) ظاهر هذه
العبارة أنه ردت نفس التبعية الى نفس المكينة وليس كذلك لانه يرد نفس
التبعية الى قرينة المكينة ويرد قرينة التبعية الى نفس المكينة ففي نطق
الحال بكذا يجعل الحال التي جعلها القوم قرينة التبعية استعارة بالكناية
ويجعل نطق التي جعلها القوم استعارة تبعية قرينة المكينة وفي قوله تعالى
فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن التي
جعلها القوم قرينة التبعية استعارة بالكناية ويجعل الالام التي جعلها
القوم استعارة تبعية قرينة المكينة وأجيب بأن في كلام المصنف حذف
مضاف والتقدير وردها الى قرينة المكينة كما أشار اليه الشارح وأجيب
أيضاً بأن المراد ورد تركيبها الى تركيب المكينة فان قيل ما ذكره السكاكي
لا يظهر الا اذا كانت قرينة التبعية لفظية كما في المنالين المذكورين بخلاف
ما لو كانت حالية كما في قولك قتل زيد عمر بمعنى أنه ضربه ضرباً شديداً بقرينة
الحال أجيب بأنه فرض كلامه في تركيب محتمل التبعية والمكينة ولا
كذلك ما اذا كانت القرينة حالية هذا وفصل بعضهم تفصيلاً حسناً وهو ان
دلت القرينة على جريان الاستعارة في المشتق أو في الحرف فالاحسن أن
تجعل الاستعارة تبعية وان دلت على جريانها في غير ذلك فالاحسن أن تجعل
الاستعارة ممكنة وان لم تدل على شيء منها فكل منهما احسن فليتأمل
(قوله كما ستعرفه) الكاف للتشبيه وما موصولة والمعنى أن ما ذكره المصنف
هنا كالذي ستعرفه فيما سياتى واعتض بأن الذي ذكره هنا عين ما سيذكره فيما
ياتى فيلزم على ذلك تشبيه الشيء بنفسه وأجيب بأن المشبه والمشبّه به وان

(الفريدة الثالثة) ذهب السكاكي إلى أنه ان كان المستعار له

انفرد بالذات اختلافا بالاعتبار فاعتبار ذ كره هنا مشبه واعتبار ذ كره فيما
سباني مشبه به وهكذا يقال في نظائره قد بر (قوله الفريدة الثالثة)
تعرض المصنف في هذه الفريدة لتقسيم الاستعارة الى تحقيقية والى تخيلية
باعتبار المستعار الذي هو المشبه كما بر شد ذلك قوله ان كان المستعار له الخ
لكنه سلك في هذا التقسيم مذهب السكاكي لانه خاص به دون غيره من
الجمهور واذا الاستعارة عندهم لا تكون الا تحقيقية مصرحة كانت او ممكنة
واما التخيلية عندهم فهي مجاز عقلية وليست من المجاز اللغوي لان التجوز
انما هو في الاثبات وعليه تسميتها استعارة تسمح كاسياني (قوله السكاكي)
نسبة لسكاك كرهية بالعين واسمه يوسف وكنيته أبو يعقوب (قوله الى أنه)
الضمير للحال والشان وقد فسر به قوله ان كان المستعار له الخ لان القاعدة ان
ضمير الحال والشان يفسره ما بعده كما في قوله تعالى قل هو الله احد الى آخر
السورة بناء على أن الضمير للحال والشان (قوله ان كان المستعار له الخ)
مقتضاه ان السكاكي لم يذكر الا هذين القسمين وليس كذلك لانه ذكر في
الافتتاح ثلاثة أقسام تحقيقية على القطع وتخيلية على القطع ومحتملة لهما
بأن كان المستعار له صالحا للعمل على ما له تحقق وعلى ما ليس له وذلك
كالافراس والرواحل في قول زهير

ضحى القلب عن سلى وأقصر باطله • وعزى أفراس الصبا ورواحله
يريد الاخبار بأنه تركها مكان يرتكبه من المحبة والجهل والتي زمن الصبا
فشبه في نفسه الصبا بالجهة التي يتخذها أفراس ورواحل كالمج والتجارة
بجامع الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة في كل وحذف اسم المشبه
به وأثبت شيئا من لوازمه وهو الافراس والرواحل فالافراس والرواحل
يحمّل أن يكون استعارة تحقيقية ان جعل المستعار له أمرا محققا حسيا
وهو ما يكون سببا لاتباع التي من المال والاعوان أو جعل أمرا محققا
مفعلا وهو دواعي النفس وشهواتها ويحمّل أن يكون استعارة تخيلية ان
جعل المستعار له أمرا متخيلا وهو ما تخيله القوة المفكرة للصبا من الصورة

الشبهة بالافراس والرواحل بعد تشبيهه بالجهة التي يتخذها افراس
 ورواحل وأجاب العصام بأنه لما كانت المحقلة لا تخرج في نفس الامر عن
 الحقيقة والتخييل لانه ان جعل المستعاره امر محققا حسا أو عقلا ففى
 تحقيقه وان جعل امر متخيلا ففى تخييله كان ما آل القسمة الى الانحصار
 فيه ما (قوله محققا حسا أو عقلا) المراد بالمحقق حسا ما له تحقق فى الخارج
 بحيث يحس بخاصة البصر وذلك كما فى قولك رأيت أسدا فى الجمام فان
 المستعاره وهو الرجل الشجاع محقق حسا بالماضى المذكور والمراد بالمحقق
 عقلا ما يحكم العقل بأنه ذو تحقق لكونه ثابتا فى نفسه كالأموال الاعتبارية
 الصادقة وذلك كما فى قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم فان المستعاره
 وهو الدين الحق محقق عقلا بالماضى المذكور وعلم من ذلك أنه ليس المراد
 بالتحقق عقلا مجرد كون المستعاره موجودا فى الذهن فان هذا القدر
 موجود فى التخييل ولا يفتى أنه يلزم من كون المستعاره محققا حسا كونه
 محققا عقلا ويستند فقوله حسا أى وعقلا وقوله أو عقلا أى فقط (قوله
 فالاستعارة تحقيقية) سميت بذلك لان المستعاره محقق اما فى الحس أو
 العقل (قوله راد) أى والايكن المستعاره محققا حسا أو عقلا بأن كان
 متخيلا وذلك كما فى قولك أنشبت المنية أظفارا باخلان فان المستعاره
 متخيلا لانه بعد تشبيه المنية بالسبع تخيل القوة المفكرة للمنبة صورة تشبه
 بالاظفار فشبهت الصورة التخييلة بالصورة المحققة واستعمل لفظ الاظفار
 من الصورة الحقيقة للصورة التخييلة على طريق الاستعارة التخييلية والتعبير
 بالقوة المفكرة أولى من تعبيرهم بالوهم لان الذى من شأنه التخييل والتركيب
 انما هو القوة المفكرة ويقال لها القوة المتصرفية لكن لما كان نصرفها المذكور
 بواسطة الوهم نسبوه اليه وذلك أن الحكما زعموا أن فى الرأس ثلاث
 مجاويف تجويف فى مقدمه وفيه قوتان الاولى الحس المشترك وهو قوة
 تدرك صور المحسوسات بأسرها والثانية الخيال وهو قوة تحفظ تلك الصور
 فى خزانة الحس المشترك وتجويف فى مؤخره وفيه قوتان الاولى الواهمة

محققا حسا أو عقلا فالاستعارة تحقيقية والا

وهي قوة تدرك الماهية الجزئية كصدقة زيد وعداوة عمرو والشائبة الحافظة
وهي قوة تحفظ تلك المعاني فهي خزائن الواهمة وتجويف في وسطه مستطيل
بين التجويفتين نافذ لكل منهما ومطلوعه بالدوق فيه قوة واحدة وهي المنسكرة
هذا ما اشتمر في النقل عنهم وفي كلام بعضهم أن الواهمة مع المنسكرة في
التجويف الذي في وسطه والحافظة في أول التجويف الذي في مؤخره
واقضت الحكمة الالهية فراغ آخره للقل والصدم كما قاله بعض شراح
الهداية وجميع هذه القوى غير القوة العاقلة التي في القلب وله اشعاع
متصل بالدماع وقد جمعت في قول بعضهم

أمنع شر يكمن عن خيالنا ونصرف * عن وهمه واحفظ لذلك واعقلا
وما هذه القوة العاقلة من هذه القوى لم يرق عند أهل السنة دليل على
ثبوتها ولا على انتفاءها فهم لا يقولون بثبوتها ولا بانتفاءها (قوله قضائية)
سبقت بذلك لان المستعارة متخيل (قوله وتكشف لك حقيقتها) أي في
العقد الثالث (قوله القرينة الرابعة) تعرض المصنف في هذه القرينة
لتقسيم الاستعارة الى مطلقة ومرشحة ومجردة باعتبار امر خارج وهو
الملائم كما قاله في الايضاح وهذا التقسيم حقيقي بالنسبة للمطلقة مع كل
من المرشحة والمجردة واعتباري بالنسبة للمرشحة مع المجردة وذلك لانه يمنع
اجتماع المطلقة مع كل منهما ولا يمنع اجتماع المرشحة مع المجردة كما في قولك
رايت أسدا شاكي السلاح له لبد فاق الاستعارة في ذلك مرشحة مجردة
لاقتراحا بالترشيح وهو قولك له ابد وبالعبريد وهو قولك شاكي السلاح وهذه
الاستعارة هي المطلقة كما لانه لما تعرض الترشيح والتعريد تساقطت امارت
في حكم المطلقة (قوله الاستعارة ان لم تقترن الخ) اعترض بأن تبقى الاقتران
فروع ثبوتية فكان الاولى للمصنف أن يؤخر عنه بأنه يؤخر المطلقة عن
كل من المرشحة والمجردة وأجيب بأنه قد تم المطلقة ليتصل بالكلام على
الترشيح والتعريد بالكلام على المرشحة والمجردة فلما في ذلك من التناسب
فليتأمل (قوله بما يلائم شيئا الخ) لا يخفى أن مصدوق الشيء واحد من

فخصيائية ومنشككتها (القرينة الرابعة) الاستعارة ان لم تقترن بما يلائم شيئا من المسطار منه والاستعارة

المستعار منه والمستعار له فكان المصنف قال ان لم تقترب بما يلائم واحدا من
 هذين الامرين فسلب الاقتران عام اذا علمت ذلك حلت سقوط قول بعضهم
 الاولى اعادة التناقى مع المعطوف ليكون نصافي عموم السلب نعم لو قال
 المصنف ان لم تقترب بما يلائم المستعار منه والمستعار له لكان ذلك متجها عليه
 واعلم ان المنفى الاقتران به انما هو الملائم الزائد على القرينة كما يعلم من قول
 المصنف فيما يأتي واعتبار الترشيح والتجريد الخ سواء كانت القرينة مانعة
 او معينة فاذا قلت منى الماء ارقط عند تشبيه الماء بمجسية وبقطافى الجرى
 كانت الاستعارة مطلقة لا مرشحة لان كلام من قولك منى وقولك ارقط
 وان كان ملائما للمشبه به ليس زائدا على القرينة بل الاول قرينة غير معينة
 لانها انما تشبى الى التشبيه بجهوان مطلقا والثاني قرينة معينة للامراد
 وكذا اذا قلت رأيت بحرا فى الحمام يعطى فالاستعارة مطلقة لا مجردة لان
 كلام من قولك فى الحمام وقولك يعطى وان كان ملائما للمشبه ليس زائدا على
 القرينة بل الاول قرينة مانعة والثاني قرينة معينة فتدبر (قوله فطلقه)
 سميت بذلك لاطلاقها عما قبله به كل من المرشحة والمجردة (قوله فهورأيت
 أسدا) هذا مثال للمطلقة التى قرينتها حالية وهى كون المقام مقام المدح
 بالشجاعة ومثال المطلقة التى قرينتها الفظية فهورأيت أسدا ليرى وقد
 اعترض الغصام على المصنف بأنه كان الاولى أن يمثل بالثى قرينتها الفظة اثلا
 بتوهم أن الاطلاق مشروط بكون القرينة حالية وأجيب بأنه لو قال فهورأيت
 رأيت أسدا ليرى لاحتمل أن القرينة حالية ويكون لفظ الرى تجريدا فتكون
 الاستعارة مجردة لا مطلقة فأتان المصنف بالمثال الذى قرينته حالية لقصد
 الاتيان بمثال لا يمحتمل التجريد (قوله وان قرنت بما يلائم المستعار منه) أى
 دون المستعار له ليخرج ما لو قرنت بما يلائم كلام المستعار منه والمستعار له
 فانما الاتسمى حينئذ مرشحة كما لا تسمى مجردة وذلك كما فى قولك رأيت أسدا
 بمنى فان المنى يلائم كلام المستعار منه والمستعار له (قوله فمرشحة)
 سميت بذلك لاقترانها بالترشيح وهو فى الاصل تقوية الولد باللبن قليلا قليلا حتى

فطلقه فهورأيت أسدا وان قرنت بما يلائم المستعار منه فمرشحة

يقوى على المص ثم أطلق اصطلاحا على تقوية الاستعارة بذكر ما يلائم
المستعار منه ووجه تقويتها بذلك أنه متضمن لتحقيق المبالغة في التشبيه
الذي بنيت هي عليه وكما يطلق الترشيح على ذلك يطلق على نفس اللفظ الملائم
فهو من قبيل المشترك (قوله نحو رأيت أسدا للبداء ظفاره لم تقلم) هذا
مثال للمرشحة التي قرينتها حالية وهي القرينة المذكورة ومثال التي قرينتها
لفظية نحو رأيت أسدا يرى للبداء ظفاره لم تقلم وقد اعترض الخفيف على
المصنف بأنه كان الأولى أن يمثل بالتي قرينتها اللفظية لئلا يتوهم أن الترشيح
مشروط بكون القرينة حالية وأجيب بأنه لو قال نحو رأيت أسدا يرى له
لبدأ ظفاره لم تقلم لاحتمل أن القرينة حالية ويكون لفظ الرمي تجريدا فتكون
الاستعارة مرشحة مجردة لا مرشحة فقط فأتى المصنف بالمثال الذي
قرينته حالية لقصد الاتيان بمثال لا يحتمل التجريد كما مر نظيره وقوله له لبد
ترشيح أول لأن البلد كغيب جمع لبدته وهي الشعر المتلبد على رقبة الأسد
وقيل على منكبها وقيل بين كتفيه وقوله اظفاره لم تقلم ترشيح ثان لأن
التقليم كناية عن الضعف يقال فلان مقلم الاظفار بمعنى ضعف فيكون نفي
التقليم كناية عن القوة لانه اذا نفي الضعف عن ذات ثبت لها القوة والمراد
منها عند الاطلاق الفرد الاكمل وهو قوة الأسد ولا يخفى أن التقليم يوزن
التفصيل وهو مفيد للمبالغة في القلم ومقتضى القواعد أن النفي متوجه
على المبالغة دون أصل الفعل لكن المراد هنا نفي أصل الفعل على حد قوله
تعالى وما ربك بظلام للعبيد (قوله وان قرنت بما يلائم المستعار له) أي دون
المستعار منه ليخرج ما لو قرنت بما يلائم كلاما من المستعار والمستعار منه
كما تقدم (قوله فجردة) سميت بذلك لاقتراحها بالتجريد وهو تضعيف
الاستعارة بذكر ما يلائم المستعار له ووجه تضعيفها بذلك أنه متضمن لعدم
قوة المبالغة في التشبيه الذي بنيت هي عليه وكما يطلق التجريد على ذلك يطلق
على نفس اللفظ الملائم فهو من قبيل المشترك كما تقدم في الترشيح (قوله
نحو رأيت أسدا اشأى السلاح) هذا مثال للمجردة التي قرينتها حالية وهي

نحو رأيت أسدا للبداء ظفاره لم تقلم وان قرنت بما يلائم المستعار له فجردة نحو رأيت أسدا اشأى السلاح

القرينة المقدمة ومثال التي قرنتها الفظية فهو رأيت أسد ابرى شاكي
 السلاح ويجعل القرينة في مثال المصنف حالية اندفع اعتراض الحفيد عليه
 بأن الاستعارة فيه مطلقة لا مجردة لان اللاتم المذكور فيه قرينة واللاتم
 الذي تصيرا الاستعارة به مجردة انما يكون بعد القرينة وقوله شاكي
 السلاح أي حاذق وقويه مأخوذ من الشوك وهي السلاح وحذته
 كافي القاموس وأما شاك السلاح بشديد الكاف وقد تخفف فعناه لابه
 يقال شك الرجل في سلاحه اذا لبسه فهو شاك السلاح كافي ضياء العلوم
 اذا علمت ما تقدم علمت أن تفسير غير واحد لشاكي السلاح بانه لا يوافق
 ما في كتب اللغة الا أن يقال المراد بتمامه كونه حاذقاً ولو لا يعني أن شاكي
 اسم فاعل وهو مأخوذ من الشوك كما علمت فاصله شاوول لكن دخله القلب
 المكاني يجعل الواو بعد الكاف فصار شاكو ثم دخله القلب الذي يجعل
 الواو يا لوقوعها متطرفة اثر كسرة وقد تقلب الواو في مكانهم اهتز كافي قائل
 وخائف فيقال شاك السلاح وهو القياس وقد تقي على حاله الكن تحذف
 الالف قبله انما يقال شوك السلاح وقد تحذف الواو لتقل الواو المكسورة
 فيقال شاك السلاح بضم الكاف مخففة كما يؤخذ من القاموس (قوله
 والترشيح أبلغ) أي من الاطلاق والتجريد والمحكوم عليه بالبلغية انما هو
 الكلام المشقل على الترشيح لان الترشيح لا يصف بالبلغية الا
 الكلام والمتكلم فيقال كلام أو متكلم بليغ ولا يقال كلمة بليغة والترشيح
 كلمة وليس بكلام وعلى فرض ملاحظة جملة له لبد منه لافليت
 مقصورة ذلتها حتى تكون كلاماً وقال بعضهم لا مانع من وصف الكلمة
 بالبلغية لكنه خلاف الاصطلاح واختار بعضهم أن قوله أبلغ مأخوذ
 من المبالغة لا من البلاغة وهو الانسب بقوله لاشتماله على تحقيق المبالغة
 في التشبيه لكان يلزم على ذلك الشذوذ من وجهين الأول بناءً أفضل
 التقضيل من الزائد على الثلاث مع أنه لا يبي قياسا الا من الثلاثي والثاني
 بناءه من المبني للمجهول وهو بواغ اذا لا يصح أن يكون من المبني للفاعل

والترشيح
 ن

وهو بالغ فليستأمل (قوله لاشتماله الخ) الظاهر أن المراد بالاستعمال هنا الاستعمال والاعتناء فيكون في كلام المصنف استعماله تصريحي حيث شبه ذلك بمعنى الاستعمال واستعار اسم المشبه به للمشبه ويحتمل أن في كلامه استعماله بالكناية فيكون قد شبهه بالآزم والمزوم بطرف ومظروف وحذف لفظ المشبه به ورضي به بقى من لوازمه وهو الاشتغال (قوله على تحقيق المبالغة في التشبيه) يؤخذ منه أن أصل المبالغة ثابت قبل الترشيح وهو كذلك لأن الاستعارة تقتضي المبالغة في التشبيه والترشيح اغماضية حقيقةهما (قوله والاطلاق أبغ من التجريد) أي نطوقه من المصنف ولا يعني أن المحكوم عليه بالمبالغة اغما هو الكلام الموصوف بالاطلاق لأنفس الإطلاق فتدبر (قوله واعتبار الترشيح والتجريد اغما يكون الخ) يعني أن اعتبار الترشيح لا يكون إلا بعد تمام الاستعارة بد كقرينتها واعتبار التجريد لا يكون إلا بعد تمام الاستعارة بد كقرينتها وقد فرغ على الشق الثاني قوله فلا تعد قرينة المصرية تجريدا وعلى الشق الآخر قوله ولا قرينة الممكنة ترشيحا ففيه لف ونشر مشوش وقوله بعد تمام الاستعارة أي بد كقرينتها كما علمت لكن ظاهر كلام المصنف أن المراد المانعة فقط لأنها التي توقف عليها تمام الاستعارة الآن يحمل على تمام الكلام الذي لا يحصل إلا بد كقرينة الممانعة فقط (قوله فلا تعد الخ) قد عرفت أنه مفرع على ما قبله على ألف والنشر المشوش وانما اقتصر على في مدقرينة المصرية تجريدا ولم يتف عدها ترشيحا لأنه لا يتوهم ألا كونها تجريد الكون منها من جنسه فإن كلامهم ما ملأ للمشبه بخلاف الترشيح وتظهر ذلك يقال في وجه اقتضائه على في مدقرينة الممكنة ترشيحا دون في مدها تجريد اقتدبر (قوله الفريدة الخامسة) تعرض المصنف في هذه الفريدة لبيان أن الترشيح يجوز أن يكون باقيا على حقيقة وأن يكون مستعارا من ملأ المستعار منه للملأ المستعار له وختم بد يكون تجريدا بحسب المعنى فتسميته حينئذ ترشيحا باعتبار اللفظ أو باعتبار ما كان كظاهر (قوله الترشيح) المراد به هنا

لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه والاطلاق أبغ من التجريد واعتبار الترشيح والتجريد اغما يكون بعد تمام الاستعارة فلا تعد قرينة المصرية تجريدا ولا قرينة الممكنة ترشيحا (الفريدة الخامسة) الترخيف

لفظ الملائم كما هو أحد اطلاقيه بدليل قوله باقيا على حقيقته وقوله مستعار
 فان كلامهم ما يقتضي أن المراد به ذلك كما لا يخفى (قوله يجوز الخ) استشكل
 هذا التجويز بأن الاستعارة لا بد فيها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى
 الموضوع له فان وجدت للترشيح كان استعارة قطعا وان لم توجد كان حقيقة
 قطعاً وأجيب بأن القرينة المذكورة موجودة لكن لم يتحقق كونها للترشيح
 بل يحتمل أن تكون لخصوص الاستعارة وحينئذ يكون الترشيح باقيا على
 حقيقته ويحتمل أن تكون للترشيح أيضا وحينئذ يكون مستعاراً من صلاح
 المستعار منه الملائم المستعار له ونظير ذلك ما اذا قيل رأيت حماراً وأسدًا
 في الحمام فانه يحتمل أن تكون القرينة لأحدهما كالأسد ويكون المعنى
 رأيت حماراً في غير الحمام وأسدًا في الحمام وحينئذ يكون لفظ الحمار حقيقة
 ويحتمل أن تكون لكل منهما وحينئذ يكون لفظ الحمار مستعاراً للبلد كما
 أن لفظ الأسد مستعار للشجاع والمبادر من كلام المصنف ان هذا التجويز
 في كل ترشيح وبؤيده الاطلاق الموزن بالعموم ويحتمل أنه على التوزيع
 باعتبار المقامات وقد يؤيده قوله بعد ويحتمل الوجهين الخ حيث لم يعبر بقاء
 التوزيع والاول أكثر فائدة قد دبر (قوله أن يكون باقيا الخ) في تقديمه
 هذا الاحتمال اشعاراً برأيه فلا يرد أن التمييز بالجواز يقتضي الاستواء
 مع أنهم صرحوا بترجيح الاحتمال الاول ونوقش هذا الاحتمال بأنه لا يخلو
 حينئذ فاما أن يكون مضافاً للمستعار له أولا فان كان الاول لزم الكذب وان
 كان الثاني فلفظ لا يحصله وأجيب بأننا نختار الاول وندفع لزوم الكذب
 بأن اضافته الى المستعار له ليست على سبيل الحقيقة حتى يلزم ما ذكر بل على
 سبيل التقوية والمبالغة حتى كأننا قلنا المستعار مع لفظ مرادفه كما قاله
 العصام وقد أشار المصنف لذلك بقوله تابعنا للاستعارة الخ وحينئذ لا يلزم
 الكذب اذ لا كذب مع وجود التأويل فتأمل (قوله على حقيقته)
 ليس المراد بالحقيقة هنا معناها المصطلح عليه وهو الكلمة المستعملة فيها
 وضعت له كما هو ظاهر بل المراد بها ما به التيقن وهو هو والمعنى الموضوع له

فتدبر (قوله تابعها بالاستعارة) التبعة هنا تسمية لازمانية فليس المراد
 أنه لا يذكر إلا بعد هذا كثيرا ما يذكر قبله ابل المراد أنه غير مقصود له انه بل
 لاجل تقوية الاستعارة كما أشار لذلك المصنف بقوله لا يقصد به الاتقوية
 وحسنه فلا فرق بين أن يذكر بعدها أو قبلها كما في الآية الاتية وتفيد
 المصنف بالاستعارة لانها هي المحدث عنهم في هذا المقام فلا ينافي أن الترشيح
 يكون تابعا للغير بالاستعارة أيضا كالهجاز المرسل كما سأتى في آخر هذه الرسالة
 قوله ويجوز أن يكون مستعار الخ) اعترض العصام على المصنف بأنه
 كان الأولى أن يقول ويجوز أن لا يكون باقيا على حقيقته ليشمل ما لو كان
 مستعملا في ملائم المشبه على وجه الاستعارة أو على وجه الهجاز المرسل
 أو على وجه الكناية وزيف بعضهم هذا الاستراض حيث قال لا يخفى
 أن فائدة الترشيح تحقيق المبالغة في التشبيه كما تقدم وذلك لا يحصل بمجرد
 التعبير بالفظ ملائم المستعار منه بل بالتعبير به مع كونه باقيا على حقيقته أو
 كونه مستعار من ملائم المستعار منه ملائم المستعار له المبني على دعوى
 اتحاد الملائمين المحققة لدعوى اتحاد المستعار منه والمستعاره التي ثبتت
 عليها الاستعارة ولذلك دار أمر الترشيح في كلام القوم بين البقاء على
 حقيقته وبين الاستعارة ولم يتجاوز أمره إلى غير ذلك اه فتدبر (قوله
 ويحتمل الوجهين الخ) قال العصام بل الوجه بناء على اعتراضه السابق وقد
 عرفت ما فيه (قوله قوله تعالى واعتصموا الخ) أي لفظ الاعتصام من قوله
 تعالى واعتصموا الخ كما لا يخفى (قوله حيث الخ) حشية لتعليل لما تضمنه قوله
 ويحتمل الوجهين قوله تعالى واعتصموا الخ من أن فيه استعارة مرشحة
 فتأمل (قوله استعير الحبل للعهد) أي على سبيل الاستعارة التصريفية
 وتقريها أن تقول شبه العهد بالحبل بجماع التمسك في كل واستعير اسم
 المنسب به للمشبه والقرينة الإضافية إلى الله تعالى والمراد من العهد دين
 الاسلام ويحتمل أن المراد به القرآن لقوله صلى الله عليه وسلم القرآن حبل
 الله المتين أفاده يابن (قوله وذكر الاعتصام الخ) معطوف على مدخول

فإنما الاستعارة لا يقصد به الاتقوية ما ويجوز أن يكون مستعار من ملائم المستعار منه اللائم المستعاره ويحتمل الوجهين
 قوله تعالى واعتصموا الخ حيث استعير الحبل للعهد وذكر الاعتصام

حيث قال غيب قراءته بالبنا لا لمفعول كالمطوف عليه وعلم من ذلك أن
 الواو التي هي فاعل لا دخل لها فيما ذكر فهي حقيقة لا محالة كلفظ الجلالة
 وبالجملة فالآية الكريمة مستقلة على ما هو حقيقة قطعا وقد علمت وعلى ما هو
 مجازا قطعا وهو لفظ الخيل وعلى ما هو محتمل للحقيقة والمجاز وهو انقطاع الاعتصام
 بتدبر (قوله ترشيعا) أي حالة كونه ترشيعا أولا قبل الترشيح فهو إما حال
 أو مفعول لا جملة وعلى الأول فالترشيح بمعنى اللفظ الذي ذكر مقويا بخلافه
 على الثاني فإنه بمعنى التقوية فتأمل (قوله إماما قايما على معناه) أي الذي
 هو القميص بالهبل الحسي وبه في هذا الوجه بأن المعنى عليه وتسلخوا
 بالهبل الحسي بهبل الله ولا يحصل لذلك إلا أن يلتزم التجبر يد بأن يراد من
 الاعتصام التمسك فقط فتعلم (قوله أو مستعارا الخ) وعلى هذا الاحتمال
 يكون قوله واعتصموا استعارة تبعية وتقريرها أن تقول شبه الوفاق بالعهد
 بمعنى الاعتصام واستعير اسم المشبه به لله شبه ثم اشتق منه اعتصم وبمعنى
 تقوا بالعهد على ما يأتي (قوله لا وفوق) لوعبر بالتوثيق لكان أنسب
 بالاعتصام وقوله بالعهد كان الأول حذفه لأنه يلزم على ذكر التكرار فإن
 المعنى حقا فتقوا بالعهد بدعاه الله فالسلامة في جعل التجوز إلى مطلق
 الوفاق لا إلى الوفاق بالعهد والتزم ذلك بعضهم قال ومحمل كون التكرار
 معيا إذا لم يفهم معنى مقبولا كالبيان بعد الإجماع كما هنا وبعضهم التزم
 التجريد ودفع بعضهم الاعتراض من أصله بأن قوله بالعهد ليس من جملة
 المستعارات فهو قيد في الاستعارة لا جزء منه وفيه بعد لا يخفى (قوله الفريدة
 السادسة) تعرض المصنف في هذه الفريدة لتقسيم الجازم المركب إلى ما يسمى
 بالاستعارة التمثيلية وإلى ما لا يسمى به وقد عرّفه بقوله وهو المركب الخ وقد
 حصره الخطيب تبعا للقوم في الاستعارة التمثيلية وعرّفه بأنه المستعمل فيما
 شبه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل لا باللفظ في التشبيه وقد اعترضه السعد
 بأنه عدول عن الصواب لأنه إذا استعمل المركب في غير معناه فتارة تكون
 العلاقة المشابهة فيكون ذلك المركب استعارة تمثيلية وتارة تكون العلاقة

فإنها إما قايما على معناه أو مستعار للوفاق بالعهد (الفريدة السادسة)

غير المشابهة فيكون ذلك المركب غير استعارة تمثيلية فلا وجه للمصر وبؤخذ
من صنيع المصنف حيث أخرجهت الجازا المركب عن وجه الترشيع وأخويه
أنه لا ينقسم إلى مرشح ومجزر ومطلق وليس كذلك فكان الأولى تقديمه على
ذلك ليعيد أنه ينقسم إلى ما ذكر كأنه ذلك لكن هذا المصنف أنه لم يعمد للجواز
المركب ترشيح ولا تجريد في كلامهم استقراء وتبعا بقدر (قوله الجاز
المركب) لا يخفى أنه مبتدأ خبره قوله لا تخفى أن كانت علاقته الخ وأما قوله
وهو المركب الخ بحمله معترضة بين المبتدأ والخبر قصد بيان المبتدأ وقيل
الخبر قوله كأنه رد عليه فقوله أن كانت علاقته الخ تفصيل لما أجمله في قوله
كأنه ذلك لا يستفاد حينئذ من كلام المصنف اشتراط كون القرينة مانعة
عن إرادة المعنى الأصلي بخلافه على الأول فإنه يستفاد منه ذلك بواسطة
تشبيهها بقرينة المفرد قائل (قوله وهو المركب الخ) أي اللفظ المركب الخ
فالمركب صفة لهذوف وقد اعترض العصام على هذا التعريف بأنه غير
مانع لصدقه بالمركب المتخوِّز في بعض أجزائه لأن المجموع مستعمل في
غير ما وضع له بسبب استعمال جزئه في غير ما وضع له وأجيب بأن المراد
المستعمل في غير ما وضع له أولا وبالذات لا ما يشغل ما كان بطريق السراية من
الجزء إلى الكل ولأن منع صدق التعريف على ذلك كما قاله بعض المحققين
لأنه وإن كان المجموع مستعملا في غير ما وضع له لكن لا لعلاقة بين معناه
الحقيقي والجازي وكان المعترض غفل عن قول المصنف لعلاقة تقتضي
(قوله المستعمل) أخرج المركب غير المستعمل كالمحمل كقولك ديزمركم
مفلوب فزيد مكرم وقوله في غير ما وضع له أخرج الحقيقة المركبة ومنها
التعريض نحو قولك ما أبارزان فإنه ليس مستعملا في ثبوت زنا الغير بل ملحق
به فقط مع استعماله فيما وضع له وهو ثبوت زنا المتكلم (قوله لعلاقة) أخرج
المركب المستعمل في غير ما وضع له قلطا كقولك جاهز زيد في مقام ذهب عمرو
وقوله مع قرينة الخ أخرج الكتابة كقولك أنا عطشان في مقام الطلب
فإنه كتابة عن الطلب وليس مجازا لأن قرينته ليست كقرينة المفرد في كونها

الجازا المركب وهو المركب المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة منع قرينة

مانعة من ارادة المعنى الاصلى اذ لا تمنع القرينة التى فى حال المتكلم أن يراد
 مع الطلب المعنى الحقيقى وهو الاخبار بنبوت العطر له قلن قيل يلزم - على
 ذلك الجمع بين الاخبار والانشاء وهما متنافيان لا يمكن اجتماعهما - أجب
 بأن محل ذلك اذا اتحد المدلول بخلاف ما اذا تعدد كما هنا اذ لا مانع من أن
 يكون اللفظ بالنسبة لمعنى خبر التمتع به بدون النطق به كنبوت العطر
 وبانسبة لمعنى آخر انشاء لتوقفه عليه كالطلب وقوله كالمفردة - على حذف
 مضاف والتقدير كقرينة المفردة فالمراد تشبيهه بقرينة الجواز المركب بقرينة
 المفردة فى كونها مانعة من ارادة المعنى الاصلى واستظهر بعضهم أن المراد
 تشبيه الجواز المركب بالمفردة ووجه التشبيه ما أشار اليه بقوله ان كانت علاقته
 الخ وقد تقدم أنه لا يستفاد عليه من كلام المصنف اشتراط كون القرينة
 مانعة من ارادة المعنى الاصلى بخلافه على الاول فتفطن (قوله ان كانت
 علاقته غير المناهضة) أى كالسببية والمسببية ومنوال ذلك بقول الشاعر
 هو اى مع الركب الهاتين سعد • جنيب وجثمانى بمكة موثق
 فانه موضوع للاخبار والمراد منه التحزن والتعسر التسببان من الاخبار
 بقرينة حال الشاعر لكن هذه القرينة لا تمنع من ارادة المعنى الاصلى الذى
 هو الاخبار فى التمثيل بهذا البيت للمجاز المركب نظر لا يقال يلزم على ذلك
 الجمع بين الاخبار والانشاء وهما متنافيان لا يمكن اجتماعهما لا نقول
 قد تقدم قريبا أن محل ذلك اذا اتحد المدلول بخلاف ما اذا تعدد وهذا
 تعلم ما فى كلام الشيخ المألوف ونصه ولا يصح أن يكون بعض البيت المذكور
 كناية لانه لا يصح الجمع بين الاخبار والانشاء بكلام واحد ولهذا قيل هذه
 العبارة بعد حين بخطه فليحذر (قوله فلا يسمى استعارة) كان الاولى أن
 يقول فلا يسمى باسم مخصوص لان عبارته فهم أنه يسمى بفراغ الاستعارة لان
 القالب توجه للنق على المقيد فقط مع أنه لم يوجد لا تقوم نسبة لهذا القسم
 باسم خاص به كإليه عليه المختلف فى المواشى ويجاب عنه بأن التنى منصب
 على المقيد والمقيد جوازا فى كلام من كتب على شرح التلخيص للعلامة

السعد سميت بالجاز المرسل فليحزر (قوله والا) أي والا تكن علاقته غير
المشابهة بأن كانت المشابهة لأن في النفي اثبات كما تقدم وقوله هي استعارة
تعميلية أي لما فهم من التمثيل الذي هو في الأصل مطلق التشبيه وفي
الاصطلاح تشبيه المركب بالمركب وقضية كلام المصنف أن الاستعارة
التميلية لا تكون إلا في المركب وهو ما اختاره السيد واكتفى السعد بمجرد
كون كل من المشبه والمشيبه هيئة منتزعة من متعدد ولو كان اللفظ مفردا
كما أشار إليه صاحب الكشف في قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم
وطبقة فقرر بها أن يقال شبهت هيئة المؤمنين في اتصافهم بأنواع الهدى على
أوجه متفاوتة هيئة جماعة على رواجل منهم السابق والمسبق والقوى
والضعيف واستعمل لفظ على من المشبه به للمشبه ورد السيد بأن الحرف
مفرد وكذلك معناه بل ومتعلق معناه لا تكون الاستعارة فيه تعيلية
فأستأمل (قوله نحو أني أراك الخ) هذا مثل يضرب لمن يتردد في أمر فارة
يقدم عليه وتارة يهجم عنه وقد كتب به الوليد بن يزيد عامه أنه بما يستحق
إلى مروان ما بلغه أنه يتوقف في ملبعته فقال أما بعد فاني أراك تقدم
جلاد وتؤخر أخرى فاذلأناك كذا في هذا فاعتمد على أيها ما شئت وقرر
الاستعارة أن تقول شبهت هيئة من يتردد في الأقدام على العمل والاحجام
عنه هيئة من يقدم رجلا ويؤخر أخرى واستعمل التركيب المارصوع للمشبه
بالمشبه على طريق الاستعارة التعميلية واندرج تحت النهي في كلام
المصنف سائر الأمثال نحو قولهم الصيف ضيبت اللبن بقوله أحشوا وسوء
كيله والاول مثل يضرب لمن يتردد في تحصيل شيء في زمن يمكنه تحصيله فيه ثم
طلبه وأصله أن امرأه كانت متزوجة بشيخ وكان عنده لبن فطلب من
الطلاق في زمن الصيف وتزوجت بشباب ليس عنده لبن ثم طلبت من الشيخ
أبنا فقال له أما ذكر والله أني مثل يضرب لمن يظلم من وجهين وأصله أن رجلا
اشترى من آخر غمرا وقبضه منه فاذا هو حشف ومع ذلك كان البائع يطفف
المكيال فقال له المشتري ما ذكر ومن هنا يعلم حكمه قولهم الامثال لا تغيب

فقال لكل من المذكور المؤنث والمثنى والجمع والمفرد الصيغ ضمت الين
 بكسر التاء وهو ذلك وتلك الحكمة أنه اللفظ المشبه ولو غيرت لم يكن اللفظ
 الذي وقع التغيير اليه لفظا المشبه به قد بر (قوله تقدم رجلا وتؤخر أخرى)
 ظاهره أن المراد أنه بتقديم رجلا إلى قدمه وتؤخر رجلا أخرى إلى خلفه
 وليس كذلك لأن هذه الهيئة غير معهود وأجاب السعد عن ذلك في شرح
 المفتاح بأن المراد بالرجل الخطوة وعليه فالعنى أني أراثة تقدم خطوة
 وتؤخر خطوة أخرى وبهت فيه بأن الشخص أيا يؤخر رجلا إلى مكانها
 الذي نظما منه وليس في ذلك تأخير خطوة أخرى فالأولى ما أجاب به السيد
 من أنه وإن كان المقدم والمؤخر انهما من رجل واحدة لكنه مختلف بالاعتبار
 فالرجل من حيث كونهما مقدمة وقافية من حيث كونهما مؤخرة
 وأحسن منه ما أجاب به بعضهم من أن المراد أني أراثة تقدم رجلا تارة
 وتؤخر تلك الرجل تارة أخرى فتأمل (قوله أى تتردد الخ) هذا بيان للعنى
 المراد من المثال المذكور (قوله في الاقدام) أى الجراعة على الأمر كذا
 قالوا وهو غير مناسب لمقابلته بالاجهام الذى هو كلف النفس من
 الفعل لأن الجراعة كما فى القاموس الشجاعة وهي شدة القلب عند البأس
 فكان الأولى تفسير الاقدام هنا بالتصميم على الفعل ويمكن أن يقال أن المراد
 بالجراعة على الأمر التصميم عليه بدليل المقابلة فقفن (قوله والاجهام)
 بتقديم الحاء على الجيم أو العكس وكلاهما عفى واحد وهو كلف النفس
 عن الفعل كذا قال بعضهم لكن الذى فى القاموس أجمع بتقديم الحاء على
 الجيم وأما أجمع بتقديم الجيم على الحاء فليدرك فيه فليراجع (قوله لا تدرى
 أيهما أخرى) أى لا تدرى الذى هو أخرى بناء على جعل أى موصولة
 أو لا تدرى جواب هذا الاستفهام بناء على جعلها استفهامية وعلى كل فهو
 بيان لما تتردد بين الاقدام والاجهام فالعنى أن سبب التردد المذكور أن
 لا تعلم أيهما أحق من الآخر (قوله العقد الثانى فى تحقيق معنى الاستعارة
 بالكناية) أى فى ذكره على الوجه الحق عند كل قائل بقول من الأقوال

تقدم رجلا وتؤخر أخرى أى تتردد فى الاقدام والاجهام لا تدرى أيهما أحق (العقد الثانى فى تحقيق معنى الاستعارة بالكناية) •

الاشية لا عند الجمهور وقط لانه قول من أقوال ثلاثة سبذ كرها وليس المراد
من تحقيقه اثباته بدليل لانه لم يذكر أدلة كما علم مما تقدم (قوله اتفقت كلمة
القوم) المراد بالكلمة الكلمات لان الاتفاق من الامور التي لاتضاف
الاتمعد كالساوي والتمثل كذا قال بعضهم ولك أن تستغنى عن هذا
التأويل باعتبار أن الاضافة للاستغراق قال الامر الى التعدد ولا يشافي
ذلك التاء التي في الكلمة لانهم لم يثبت للوحدة بل لمحض التأنيث أو للوحدة
التورية وهي لا تنافي التعدد الشخصي ولا يعني أن الاسناد مجازي على
حد قوله تعالى فلا رجعت تجارتهم ثم على أن المراد بالاتفاق ما قابل النزاع
وهو موافق الروية لانه حينئذ من خواص العقلاء على أن المراد به
التساوي والتمثل والا كان الاسناد حقيقيا لان الاتفاق في هذا المعنى لا يخص
العقلاء فخصه به (قوله على أنه) أي الحال والشان وقوله اذا شبه أمر
بآخر الخ أي كافي قولهم أظفار المنية نشت بفلان فانه قد شبه فيه أمر وهو
المنية بأخر وهو السبع من غير تصريح بشئ من أركان التشبيه سوى المشبه
وذكر ملائم المشبه به وهو الاظفار ليدل على التشبيه المصغر في النفس ولا يرد
على المصنف أن ذلك يشمل ما لو قيل زيد في جواب من يشبه خاله لانه قد
أخرجه بقوله ودل عليه الخ كما قاله العصام ووقع في كلام الشيخ المولى تبعا
للفقيه أنه أخرجه بقوله سوى المشبه وهو مبني على اعتبار انضمام عبارة
السائل الى عبارة الجيب وهو خلاف ما هو المتبادر من اعتبار عبارة
الجيب في حد ذاتها وهذا كله ينادي الرأي وعند امعان النظر فبعد ذلك لم
يدخل في موضوع الكلام وهو التشبيه لانه من باب المشابهة التي هي المماثلة
ليس من باب التشبيه في شئ قائل (قوله من غير تصريح بشئ الخ) تعبيره
بالتصريح يشعر بأن هناك اشارة الى الاركان كلها الا أنه لم يصرح بشئ منها
سوى المشبه وقوله من أركان التشبيه أي التي هي المشبه والمشبه به وأداة
التشبيه ووجه التشبيه وخروج بقوله من غير تصريح بشئ الخ ما لو صرح
بجميع أركان التشبيه كما لو قيل زيد كاهن في الشجاعة فليس في ذلك استعارة

اتفقت كلمة القوم على أنه اذا شبه أمر بآخر من غير تصريح بشئ من أركان التشبيه

الكتابة بل ليس من باب الاستعارة أصلاً إذ هو من باب التشبيه غير البليغ
 وانما لم يكن بليغاً لأنه قد صرح فيه بأداة التشبيه ووجه التشبيه والبليغ
 عندهم ما حذف فيه الأداة والوجه كما لو قيل زيد أسد فتحصل أنه ان صرح
 بجميع أركان التشبيه كان تشبيهاً غير بليغ وان صرح بالمشبه والمشبه به فقط
 كان تشبيهاً بليغاً وان صرح بالمشبه فقط كان في التركيب استعارة بالكتابة
 وبقي ما لو صرح بلفظ المشبه به فقط فيكون في التركيب استعارة تصرّحية
(قوله سوى المشبه) أي كالمثلية في المثال السابق وظاهر ذلك أن المستعار
 له مشبه بالفعل مع أن الاستعارة مبنية على تمام التشبيه حتى تضع دعوى
 الاتحاد وأجاب بعضهم عن ذلك بأن المراد المشبه بالقوة وهو ما يصلح لأن
 يكون مثلاً بها لوقت بأداة التشبيه وهو غير محتاج إليه لأن الكلام ليس في
 التشبيه اللغوي بل في التشبيه النفسي المره ورأيه وهو كاف في صحة إطلاق
 التشبيه على الاستعارة فتأمل **(قوله ودل عليه)** أي على اتشبيه المفهوم
 من قوله إذا شبه أمر بآخر الخ ولا يرد على ذلك أنه لا يظهر إلا على مذهب
 الخطيب الاتقي دون غيره مع أن كلامه في بيان الجمع عليه حيث قال اتفقت
 كلمة القوم الخ لأن التشبيه أصل ملا حظاً له ولا محالة باتفاق الجميع
 فتدبر **(قوله بذكر ما يخص الخ)** أي بذكر لفظ ما يخص الخ فهو على تقدير
 مضاف لأن الذكر انما يكون للفظ ويحتمل أن تكون ما اقعة على لفظ لكن
 لا اختصاص من حيث معناه لأن المختص انما هو المعنى والمراد المعنى الحقيقي
 وان لم يكن مسته ملا فيه اللفظ كما في مقتضون ههنا عند صاحب الكشف
 وكافي أطفار المنية عند السكاكي كما سبق توضيحه **(قوله كان هنالك)** أي
 في الكلام المشتغل على التشبيه المذكور فامم الإشارة لا مكان الاعتباري
 وقوله استعارة بالكتابة أي واستعارة تخيلية لكن المصنف لم يعرض لها
 لأنه ليس بجدد هاهنا في هذا المقدم **(قوله لكن اضطررت أقول اللهم)** استدواء
 على قوله اتفقت كلمة القوم لأنه قد يوهم أنه لا خلاف بينهم أصلاً فدفع ذلك
 بقوله لكن اضطررت أقول اللهم لكن الانسب بقوله اتفقت كلمة القوم أن

سوى المشبه ودل عليه بذكر ما يخص التشبيه كان هنالك استعارة بالكتابة كما ذكرنا في اضطررت أقول اللهم

يقول لکن اضطررت کلماتهم الان يقال أشار بذلك الى أن المراد في
 الموضعين واحد وهو الازراء والمراد من الاضطراب هنا الاختلاف وان
 كان في الأصل أمم الاختلال يقال اضطرب الامر اختل وانما يفسر هنا
 بذلك لانه يقتضى ثبوت الاختلال لجميع المذاهب والواقع خلافه لأن
 الحقول انما هو مذهب السكاكي ومذهب الخطيب دون مذهب السلف
 وأيضاً لو فسر بذلك لغات المقابلة للاتفاق لأن المقابل للاتفاق الاختلاف
 لا الاختلال ثم ان اضطراب أقوالهم انما هو في تشخيص المعنى الذي يطلق
 عليه اللفظ المذكور وهو الاستعارة بالكناية وذلك يرجع الى ثلاثة أقوال
 أحدها ما يفهم من كلام السلف وثانيها ما يفهم من كلام السكاكي وثالثها
 ما ذهب اليه الخطيب ولذلك فقد المصنف لكل قول فريدة كما ذكره بقوله
 وتعرض لها في ثلاثة فرائد وقد فهم بعض الناظرين في كلام صاحب
 الكشف أن الاستعارة بالكناية عنده لفظ الاطلاق مثلاً من حيث كونها
 رخصاً الى استعارة المسبب للمنية وأثبت بذلك قولاً رابعاً لكن المصنف
 لم يكثر بذلك وسبب صرح برده في الفريدة الاولى بقوله واليه ذهب صاحب
 الكشف كما بياني بيانه نعم ذهب العصام الى أنها من فروع التشبيه
 المقابله وهو ما يلب فيه المشبه مشبهاً به والمشبه به مشبهاً له وقوله
 وبذلك الصباح كان غرة • وجه الخليفة حين يتدح

وتقريرها أن يقال شبه الـ سبع بالمنية واستعمل لفظ المنية للسبع ثم جعل
 التركيب كناية عن تحقيق الهلال به ولا يرد ذلك على المصنف لانه انما حدث
 بعده بكثر (قوله وتعرض) فيه ادخال لام الامر على فعل المتكلم وهو
 قليل ونكته الامر لنفسه بذلك شدة الاهتمام ببيان الاقوال المذكورة وقوله
 لها أي لتلك الاقوال أو للاستعارة بالكناية والاوّل هو المتبادر (قوله
 في ثلاثة فرائد) هكذا وجد في النسخ باثبات التاء في اسم العدد مع أن
 العدد ومؤنث وهو مذكور وفي هذه الحالة يجب تجريد اسم العدد منها
 ولعله أول الفرائد بالمباحث فيكون المعدود مذكراً وجعل لفظ الفرائد

ولتعرض لها في ثلاثة فرائد

بدلا والمعدود لا يعتبر الا اذا كرم غير ادون ما اذا كرم بدلا او خبر المحرولا
 او نحو ذلك كما نقل من التروى في قول الفقهاء من الوضوء عشرة قتال
 (قوله مذهبه بغيره اخرى) أي يجوز ولا ذيلها قرينة اخرى كدافهم
 الصمام ثم اعترض بأنه لا وجه لذلك قال وكان مستحدثا والافم فجعل في كتب
 اللغة التذييل معنى جعل الشيء ذيل للشيء آخر بل بمعنى تطويل الذيل ٥١
 واجيب بأنه يصح تخرج كلام المصنف على ضرب من التعوز ولا يخفى ما فيه
 من الاستعارة المكنية وتقريرها أن يقال شبهت القرأه بالشباب بهامع
 تسج كل على ما ينبغي وطوى انظر المشبه به وزمن اليه بشئ من لوازمه
 وهو التذييل على ذيل التخييل (قوله لبيان أنه هل يجب الخ) أي ابيان
 جواب هذا الاستفهام لأن المبين ليس الاستفهام بل جوابه قد بر (قوله
 أم لا) حق العبارة أن تدل أم بأ وأهل بالهمزة لأن أم هنا متصلة وهي
 لا تستعمل مع غير الهمزة الا شذوذا لكن قد وقع مثل هذا التركيب في عبارة
 السعد التفتازاني وكتب عليها بعد الحكيم ما نصه قوله أم لا منقطعة لأن
 المترددا تنقل من الاستفهام عن حكم الى الاستفهام عن حكم آخر قال
 الرضى واذا كانت منقطعة جازا استعمالها مع هل فانها تستعمل مع جميع
 كلمات الاستفهام فافهم فانه قد زل فيه الاقدام والمتصلة هي الواقعة بعد
 همزة التسوية فحوسوا عليهم أنذرهم أم لم تنذرهم أو بعد همزة بطلب بها
 وبأم زهين أحد الشيتين بكم معلوم الثبوت نحو أزيد عندك أم هو
 والمنقطعة هي الخالصة عن ذلك ولا يفارقها معنى الاضراب ثم قد تنقضي
 مع استنفها ما وقد لا تنقضه كما هو وضع في محله (قوله القرينة الاولى)
 بين المصنف في هذه القرينة مذهب السلف وانما بدله لانه المختار كما سيذكره
 (قوله ذهب السلف) كان الاولى التعقيب بنحو يؤخذ من كلام السلف
 لأن ما ذكره ليس معلوما من كلامهم بطريق الصراحة ولذلك قال السعد
 ومفناها لما يؤخذ من كلام السلف الخ ما ذكره والسلف في الاصل كما قاله
 الجوهري من تقدم من الآباء والافارب والمراد به من تقدم من علماء هذا

البن كالتسخير به د القاهر وأضرابه ماعد اصاحب الكشاف بقريسة
 ذكره بعد وماعد السكاكي والخطيب بقريسة أنه سيقول له ماعد هين آخرين
 وحينئذ في كلام المصنف استعارة نصر يحية حيث شبه من تقدم من على
 هذا الفن ماعد اهولاهين تقدم من الآباء والأقارب واستعار اسم المشبه
 به لاشبهه ~~ك~~ كما ينخذ من كلام العصام وغيره ونعقب بأن ماعد ماعد من
 تخصيصه السلف بالآباء والأقارب غير مـ لم على الإطلاق بل محله اذا
 أضيف لمفرد كما تشير اليه عبارة العصاح ونصها فاذا قلت قال سلفي فالمراد
 الخ اما اذا لم يصف لمفرد كأن قلت قال السلف فعناء حقيقة من تقدم قبلك
 مطلقا كما تنطق به عبارة الاساس والعصاح وغيرهما طير اجمع (قوله الى
 أن المستعار) الاولى أن يعبر بالاستعارة بدل المستعار لأن لفظها هو المحدث
 عنه قبل سبق ولأنه هو موضوع الخلاف كما قال الجدلولى وغيره وأجيب عن
 ذلك بما لا يجدى فليست بل (قوله لفظ المشبه به) الاضافة فيه من اضافة
 الدال للمدلول وقوله المستعار بالرفع على أنه صفة للفظ ولا يصح فيه الجزر
 على أنه صفة لاشبهه به لأن القاعدة أن التشبيه في المعاني والاستعارة
 في الالفاظ وقوله لاشبهه به ملحق بالمستعار وقوله في النفس متعلق بالمشبه
 ويصح تعلقه بالمستعار وقوله الرموز بالرفع على أنه صفة ثانية للفظ ويجوز
 قرأته بالجزر على أنه صفة لاشبهه به بل استظهره بعضهم ~~له~~ يمكن يلزم
 عليه تفريق التعويث المؤدى الى عدم قبول التركيب اذا لا يحسن أن يقال
 جاء غلام زيد الفاضل العالم برفع الاول على أنه صفة للمضاف وجزر الثاني
 على أنه صفة للمضاف اليه والمراد بالنفس هنا نفس المتكلم ان كان حادثا
 ونفس السامع ان كان قديما كما في الاستعارات المكنية الواقعة في التركيب
 القرآنية لأن تشبيه أحد المضيين بالآخر وملاحظة العلاقة التي بينهما
 واضمار لفظ المشبه به في النفس منطوقه وفيه لحال من نزل القرآن بلغتهم من
 حيث أن ذلك كامن في نفوسهم وسابقة لهم فليست ما قبل قديس كل ذلك
 في التركيب القرآنية اذا لا يحفل أنه تعالى يشبه أحد المضيين بالآخر

الى أن المستعار والكتابة لفظ المشبه به المستعار لاشبهه في النفس الرموز اليه

وبلاحظ علاقة بينهما وبصرف في نفسه لفظ المشبه به ويرمز اليه بذكر لازمه
مع أن ذلك يستلزم صفات تختص بالحوادث (قوله بذكر لازمه) متعلق
بالموزن (قوله من غير تقدير له الخ) أي واللازم الجمع بين الطرفين لأن المقدّر
كالشأن فكانته مصرح به وقوله في نظم الكلام أي في تركيبه والاضافة
للبيان (قوله وذكر اللازم قرينة على قصده الخ) لا يخفى عليك الفرق بين
تقدير الشيء في التركيب وبين قصده من التركيب فليس هذا منافيا لما قبله
كما قد يتوهم كأنه ليس منافيا لما تقدم من أن ذكر اللازم دليل على التشبيه
لانه يلزم من دلالة على لفظ المشبه به المحذوف دلالة على التشبيه فليست مثل
(قوله من عرض الكلام) أي من طرفه كقوله أو آخره فالمراد بالعرض
بضم فسكون أو بضمين الطرفين وإن كان في الأصل بمعنى الجانب والناحية
يقال نظرت اليه من عرض أي من جانب وناحية فيكون المصنف قد شبه
الطرف بمعنى العرض واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة
التصريحية أو شبه الكلام بشئ لم تعرض وطوى لفظ المشبه به ورمز اليه
بذكر لازمه وهو العرض على طريق الاستعارة المكنية فتأمل (قوله
وحيث أن) أي وحيث نذهب السلف الى ما ذكر وقوله وجه تسميتهما استعارة
الخ قال الجدل في الضمير يرجع الى المستعار بالكناية وأنته صراحة لتأويله
بالاستعارة بالكناية أو نظرا للمفعول الثاني قال بعض المحققين وأحسن
من هذين الوجهين أن يكون الضمير راجعا للاستعارة بالكناية في قوله العقد
الثاني في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية وكذا الضمير في قوله أوّل الفريدة
الثانية ذهب السكاكي الى أنها الخ وأوّل الفريدة الثالثة ذهب الخطيب
الى أن الخ وبوب ذلك أن ما في الفرايد الثلاث تفصيل لقوله في تحقيق
معنى الاستعارة بالكناية انتهى وهو بعيد في الضمير الذي في هذه الفريدة بعد
التعبير في صدرها بالاستعارة قد بر (قوله أو مكنية) معطوف على قوله
بالكناية فينبغي عليه ما قبله والتقدير واستعارة مكنية فاندفع ما قد ورد
على المصنف من أنه حذف جزء العلم على أن صاحب الكشف صرح بأن

بذكر لازمه من غير تقدير في نظم الكلام وذكر اللازم قرينة على قصده من عرض الكلام وحيث نذهب وجه تسميتهما الاستعارة
بالكناية أو مكنية

حذف جزء العلم جاراً لقضية واختار بعضهم أنه معطوف على مجموع قوله
استعارة بالكناية لأعلى قوله بالكناية فقط لئلا يلزم عليه العطف على جزء
العلم قال ولا يرد أنه يلزم عليه حذف جزء العلم لأنه مقتدر اقرينة والمقتدر
لقرينة في قوة المذهب كورصرارة قائل (قوله ظاهر) أما الجزء
الأول أي لفظ استعارة فلان لفظ المشبه به يصدق عليه أنه كلمة مستعملة
في غير ما وضعت له تقدير أو أما الجزء الثاني أي لفظ بالكناية أو مكتوبة فلان
الكناية في الأصل الخفاء والمستعار لا شك في خفاءه لأنه لم يصرح به وإنما دل
عليه بذكر بعض خواصه (قوله واليه ذهب صاحب الكشاف) أي حيث
قال في الكلام صلى يتقضون عهد الله شاع استعمال النقص في ابطال
العهد من حيث تشبيههم العهد بالجبل على سبيل الاستعارة بالكناية
لما فيه من اثبات الوصل بين المتعاهدين كما أن الجبل فيه اثبات الوصل
بين المترابطين وهذا من أسرار البلاغة وأطرافها أن سكتوا عن ذكر الشيء
الاستعارة ثم رمزوا إليه بذكر شيء من روافده فنبهوا بذلك الرمز على مكانة فهو
شجاع يقتبس أقرانه فنبهه تشبيهه على أن الشجاع أسد انتهى وهو صريح كما
قاله السهلي أن الاستعارة بالكناية هي لفظ المشبه به المترول صريحاً الرموز
إليه بذكر لازمه وإنما تقدم المصنف الجار والمجرور لأفادة الحصر فكانه قال
واليه ذهب صاحب الكشاف لا إلى غيره وغرضه بذلك الرد على من فهم
من كلامه أن الاستعارة بالكناية عنده لفظ الانقضاء مثلاً من حيث كونها
رمزاً إلى استعارة السبع للذئبة كما تقدم وإنما عبر عنه بصاحب الكشاف
إشارة إلى أنه حلال الطافات المشكلات وكشاف نظم المعضلات وكن
اسمه محموداً ويسمى جاراً لله أي جاريت الله لأنه كان في مكة بجوار الكعبة
المشرقة (قوله وهو المختار) لم يقل فهو المختار تفريعا على ذهب صاحب
الكشاف إليه لأن التفرع يفيد أنه مختار من هذه الهيئة فقط ففي
الاثبات بالواو تنكير لجهة الاختيار والمراد أنه مختار عندي أو عند كل
محقق وهو الأول لأن حذف المعمول يؤذن بالعموم (قوله القرينة

(الثانية) ابن المصنف في هذه الفريدة مذهب السكاكي ولما كان كلامه
 لا تقرب مع فيه بخلافه السلف ولا موافقتهم بل عبارته محقة لهم ما لکن
 الكثيرين كلامه بميل لموافقتهم والقليل منه بميل لمخالفتهم وادعى المصنف
 الجهةين قد كرم مذهبه عقب مذهبهم نظر الجهة الاولى وأفرده عنه نظرا
 لجهة الثانية وبغضهم حل القليل من كلامه على الكثير ورجعه لكلام
 السلف وهو الاولى لانه لو أراد المخالفة لأصرح بهم وأورد على السلف وذکر
 مستند المذهب فالحل على الموافقة أولى حتى تثبت المخالفة (قوله بشعر
 ظاهر كلام السكاكي الخ) انما جمع المصنف بين بشعر وظاهر مع أن كلا
 منهما كاف في الدلالة على أن كلامه ليس نصافي ذلك زيادة في بيان الضعف
 قتأمل (قوله بأنها لفظ المشبه الخ) أي كلفظ المنية في فهو قولك أنظار المنية
 نسبت بقلان وتوضح ذلك أنه بعد تشبيه معنى المنية مثلا وهو الموت بمعنى
 السمع ندعى أن المشبه عين المشبه به وحينئذ يصير له مشبه به فردان
 أحدهما حقيقي والآخر ادعائي ثم نستعمل لفظ المنية في المشبه به الادعائي
 فتدبر (قوله المستعمل) بالرفع صفة للفظ كالايجني (قوله بأدعاء الخ) أي
 حال كونه متبسا بأدعاء الخ فالأدعاء للملابسة ولو قال المستعمل في المشبه به
 الادعائي لكان أوضح وقوله أنه عينه الضمير الاول للمشبه والثاني للمشبه
 به (قوله واختار رد التبعية الخ) قد تقدم الكلام على ذلك فأرجع اليه
 (قوله يجعل الخ) لما ارتكب المصنف التسامح في قوله واختار الخ تبعها
 للقوم بين المراد بقوله يجعل الخ فالأدعاء لتصوير الراد المذکور وحاصله أنه
 يجعل التبعية قرينة للمكينة ويجعل قرينة التبعية نفس المكينة ففي نطق
 الحال بكذا يجعل الحال استعارة بالكناية ويجعل نطق قرينة للاستعارة
 بالكناية فتدبر (قوله على عكس ما ذكره القوم) أي جهلا كاتنا على عكس
 ما ذكره القوم لأن ما كان قرينة عند القوم جعله استعارة وما كان استعارة
 عندهم جعله قرينة قتأمل (قوله من أن نطقت الخ) بيان لما ولايجني ما في
 عبارته من التسامح لان تأء التانيث لا دخل لها في الاستعارة وقوله والحال

بشعر ظاهر كلام السكاكي بأنها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بأدعاءه عينه واختار رد التبعية اليها يجعل قرينتها الاستعارة
 بالكناية ويجعلها قرينة على عكس ما ذكره القوم في مثل نطق الحال بكذا من أن نطق الاستعارة والتأء التانيث والحال قرينة لها

قرينة من جملة ما ذكره القوم كالإضني (قوله ويرد عليه الخ) أي في كل من
 الدموتين المذكورتين الأولى دعوى أن الاستعارة بالكناية فقط المشبه الخ
 والثانية رد التبعية إلى المكنية وأشار رد الدعوة الأولى بقوله بأن لفظ
 المشبه الخ وأشار رد الدعوة الثانية بقوله وهو قد صرح الخ (قوله بأن
 الخ) وجود الباء في ذلك مما يقتضي أن قوله ويرد من الرد لا من الورد وفي
 بعض النسخ اسقاط الباء وعليه فهو محتمل لأن يكون من الرد أو من الورد
 فتدبر (قوله لفظ المشبه الخ) هذا إشارة لقياس مركب من الشكل الثاني
 ونظمه هكذا لفظ المشبه مستعمل في معناه ولا شيء من الاستعارة يستعمل
 في معناه ينتج لاشئ من لفظ المشبه باستعارة وأجيب عن ذلك بأجوبة منها
 أن لفظ المشبه مستعمل في المشبه المتحد مع المشبه به إطاء والموضوع له
 المشبه المجرد عن ذلك فلفظ النية مثلاً مستعمل في الموت المتحد مع السبع
 والموضوع له الموت المجرد عن ذلك ونوقش بأن دعوى الاتحاد لا تخرج
 الموضوع عن كونه موضوعاً له ومنها أن لفظ المشبه صار مرادفاً لفظ
 المشبه به وحينئذ يصير استعماله في المشبه مجازاً فلفظ النية مثلاً صار مرادفاً
 للفظ السبع وحينئذ يصير استعماله في الموت مجازاً ونوقش بأنه إنما صار
 مرادفاً دائماً بالاحضيقا وصورته مرادفاً دائماً ثانياً لا يترتب عليها ما ذكر
 ومنها أن قيد الحينية ملاحظ في تعريف الحقيقة فهي الكلمة المستعملة
 فيما وضعت له من حيث أنه موضوع له ولفظ المشبه مستعمل فيه لامن هذه
 الحينية بل من حيث أنه عين المشبه به فلفظ النية مثلاً مستعمل في الموت
 لامن حيث أنه موضوع له بل من حيث أنه عين السبع ونوقش بأنه بعد تسليم
 خروجه عن الحقيقة لا يثبت أنه مجاز وبالجملة فالحق أن كلام السكاكي هنا
 محتمل كما قاله بعض المحققين (قوله وهو قد صرح الخ) لو قال وإنه قد صرح
 الخ انكان أنسب فتدبر (قوله بأن نطق الخ) يؤخذ من ذلك قياس مركب
 من الشكل الأول ونظمه هكذا نطق استعارة في الفعل وكل استعارة في
 الفعل استعارة تبعية ينتج نطق استعارة تبعية وأجيب عن ذلك بأجوبة

ويرد عليه أن لفظ المشبه لم يستعمل إلا في معناه الحقيقي فلا يكون استعاراً وهو قد صرح بأن نطق

منها أنه يرجع عن مذهبه في التضييعة لمصلحة الرد ونوقش بأنه تلاعب وذهب
 أن قصده الزام الجمهور على مذهبهم في التضييعة لا على مذهب هو فيها ولا
 يلزم على مذهبهم التسعة ونوقش بأنه خلاف ما هو الواقع من أن هذا يكون
 مذهبا كما يقتضيه قوله واختصاره التضييعة الخ ومنها أنه يكتفى بتبعيته
 للمكينة من التبعية اليهودية فليأمل (قوله مستعار) قد علمت أن ناه
 التأنيث لا دخل لها في الاستعارة وقوله لا امر الوهمي أي الذي هو النطق
 المتصل وانما يتب للوهم لأنه وإن كان من أعمال القوة المفكرة لكنه بسبب
 الوهم كما تقدم (قوله والاستعارة في الفعل الخ) يصح إراءته بالرفع
 وبال نصب وهو الأولى لأن الإزام عليه يكون أقوى لإفادته أنه مصرح
 بذلك أيضا (قوله فيلزمه القول بالتبعية) أي فقد وقع فيما قرئ منه (قوله
 الفريدة الثالثة) بين المصنف في هذه الفريدة مذهب الخطيب (قوله ذهب
 الخطيب) أي خطيب دمشق وهو جلال الدين محمد بن عبد الرحمن المقرئ
 قدم مصر زمن خلطة الناصر محمد بن قلاوون وخطب بجامع القلعة ونولي
 القضاء بها وهو صاحب التلخيص والابحاح (قوله إلى أنها التشبيه
 الضمري في النفس) اعترض بأنه إذا أراد باضمار التشبيه أن تكون أركانه
 كلها مضمرة لم يصدق في التعريف على شيء من أفراد المصروف وإن أراد به أن
 يكون بعض أركانه مضمرا دون البعض الآخر صدق التعريف على غير
 الحرف فكان ينبغي أن يقول التشبيه المضمرا أركانه سوى المشبهة المدلول
 عليه باثبات لازم المشبهة للمشبهة وأجيب بأن اختيار الثاني ويكون
 تعريفا بالاعم وهو جائز عند المتقدمين من المنطقة أو أن ال للعهد والمعهود
 التشبيه المتقدم في قوله إذا شبه أمر بآخر الخ وهذا هو الأولى في الخواتم
 (قوله وحينئذ) أي وحينئذ ذهب الخطيب إلى ذلك وقوله لا وجه لتسميتها
 استعارة أي لأنها الكلمة المستعملة في غير ما وضعته الخ وأستعمال
 الكلمة المذكورة والتشبيه المضمري في النفس ليس واحدا منها والتسمين
 بعضهم وجهها لتسميتها استعارة وهو أن الاستعارة مبنية على التشبيه فتسميتها

مستعار لا امر الوهمي فتكون استعارة والاستعارة في الفعل لا تكون لا تبعية فيلزمه القول بالتبعية (الفريدة الثالثة) ذهب
 الخطيب إلى أنها التشبيه الضمري في النفس وحينئذ لا وجه لتسميتها واستعارة

(الفريدة الرابعة) لاشبهة في أن التشبيه في صور الاستعارة بالكناية لا يكون مذكورا بالفظا لانه مذكورا بالفظا لانه في كل ما هو في صورة الاستعارة المستعمارة

وامتاع الكلام في وجوب ذكره بالفظا لموضوع له والحق عدم الوجوب

استعارة من باب تشبيه السبب باسم المسبب ونوقش بأنه يقتضي أن ذلك من باب المجاز المرسل وليس كذلك ويمكن أن يجاب بأن التشبيه كانت مجازا ثم صارت حقيقة عرفية وبؤخذ من اقتصار المصنف على نفي وجه تشبيهها استعارة أن لكونها بالكناية أو مكنية وجهها وهو كذلك لأن الكناية في اللغة الخفاء ولا شك في خفاء التشبيه المضمرة في النفس فهو كناية لغوية لا عرفية فتدبر (قوله الفريدة الرابعة) بين المصنف في هذه الفريدة أنه هل يجب في صورة الاستعارة بالكناية ذكر المشبه بالفظا الموضوع له أولا أعني جواب هذا الاستفهام كما تقدم (قوله لاشبهة في أن المشبه الخ) أي لاشك ولا تردد في ذلك فالمراد من الشبهة هنا الشك والتردد وتطابق عند المتكلمين على ما يحيل للنظر أنه داليل وليس بدليل وان شئت قلت كلام من خرف الظاهر فاسد الباطن وعند السقهاء على ما ليس واضح الحل والحرمه وهو ما تنازعوا الأدلة وقد علمت أن المراد بهما هذا الشك والتردد لأن ذلك هو المراد بقريظة الحال ولكل مقام مقال (قوله في صورة الاستعارة بالكناية) كان الأولى حذف لفظ صورة لانه يوهم أن المراد صورة معينة إلا أن يقال إن الاضافة للاستعارة أو الجنس أو أن لفظ صورة مفرد مضاف في جميع الصور والمراد بصورها موادها ومثمتها فتدبر (قوله لا يكون مذكورا بالفظا المشبه به) أي في التشبيه الذي ثبت عليه الاستعارة بالكناية ولا فيجوز أن يكون مذكورا بالفظا المشبه به في تشبيه آخر كما يدل عليه كلامه الآتي ووجه منع ذكره بالفظا المشبه به أنه لو كان كذلك لكانت تصر يحتمل والتالي باطل فكذلك المتقدم (قوله كما هو الخ) راجع للمنفى لا لأن في كماله يخفى (قوله وانما الكلام الخ) مرتبط بمحذوف مع ما هو من قوله لاشبهة الخ والتقدير فليس الكلام في ذلك وانما الكلام الخ قوله في وجوب ذكره الخ أي وعدم الوجوب فقيهه كدعاء على حد قوله تعالى سرايل تقيمكم الحراى والبرد وأمثال ذلك (قوله والحق عدم الوجوب) الحق هو الحكم المطابق للواقع ويقابله الباطل فهو الحكم المخالف للواقع كما بينه السعد في شرح

العقائد واعترض على المصنف بأن التعبير بالحق لا صياح له لانه يقتضى ان
 في المسئلة خلافا فانه شاع استعماله في الهاكمة وهي فرع الخلاف مع أنه
 لم يعلم فيها ذلك ولو كان فيها خلاف لاستفاده من كلامهم ولو تلويحاً لانهم
 يتعرضون لما هو أدنى من ذلك ورد بأنه كجائزته عمل في الهاكمة يستعمل
 في مقام التردد والاحتمال وما هنا من هذا القبيل فتدبر (قوله لجواز
 أن يشبه الخ) تعليل لما قبله لكن فيه قصور لانه لا يشمل مالوز كالمشبه بغير
 انظله الموضوع له وكان مجازاً مرسله لا أو كان كناية فلو قال المصنف لجواز
 أن يذكّر بغير لفظه الموضوع له لكان أولى لشموله لما ذكرنا (قوله شئ)
 أى كالذي يقضى الانسان عند الجوع والخوف من أثر الضرر في الآية
 التي سيذكرها المصنف وقوله بأمرين أى كلباس والطعم المر البشع في تلك
 الآية وقوله ويستعمل لفظاً واحداً أى كلفظ اللباس وقوله فيه أى في ذلك
 شئ وكذا الضمير في قوله ويثبت له وقوله شئ من لوازم الاتحاشى كالاداقة
 فانها من لوازم الاتحاشى وهو الطعم المر البشع (قوله فقد اجتمعت المصراحة
 والمكينة) أى والتخييلية وهذا اقرب على قوله لجواز أن يشبه الخ (قوله
 مثله قوله تعالى الخ) استشكل بأن المثال جزئى يذكّر لا يوضح المصاحبة
 ولم يقدّم في صياحه قاعدة حتى يذكّر لها مثلاً أو أجيب بان الكلام
 السابق متضمن لقاعدة قائله المشبه في صورة الاستعارة بالكناية يجوز أن
 يكون مذكوراً بغير لفظه الموضوع له فقط (قوله فاذا قلها الله الخ)
 الضمير عائداً لقربة المذكورة في صدر الآية أعنى قوله تعالى ضرب الله مثلا
 قربة الخ ولا بد من تقدير مضاف لان الاصل فاذا قلها أهلها انفسهم المضاف
 ومثله في البليغ أكثر من أن يحصى (قوله فانه شبه الخ) تعليل لما تضمنه
 التمثيل بالآية المذكورة من اجتماع المصراحة والمكينة فيها وحاصل ما ذكره
 أن ما غشى الانسان من أثر الضرر له حيثية ان الاولى حيثية اشتماله على من
 قام به ومن أجلها شبهه باللباس واستعمله اسم والثانية حيثية كراهية
 من قام به ومن أجلها شبهه بالطعم المر البشع وطوى لفظ المشبه به ورمى اليه

لجواز أن يشبه شئ بأمرين ويستعمل لفظاً واحداً جده ما فيه وبينه شئ من لوازم الاتحاشى فقد اجتمعت المصراحة والمكينة مثله قوله تعالى

بشيء من لوازمه وهو الاذاقة فتدبر (قوله ما غشى الانسان) أى ما نزل
 به وقوله عند الجوع والخوف كذا فى بعض النسخ وهو أنسب بالآية وفى
 بعضها عند الجوع فقط وعليه فبقية اكتفاء والآية تدبر عند الجوع والخوف
 أخذ من الآية (قوله من أثر الضرر) أى كالخفاقة واصفرار اللون ولا يخفى
 أن ذلك بيان لما (قوله من حيث الاشتغال) أى من حيث اشتغاله على من
 قام به كاشتغال اللباس على لابسها فالجامع بينهما الاشتغال فى كل (قوله
 باللباس) المراد منه المدلول لا الدال لأن التشبيه فى المعانى كما تقدم وأيضاً
 القاعدة أن كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مدلوله الاقرب منه كما
 فى نحو كتبت زيداً فإن المكتوب هو اللفظ بشهادة القرينة (قوله فاستعبر
 له اسمه) الضمير الاول لما غشى الانسان والثانى للباس ثم ان أريد منه
 المدلول كانت اضافة اسم اليه من اضافة الدال للمدلول وان أريد منه
 الدال وهو اللفظ كانت اضافة اسم اليه من الاضافة الى البيان وعلى هذا
 الاحتمال فى كلام المصنف استخدام حيث ذكر لفظ اللباس أولاً بمعنى
 وأعاد عليه الضمير بمعنى آخر فتدبر (قوله ومن حيث الكراهية) أى
 من حيث كراهية من قام به ككراهية ذاتى الظاهر المراد البشع له فالجامع
 بينهما الكراهية فى كل (قوله بالظلم المز البشع) اعلم أن الظلم يضم الطاء
 الشئ المطعوم وبفتحها الكيفية التى يدركها الذائق وجعل بعضهم المراد
 هنا الاول لكن الظاهر أن المراد الثانى لانه هو الذى يذاق كما يؤخذ
 من كلام الشيخ المولى (قوله فيكون الخ) اعترضه بعضهم بأنه جرى هنا على
 مذهب السكاكى فى المسكنية مع أنه زيفه فيما تقدم لكن هذا الاعتراض
 مبنى على أن الضمير المقتضى الفعل عائد لفظ اللباس وعلى هذا الصنيع
 مشى الشيخ المولى فى شرحه وجعل بعضهم الضمير المذكور عائد لقوله
 تعالى فاذا قها الله الخ على معنى أنه متضمن للاستعارة المصرحة بنظر الاول
 والمسكنية بنظر الثانى وحينئذ يصلح كلامه لكل من المذاهب الثلاثة
 فى الاستعارة بالكناية وهذا كله على قراءة فيكون بالياء التحسية وأما على

ما غشى الانسان عند الجوع والخوف من أثر الضرر من حيث الاشتغال باللباس فاستعبر له اسمه ومن حيث الكراهية بالظلم المز البشع فتشكون استعارة مصرحة

قراءته بالتاء المحرقة كما في بعض النسخ فالضمير عائدة الآية على معنى أنها
منقولة من المذكر وهذا يؤيد أن الضمير على قراءته بالياء النحوية عائدة لقوله
ثم إلى فإذا هو الله الخ قد بر (قوله نظر إلى الأول) أي إلى التشبيه الأول
وهو تشبيه ما غشي الإنسان من حيث الاشتغال باللباس وقوله نظرا إلى
الثاني أي إلى التشبيه الثاني وهو تشبيه ما غشي الإنسان من حيث
الكرهية بالطعم المر البسيع (قوله وتكون الأذاقة الخ) أي نفسها على كلام
السكاكي وأثبتها على كلام السلف كما يستخرج أن شاء الله تعالى (قوله
العقد الثالث في تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية الخ) اعلم أن تحقيق
ذلك لما فيه من الخلاف وانما قال في تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية
ولم يقل في تحقيق الاستعارة التخييلية إشارة إلى أن تحقيقها باعتبار
أنها قرينة المكينة ومن متعلقاتها لا باعتبار أنها قسم مستقل من أقسام
الاستعارة قد بر (قوله وما يذ كر الخ) عطف على مدخول التحقيق ليكون
مسددا عليه أيضا لا على التحقيق نفسه واللافتى أنه لم يحقق ما يذ كر الخ
وأيضا كذلك لأنه قد ذكره على غاية من التحقيق (قوله زيادة) حال من نائب
فاعل يذ كر على تقدير مضاف أي ذاز يذ كر أو يذ كر باسم الفاعل أي زائد
أو باقيا به في مصدرية لقصد المبالغة على حد ما قالوه في نحو زيد عدل فسقط
ما قبل أن ما يذ كر لفظ الزيادة معنى فلا تصح الجمالية حينئذ لاقتضاها أن
ما يذ كر نفس الزيادة وليس كذلك فتفطن (قوله عليها) أي على تلك القرينة
(قوله من ملائعات المشبه به) بفتح الميم وكسرها لكن الحسن أكسر لأن
الملازمة وإن كانت مفعلة من الجائين لكن الأنسب إسنادها إلى التابع إذ
يحسن أن يقال الملائع تلام السبع دون للعكس كما أن الجمالية وإن كانت
مفعلة من الجائين لكن الأنسب إسنادها إلى التابع إذ يحسن أن يقال
جائين الخ وزير السلطان دون العكس فتأمل (قوله في نحو قولك الخ) أي
المكاتبين في نحو قولك الخ فهو متعلق بمحذوف صفة للقرينة وما يذ كر زيادة
عليها وانما أورد المصنف المثال مع أن الإيجاز مطلوب في مثل هذه الرحالة

نظر إلى الأول وممكنه نظر إلى الثاني وتكون الأذاقة عينية (العقد الثالث) هو في تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية وما يذ كر زيادة
عليها من ملائعات المشبه به في نحو قولك
(قوله بفتح الميم الملائع الخ) (قوله بفتح الميم الملائع الخ) (قوله بفتح الميم الملائع الخ)

دفعا لما في الزيادة من الوحشة والغربة لأنهم تفرغ السمع الا هم هنا قد بر
 (قوله مخالب المنية الخ) المخالب جميع مخالب كدبر من الخلب بمعنى الخلد من
 والجرح وهو ظفر كل سبع طائرا كان أو لاصدا كان أو لولا وهو ظفر ما
 يصيد من الطير هكذا بالترديد في عبارة القاموس قال بعضهم والظواهر انه
 اشارة الى الشتر الخالب بين مهنين أحدهما ظفر السبع مطلقا وثانيهما
 ظفر الطائر الصائد وعلى كل فالظفر أهم مطلقا اذا الظاهر من كتب اللغة
 ان الظفر عام للانسان والسبع الطائر وغير الطائر والصائد وغير الصائد
 أفاده بعض المحققين (قوله نشب) بكسر ثانيه كقبح أي عقلت علوقا
 حسيا وانما قيدناه بالحسي لاجل أن يكون من ملائعات المنية به فيكون
 ترشيبا وفوقه ككون ذلك ترشيبا بأنه انما يدرجها لو كان مثبتا للمشب
 وهو المنية وهو انما أثبت هنا المخالب وأجيب بأن المخالب لما كانت مثبتة
 للمنية كان ما أثبت لها مثبتا للمنية لان المثبت للمثبت الذي مثبت لذلك الشيء
 بواسطة كونه مثبتا لما أثبت له فالتشب مثبت للمشب بواسطة قاله المجدولي
 (قوله وفيه خمس فرائد) المضمير راجع للعقد الثبات كالأيتني (قوله
 الفريدة الاولى) بين المصنف في هذه الفريدة مذهب السلف في قرينة المكتبة
 (قوله مذهب السلف الى أن الامير الخ) أي كالمخالب في المثال المتقدم
 وقد امتزجه الصام بأن كلامه يشمل الترشيع فيقتضي أن السلف يقولون
 بأنه مستعمل في معناه الحقيقي والتعبير انما هو في الاثبات مع أنهم لم يذهبوا
 على ذلك و يقتضي أيضا أنهم يسمون اثبات ذلك استهارة تخيلية مع أنه
 لا يسمى بها عندهم الاثبات قرينة المكتبة وأجيب بأن أل في الأمر للعهد
 واليهود والامير الذي هو قرينة للاستعارة بالكناية كما اشار اليه الشيخ المولوي
 وهذا أولى من الجواب بملاحظة التقييد بالحقيقة أي من حيث انه قرينة
 فتدبر (قوله الذي أثبت للمشب) ليس المراد من اثباته له ما يقادرنه
 وهو الحكم به عليه على وجه الاسناد بل المراد ما هو أعم من ذلك فيشمل
 ما أضيف اليه كافي قولهم مخالب المنية فلا يشترط الاسناد بين رافع

مخالب المنية ثمة من يلاق وفيه خمس فرائد (الفريدة الاولى) ذهب السلف الى أن الأمر الذي أثبت للمشب

ومرفوع كافي قواهم أنثبت المشبه كانه عليه الشيخ المولى (قوله من خواص المشبه به) اعترض بأن هذا قد يخرج الاظفار في نحو قولك اظفار المشبه الخ لانها ليست من خواص المشبه به لتحققها في غيره وأجيب بأنه ليس المراد بها مطلق الاظفار بل اظفار مخصوصة وهي التي لها دخل في الاعتبار ولا شك أنها بهذا الوصف من خواص المشبه به لانها لا تحقق الا فيه ولا أن تقول المراد أنه من خواص المشبه به بالنسبة للمشبه وان لم يكن من خواصه بالنسبة لغيره ولا شك أن الاظفار كذلك فتدبر (قوله مستعمل) أي لفظه فالضمير يرجع للأمر على تقدير مضاف ويمكن أن الضمير راجع للأمر لا بعينه السابق بل بمعنى آخر وهو اللفظ فيكون في كلام المصنف استخدام قناتل (قوله وانما المجاز في الاثبات) مرتبط بمحذوف معلوم عما تقدم والقد بر فلا مجاز في اللفظ وانما المجاز في الاثبات أي في اثبات ذلك الأمر للمشبه فهو من باب المجاز العقلي الذي هو اسناد الشيء لغيره من هوله المناسبة كافي قولك أنبت الربيع البقل (قوله ويسمونه استعارة تخيلية) الضمير راجع للاثبات كذا قال بعضهم وهو الموافق لما في التلخيص وجعله بعضهم راجعاً للأمر المنيب وهو الذي يعيل اليه كلام العصام لسكن المنبادر الأول ثم إن التسمية بالاستعارة لا يظهر لها وجه لأن الاستعارة هي الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الخ أو استعمال الكلمة المذكورة وما هنا ليس واحداً منهم انتم التسمية بالتخييلة يظهر لها وجه وهو أنه يتخيل للسامع من اثبات ذلك الأمر للمشبه اتحاداً مع المشبه به والتسبب بعضهم للتسمية بالاستعارة وجهها وهو أنه قد استعمل للمشبه اثبات الأمر الذي يخص المشبه به لكن لا ينبغي أن استعارة ذلك ليس تمن الاستعارة المصطلح عليها اقتصر (قوله ويجكون بعدم انك كالك المكنى عنه عنها) الضمير الأول يرجع لال التي هي عبارة عن الاستعارة المكنية وانما ذكر الضمير نظر اللفظ لال والضمير الثاني يرجع للاستعارة التخيلية وحيث قد لمعنى ويجكون بعدم انك كالك الاستعارة المكنية عن الاستعارة التخيلية واعترض على المصنف

من خواص المشبه به مستعمل في مضاف المحذوف في وانما المجاز في الاثبات ويسمونه استعارة تخيلية ويجكون بعدم انك كالك المكنى عنه عنها

بأنهم كما يحكمون بذلك يحكمون بعكسه فيحكمون بعدم انفكاك الممكنة
عن التخييلية وبالعكس فلو قال ويحكمون بملازمة المكان أولى وأجيب
بأنه ~~ممكن~~ عن عدم انفكاك التخييلية عن الممكنة لموافقة صاحب
الكشاف عليه والذي يخالف فيه ليس إلا السكاكي فتدبر (قوله) واليه
ذهب الخطيب) فهو موافق للسلف في فريضة الاستعارة بالكناية وإن خالفهم
في الاستعارة نفسها كما علم مما تقدم (قوله) القرطبي الثانية) بين المصنف في
هذه الفريضة مذهب صاحب الكشاف في فريضة الاستعارة بالكناية (قوله)
جوز صاحب الكشاف الخ) أي في بعض المواد وهو المادة التي شاع فيها
استعمال اللفظ ملائم المشبه به في ملائم المشبه كما يرشد إلى ذلك عبارة الكشاف
بمخلاف البعض الآخر وهو المادة التي لم يشع فيها ذلك وقد اختار
المصنف في الفريضة الرابعة أن المادة التي وجدت فيها للمشبه ملائم يشبه
ملائم المشبه به يستعاره فانظروا ملائم المشبه به ملائم المشبه وان لم يشع
استعماله فيه والتي لم يوجد فيها للمشبه ملائم يشبهه ملائم المشبه به يبقى فيها
انفاذ على حقيقته فال مصنف أعم بالصاحب الكشاف في الشق الأول
وأخص منه في الشق الثاني خلافاً لما فهم اتحادهما هذا وقد اعترض
على المصنف بأن التعبير بالجواز يقتضي استواء الطرفين مع أن مصنف
صاحب الكشاف يشهر بأن ذلك راجع محله وأجيب بأن المراد بالجواز
عدم الامتناع فيصدق بالبرهان فليأمل (قوله) كونه) أي كون ذلك
الامر لكن على تقدير مضاف ولا اصل كون ذلك الامر ويمكن أن
الظهير راجع للمادة الممكنة لا لبعدها السابق بل بمعنى آخر وهو اللفظ فيكون
في كلام المصنف استخداماً كما تقدم نظيره (قوله) استعارة تحقيقية) المراد
بالتحقيقية هنا التصريحية لا ما تقدم للسكاكي في تقسيم الاستعارة إلى
تحقيقية والتخييلية كذا قال بعضهم ووجهه أن صاحب الكشاف
متقدم على الحكاكي الخصوص به في التقسيم وليس وجهه أنه لا يضح كون
هذه الاستعارة تحقيقية بمعناها عند السكاكي كما توهم فتأمل (قوله) كافي

والمدح الخطيب (الفريضة الثالثة) - جوز صاحب الكشاف كونه استعارة تحقيقية ملائم المشبه كافي

قوله تعالى ينقضون عهد الله (أى وكفى قوله تعالى بأرض ابلى ما لـ حيث استعير النبات للماء وطوى لفظ المشبه به على سبيل المكينة واستعير الباع النعوى واشتق منه ابلى بمعنى غورى على سبيل التصريح به (قوله حيث الخ) حينئذ تعال لما تنضمه التمثيل بالآية من أن فيها مكينة قرينتها حقيقة وتقرير الأولى أن يقال شبه العهد بالجبل واستعير اسم المشبه به للمشبه ثم حذف وضمن اليه بذكر شئ من لوازمه على طريق الاستعارة بالكناية وتقرير الثانية أن يقال شبه بطل العهد بالنقض الذى هو فناء طاقات الجبل واستعير له اسمه واشتق منه ينقضون بمعنى يطلون على طريق الاستعارة التصريح به (قوله استعير الجبل للعهد) أى على طريق المكينة كما علمت وقوله والنقض لإبطاله عطف على قوله الجبل للعهد أى واستعير النقص لإبطاله على طريق التصريح به كما تقدم (قوله الفريدة الثالثة) بن المصنف فى هذه الفريدة مذهب السكاكى فى فريضة المكينة (قوله جوز السكاكى الخ) اعترض بأنه لم يعلم من كلامهم نسبة التجويز إليه فذكره فمحقق لأن يكون على سبيل الجواز أو الوجوب وأجيب بأن المراد بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالوجوب على أن المحقق التفتازانى نقل عن السكاكى أنه قال إن فريضة المكينة عنهما أما أمر مقدر وهمى أو أمر محقق قال فذهب التجويز اه (قوله كونه) أى كونه ذلك الأمر لكن على تقدير المضاف السابق ويمكن أن كتاب الاستخدام كما مر (قوله فى أمر وهمى) أنا نسب للوهم لانه بسببه والافهم من أعمال المفكرة كما تقدم (قوله تشبيهها بعناء الحقيقى) مفعول له وهو فى المعنى تعليل لقوله مستعمل فى أمر وهمى فكانه قال وأنا استعماله فى أمر وهمى لتشبيهه بعناء الحقيقى (قوله ويسميه استعارة تخيلية) أى لانه قد استعير لفظ ملائم المشبه به لأم متبيل وذلك كلفظ الاظفار فى قول الهذلى

واذا المنية انشبت أظفارها • ألفت كل ثنية لا تنفع
فانه لما شبه المنية بالسمع فى الاعتبال أخذ الوهم يحترع لها أظفاراً كأظفار

قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث استعير الجبل للعهد على سبيل الكناية والنقض لإبطاله (الفريدة الثانية) جوز السكاكى كونه مستعارة فى أمر وهمى تشبيهها بعناء الحقيقى ويسميه استعارة تخيلية

السبع فشبّه الصورة المتخيلة بالصورة المحققة واستعمل لفظ الاغفار من
المشبه به للمشبه واعلم أن الاستعارة التخيلية قد تنفرد عند السكاكي عن
المكنية واستدل بقول الشاعر

لاتسقى ماء الملام قاتني * صب قد استعذبت ماء بكائي

فانه قد فهم للامام شيأشيم بالماء واستعار اسمه له استعارة تخيلية غير نادرة
للمكنية ورده الشيخ الخطيب بأنه لا دليل له فيه لجواز أن يكون فيه استعارة
بالسكاكية فيكون قد شبه الملام بشئ مكرره له ماء وطوى لفظ المشبه به ورمز
اليه بشئ من لوازمه وهو الماء على طريق التخييل وجواز أن يكون من باب
اضافة المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء والاصل لاتسقى الملام الشبه
بالماء قد بر (قوله ولا يخفى أنه) أي ما ذهب اليه السكاكي وقوله تصف أي
خروج عن الطريق الجادة لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل
ولا تمس إليها حاجة فتأمل (قوله القرينة الرابعة) بين المصنف في هذه القرينة
المتعارفة قرينة المكنية وهو ما صرح به السيد في حاشية المطول حيث قال
بعد كلام قرره وعلى هذا فالضابط في قرينة الاستعارة بالسكاكية أن يقال اذا
لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبهه رادف المشبه به كان بإقيا على معناه
الاصلي وكان اثباته له استعارة تخيلية كغالب النية واظفارها وان كان
له تابع يشبهه الرادف المذكور كان مستعار لذلك التابع على طريق
التصریح اهـ (قوله انه) أي الحال والشأن وقد فسر به قوله اذا لم يكن
للمشبه المذكور الخ كما تقدم نظيره (قوله تابع يشبهه الخ) لو قال تابع
يناسب الخ لكان أولى لأن كلامه يصدق بما اذا كان هنالك تابع ينفه وبين
تابع المشبه به علاقة غير المشابهة لانه لم ينف الا التابع الذي ينفه وبين تابع
المشبه به مشابهة وبماؤه حينئذ على حقيقته ممنوع كما قاله الجفيدة وقد فهم
بعضهم من عبارة الكشاف في تفسير قوله تعالى وضربت عليهم الذلة
والمسكنة ان قرينة المكنية مجاز مرسل وأجيب عن المصنف بأنه أراد
بالمشابهة هنا المناسبة بأي علاقة من العلائق المتباعدة في جانب المجاز فتدبر

ولا يخفى أنه تصنف (القرينة الرابعة) المتعارفة قرينة المكنية أنه اذا لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبهه

(قوله رادف المشبه) غيره: إيراد رادف وفيما يترتب بالتتابع التفتن وهو ارتكاب
 فثنين من التعبير ففعال التكرار اللفظي (قوله كان) أى ذلك الرادف
 لكن على تقدير المضاف السابق أو يرتكب الاستخدام السابق أيضا (قوله
 وكان اثباته) أى اثبات رادف المشبه وقوله أى للمشبه (قوله كخالب
 المنية) أى فانه ليس للمشبه الذى هو المنية تابع يشبه رادف المشبه به
 فيكون لفظ الخالب باقيا على معناه الحقيقي ويكون اثبات الخالب للمنية
 استعارة تخيلية (قوله وان كان له تابع يشبه ذلك الرادف) أى كفى قوله
 تعالى ينقضون عهد الله فان المشبه الذى هو العهد له تابع وهو الإبطال
 يشبه ذلك الرادف وهو النقص فيكون لفظ النقص مستعار للإبطال على
 سبيل الاستعارة التصريحية وتقررها واضح مما تقدم (قوله كان) أى
 ذلك الرادف على تقدير مضاف أو يرتكب الاستخدام كانه قدم غير مرة (قوله
 لذلك التابع) بمعنى تابع المشبه (قوله على طريق التصريح) أى على طريق
 هو التصريح فالإضافة للبيان (قوله الفريدة الخامسة) بين المصنف
 في هذه الفريدة الشق الثاني من ترجمة هذا العقد وقد بين الشق الاول
 في الفرائد السابقة (قوله كما يسمى ما زاد الخ) اعترض بأن قرينة الاستعارة
 المصرحة ليست من جنس الترشيح حتى يحتاج للاحتراز عنها بقيد الزيادة
 فكان الاولى في التعبير أن يقول كما يسمى ملائم المشبه به في المصرحة ترشيجا
 الخ وأجيب بأنه عبر بذلك لمشاكلة قوله كذلك بعد ما زاد الخ لانه لا بد من
 التقييد بالزيادة فيه لكون قرينة المشككة من جنس الترشيح ويعلم من جعل
 ذلك للمشاكلة أنه يصح مشاكلة الاول للثاني وهو كذلك لأن القصد تناسب
 المتجاورين برز الاول للثاني أو رد الثاني للاول فكل منهما اتضح مشاكلته
 للآخر ولذا أن تجعل المشاكلة هنا باعتبار أن الاصل بعد ما زاد الخ على قرينة
 المشككة ترشيجا كما يسمى ما زاد الخ فيكون الثاني هو الذى شا كل الاول فتدبر
 (قوله كذلك) تأكيده للتشبيه المستفاد من الكاف في قوله كما يسمى الخ
 (قوله بعد ما زاد الخ) عبر هنا بعد وفيما يسمى للتفتن قال العصام ولذا

رادف المشبه كان باقيا على معناه الحقيقي وكان اثباته استعارة تخيلية كخالب المنية وان كان له تابع يشبه ذلك الرادف المذكور
 كان مستعار لذلك التابع على طريق التصريح (الفريدة الخامسة) كما يسمى ما زاد الخ قرينة المصرحة من ملائمت المشبه به
 ترشيجا كذلك بعد ما زاد

للمجاز العقلي

أن تجعل جميع الملائمات قرينة لمزيد الاعتناء به وهو مبني على جواز تعدد القرينة وهو الحق خلافاً لمنعه (قوله على قرينة المكينة) أي وكذا على قرينة التخيلية كذا قال العصام ونوقم بأن قرينة التخيلية بالاستقراء حالية كلاً إضافة للمنية فلا تلبس بالترشيع بل نقل الجهد على أن التخيلية لا تحتاج لقرينة لأن كونها قرينة المكينة كاف في بيان معناها فهي كالشاة من الأربعة ينزكي نفسها وغيره لكن تعقب بأن ذلك من السهولة فليست أم (قوله من الملائمات) أل للهدم والمهدود ملائمات المشبه به كما أشار إليه الشيخ المولى (قوله لها) أي للاستعارة المكينة (قوله ويجوز جعله ترشيعاً الخ) فإن بعض المحققين لما منع من أن يجعل ترشيعاً للجميع (قوله للتخيلية) أي التي هي قرينة المكينة على مذهب السلف فيها وعلى مذهب السكاكي أيضاً وقوله أولاً استعارة الحقيقة أي التي هي قرينة المكينة على مذهب صاحب الكشف فيها بانسبة لبعض المواد وعلى المختار عند المصنف أيضاً كما يعلم عما يأتي فأول تسويع الخلاف السابق في قرينة المكينة ولو قال المصنف ويجوز جعله ترشيعاً لقرينتها على المذاهب فيها السكاكي أَوْضَحَ فتدبر (قوله أما الاستعارة الحقيقية فظاهر) أي أما وجه جواز جعله ترشيعاً للاستعارة الحقيقية فظاهر وهو أنها استعارة مصرحة والترشيع بكونه للاستعارة المصرحة (قوله وكذا التخيلية على مذهب إليه السكاكي) يعني أن الاستعارة التخيلية على مذهب إليه السكاكي مثل الحقيقة في ظهور وجه جواز جعله ترشيعاً لها (قوله لأن التخيلية الخ) استشكل بأنه إذا كان ظاهر المبحث إلى الاستدلال عليه لأن الدليل إنما يكون لما فيه خفاء وأجيب بأن ذلك ليس استدلالاً وإنما هو تنبيه وإخطار بالبال لأن الظاهر قد يغفل عنه فينبه عليه والمنوع إنما هو الاستدلال عليه (قوله فلأن الترشيح يكون للمجاز العقلي) أي وهي عندهم من المجاز العقلي ومثال ذلك قول الشاعر

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا * وسالت بأعناق المطي الأباطح

على قرينة المكينة من الملائمات ترشيعاً لها ويجوز جعله ترشيعاً للتخيلية أولاً استعارة الحقيقة أي أما الاستعارة الحقيقية فظاهر وكذا التخيلية على مذهب إليه السكاكي لأن التخيلية مصرحة فظاهر

فانه قد ذكر فيه الاعناق التي تلائم المسند اليه الحقيقي وهو القوم لان السيل
يعنى السير على سبيل الاستعارة حقه أن يسند لهم وقد أسنده الشاعر الى
الاباطح جمع أبطح وهو المكان المتسع فيه دفاق الحصى اسنادا مجازيا وانما
خص الاعناق بالذكر لانها تظهر سرعة السير وفي هذا البيت وجوه آخر
منها أنه من باب الاستعارة التخييلية في هيئة السير ومنها أنه من باب
الاستعارة المكنية في تشبيه السائقين بالماء وسالت تخييل (قوله أيضا)
أى كما يكون للتحقيقية والتخييلية على ما ذهب اليه السكاكي (قوله بذكر
ما يلائم الخ) الباء للتصوير أن أريد بالترشيح المعنى المصدرى أو للملابسة
أن أريد به لفظ الملائم وما واقعة على لفظ والملائمة من حيث معناه أو على
معنى ويحتاج لتقدير مضاف بأن يقال بذكر ال ملائم الخ (قوله ما هو له)
ما واقعة على المسند اليه والضمير المتصل بالجاء يعود اليها أو ما للضمير
المتصل فظاهر سياق كلام المصنف أنه عائد للمجاز العقلي وعليه فاللام بمعنى
عن أو لام النسبة والمعنى حينئذ يذكر ما يلائم المسند اليه الذي المجاز العقلي
فرع عنه أو مذنب وبه يحتمل أنه عائد للآليات المفهومة من المجاز العقلي
أو للمسند المفهوم من السياق والمعنى على هذين الاحتمالين بذكر ما يلائم
المسند اليه الذى الآليات أو المسند له حقيقة فتدبر (قوله كما يكون للمجاز
اللفوى المرسل الخ) أى كما فى قوله صلى الله عليه وسلم بخاطبات الاقهار
المؤمنين رضى الله تعالى عنهم أسرع من الحوقايب أطول لكن يدا فانه قد ذكر
فيه ما يلائم الموضوع له وهو أطول بناء على أخذ من الطول بضم الطاء
المستدرة ضد القصروا ما على أخذ من الطول بفتحها بمعنى الغنى فهو تجريد
لاترشيح لانه حينئذ من ملائمتها المعنى المجازى للفظ الذى هو النعمة
لامن ملائمتها المعنى الحقيقى لذلك الذى هو الجارحة فأطلق اسم السبب
الصورى على السبب وانما كانت الباء سببا صوريا للنعمة لان من شأنها
أن تصدعها وان لم تكن فاعلة لها حادثة ووروى كما فى الجداول أن أمهات
المؤمنين لما سمعن هذا الحديث صرن يقسن أيدين ظنا منهن أن المراد من

أيضا بذكر ما يلائم ما هو له كما يكون للمجاز اللفوى المرسل

البد الحقيقة فلما سبقت بالموت أكثر من إعطاء وهي فريضة بنت جهمس على
 أن المراد من البد المعنى الجهازي وهو النعمة (قوله بد كرم بلائم الموضوع
 له) لو قال بد كرم بلائم المنقول منه لكان أولى ليشمل ترشيح الجهاز المرسل
 المبني على الجهاز وبجواب بأنه اقتصر على الجمع عليه وعلى ما هو الأكثر
 الأشهر وأما الجهاز المبني على الجهاز فم كونه محل خلاف قليل نادر كما أفاده
 بعض المحققين (قوله وللتشبيه) أي كافي قول المصنف فيما تقدم فنظمت
 فرائد عوائد الخ بناء على أن قوله فرائد عوائد من إضافة المشبهة به للمشبه
 فإنه قد ذكر فيه ما بلائم المشبهة به وهو التظلم والعقود ويصح أن يعمل به بقول
 الشاعر لا نسقي ماء الملام الخ بناء على جعله من إضافة المشبهة به إلى المشبه
 فإنه قد ذكر فيه ما بلائم المشبهة به وهو قوله لا نسقي (قوله ولا استعارة
 المصروفة) أي كافي قولك رأيت أسدا في الحمام له أهد فانه قد ذكر فيه اللبد
 التي تلاءم المشبهة به ترشيحا للاستعارة المصروفة وقد اعترض العصام على
 المصنف بأنه كان الأولى أن يحذف قوله وللإستعارة المصروفة أو يزيد
 والمكنية لأن كلامهم ما قد سبق فذكر أحدهما دون الأخرى فيحكم وترجيح
 بلا مخرج وأجيب بأنه لم يعترض للمكنية هذا اكتفاء بالمقبس عليه الذي هو
 المصروفة فلم يلزم التحكم ولا الترجيح بلا مخرج فليست أم (قوله ووجه الفرق
 الخ) خص وجه الفرق بقرينة المكنية وترشيحها دون قرينة المصروفة
 وترشيحها المصروفة لم يمانع من أن قرينة المكنية من جنس ترشيحها فقد
 تلبس به بخلاف قرينة المصروفة فأنما اليبس من جنس ترشيحها فلا يحتاج
 الوجه الفرق بينهما أن يحتاج لوجه الفرق بين قرينة المصروفة وتجريدها
 وهو مثل ما قيل في وجه الفرق بين قرينة المكنية وترشيحها وأما لم ينبه عليه
 المصنف انكسارا على علمه بما قايمة فإذا قلت مثلاً رأيت أسدا ساكني السلاح
 يرى فساكني السلاح أكثر ملابسة للرجل بمادة من الرمي فيجعل قرينة الرمي
 دونه في الملابسة فيجعل تجريدها هذا وقد ذهب العصام إلى أن وجه الفرق
 مشاهدة السامع وأدراكه للشيء أو لا شاهد به وأدركه أو لا فهو القرينة

بد كرم بلائم الموضوع له وللتشبيه بد كرم بلائم المشبهة ولا استعارة المصروفة كما سبق ووجه الفرق بين ما يجعل قرينة للمكنية

وماسوا ترشيح أو تجر يدورج بأن ماشاهده أولا هو الذي يده على المراد
 فيناسب جعله قرينة لكن ماذكره المصنف أضبط لانه على الاض على قوة
 الاختصاص والتعلق وذلك لا يختلف بخلاف ماذكره المصنف قدبر
 (قوله ويجعل نفسه تخيلا) أى على مذهب السكاكي وقوله وأستعارة
 حقيقة أى على مذهب صاحب الكشف في بعض المواد وعلى مختار
 المصنف كذلك وقوله أو اثباته تخيلا أى على مذهب السلف وكذا على
 مذهب صاحب الكشف في بعض المواد وعلى مختار المصنف كذلك
 فقرر المصنف بذلك تفصيل المذاهب فيها تأمل (قوله وبين ما يجعل
 الخ) أعاد المصنف لفظين ثانيا مع أن الاولى كافية اذ اليقينية لا تكون
 الا في متعدد زيادة الايضاح وقد جرى ذلك على الالسنه كثيرا (قوله
 قوة الاختصاص) مقتضاه أن حقيقة الاختصاص التي هي قصر شئ على
 شئ تقبل التفاوت وليس كذلك وقد يجاب بأن المراد بالاختصاص هنا
 مطلق الارتباط والتعلق وعلى هذا عطف التعلق عليه فيما بعد عطف
 نفسه بربان المراد قدبر (قوله فأيهما أقوى الخ) الضمير راجع
 للملائين بقطع النظر عن كون أحدهما بخصوصه قرينة أو ترشحا والا
 لكان فيه ركاز كما ذكره بعض المحققين والنظر لو لم يكن أحدهما أقوى
 اختصاصا من الآخر واستظهر بعضهم أنه يجوز جعل كل منهما قرينة
 أو ترشحا (قوله وتعلقا) قد علمت أنه عطف تفسير بيان المراد وفي كلام
 الشيخ المولى انه عطف لازم على ملزوم وله ناظر لعنى الاختصاص الحقيقي
 (قوله وماسوا ترشيح) أى وماسوى الاقوى اختصاصا وتعلقا ترشيح وذلك
 كالنشب في قولك محالب المنية نشبت بفلان فان المحالب أقوى اختصاصا
 وتعلقا بالسبع من النشب لانها ملازمة له دائما بخلاف النشب ولا يخفى
 ما في قوله وماسوا ترشيح من حسن الاختتام حيث أشار بلطف الى أن
 ماذكره هو المهم من هذا الفن وماسوا بمنزلة الترشيح في كونه لا يتصدهبه
 الا التوقية وهذا آخر ما يبره الله تعالى على هذا المتن الشريف وأبرأ الى

ويجعل نفسه تخيلا أو استعارة حقيقة أو اثباته تخيلا وبين ما يجعل
 أقوى اختصاصا وتعلقا به فهو القرينة وماسوا ترشيح

المولى الخبير اللطيف من القوة والحول واستغفره من القمل والقول
فانه لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين (وكان الفراغ)
من ذلك صبيحة يوم الاحد المبارك في شهر شعبان من شهر سنة ألف
وما تين وست وعشرين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة
وأزكى التحية

تم طبع هذه الحاشية الهية مرصعة بعقود فرائد السمرقندية بمطبعة
بولاق الخديوية المتبعة بنسبها للدائرة السنية في ظل ذي السعادة
الاکرم الخديو الاعظم الانخم المحروس بعناية ربه العلى اسمعيل بن
ابراهيم بن محمد على لازال جيدا الدهر طالبا بعقود مواكبه وفم الأفق
ناطقا بسعد وذكوا كبه مشعولا طبعها الطريف ووضعها اللطيف
ينظر من عليه لسان الصدق يثنى حضرة حسين بك حسنى ثمان الملتزم
لهذا الصنع الجليل والفعل الجزيل من هو بكل جميل حرى الاستاذ
الشيخ محمد خضير الازهرى وتصحيح مبانيها بعد فهم معانيها على خط
مؤلفها المعنى بتحسين ترصيفها

ولاح نور من سنا أفقها * لا يدعه البدر والنسيم
كان بعرفة الفقير الى الله سبحانه محمد الصباغ أسبغت عليه النعم
أتم اسباغ ووافق طبعها الاتم أو اخر شهر رجب
الاصم من عام اثنين وثمانين بعد المائتين والالف
من هجرة من خلقه الله تعالى على أكل
وصف صلى الله وسلم عليه وعلى آله
وكل ناسج على منواله ماهيت
نسمات وهدأت
مركان

تم





2267
.1134
.B2
.343
1865



RECAP